الموسم الثاني
للانصات المركزي

معهد واشنطن : الفيدرالية مسار محتمل لاستقرار و إعادة إعمار سوريا

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 32
الخميس
2025/03/27
No. : 7998

سنجعلها نموذجا للتعايش والازدهار

استراتيجية الاتحاد الوطني في كركوك

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

- العراق واقليم كردستان
- الرئيس بافل: سنجعل من كركوك نموذجا للتعايش والامن والاستقرار والازدهار
- سائرون على نهج الرئيس مام جلال لرفعة شعبنا
- كركوك تحتضن المؤتمر التحضيري لملتقى
- ملتقى كركوك ترسيخ الحياة السياسية وتعزيز ديناميكية التجدد
- رئيس الجمهورية: اولويتنا حماية الاستقرار و زمن الصراعات قد ولى
- رئيس الجمهورية يشيد بالتعامل المهني لإعلام الاتحاد الوطني
- العراق و شركة (BP) يوقعان عقد تطوير وإنتاج حقول كركوك النفطية الأربعة
- وزير البيئة: التمويل عنصر حاسم لتعزيز الطموح المناخي

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- التحالف الحاكم في العراق ينقسم في شأن مواصفات رئيس الوزراء المقبل
- هيومن رايتس ووتش: تعديل قانون الأحوال الشخصية انتكاسة لحقوق المرأة
- زهير كاظم عبود : ضرورة استمرار اجتثاث البعث
- د. عبد الحسين شعبان : تحدّيات بناء الدولة

المرصد التركي و الملف الكردي...تغطية خاصة

- المعارضة التركية تستعد لتنظيم مظاهرة "السبت"كبيرة
- أردوغان: الفجل الكبير لم يسقط بعد
- ترامب يشيد بإردوغان وسط اضطرابات سياسية واقتصادية
- مخرجات اجتماع الوزير روبيو بوزير الخارجية التركي فيدان
- أردوغان يراهن على تغاضي العالم عن الاضطرابات في تركيا
- هل تتجه تركيا نحو الاستبداد؟
- حسني محلي: بعد " تحييد " إمام أوغلو .. لا انقلاب وربما انتفاضة
- اعتقال رئيس بلدية اسطنبول؛ دور الكورد والخيارات المتاحة أمام أردوغان
- بسي هوزات: لا يمكن للعملية أن تمضي قدماً بدون ضمانات قانونية وحقوقية

المرصد السوري و الملف الكردي

- اتفاق تاريخي بين الأحزاب الكردية تمهيداً للحوار مع دمشق
- فابريس بالونش: الفيدرالية: مسار محتمل لإعادة إعمار سوريا
- مروحيات تركية فوق رأس الجولاني: هذا لا يبشر بالخير لإسرائيل
- انباء حول حصول تركيا على قاعدة في تدمر

رؤى و قضايا عالمية

- امريكا والتطورات في الشرق الاوسط
- الاستخبارات الأميركية تحذر من «مخاطر» الصين وروسيا و«التهديد الإقليمي» لإيران
- توماس فريدمان: زمن التفكك الكبير

العدد: 7998... 2025-03-27

سنجعل من كركوك نموذجا للتعايش والامن والاستقرار والازدهار

زار رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني يوم الاربعاء ٢٠٢٥/٣/٢٦ مدينة كركوك ،يرافقه عضو المكتب السياسي د.هاوري شيخ دارو ورئيس مؤسسة الحماية والمعلومات/زانياري، جلال شيخ ناجي ، مدينة كركوك، وتم استقباله هناك بكل حفاوة من قبل أعضاء المكتب السياسي رفعت عبدالله وآسو مامند ورزكار حاجي حمه ومحافظ كركوك ريبوار طه وعدد من أعضاء المجلس القيادي ورفاق الاتحاد الوطني.

في المحطة الاولى من زيارة الرئيس بافل جلال طالباني الى كركوك والتي كان الهدف منها متابعة تنفيذ وعود الاتحاد الوطني وتعيين المحافظ والوعود التي اطلقها للمواطنين في كركوك اثناء الانتخابات، اجتمع في مبنى المكتب السياسي مع علماء واساتذة الدين الافاضل في كركوك.

دور بارز لعلماء الدين في حماية القيم العليا والسلام

وثمن الرئيس بافل جلال طالباني الدور الملحوظ لعلماء الدين في حماية القيم العليا والسلام الاجتماعي وتقوية روح الاخوة وقال: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني ينظر دائما بعين الاحترام والتقدير لعلماء الدين الذين يخدمون في المجالات المختلفة وهم جزء مهم من توعية المجتمع.

واوضح الرئيس بافل جلال طالباني ستراتيجية الاتحاد الوطني في كركوك، وقال: في هذه المدينة العزيزة ستراتيجيتنا هي مشاركة جميع المكونات والقوميات في ادارة المحافظة، ونؤكد حماية التعايش السلمي في كركوك ونشدد على الالتزام بضمان حقوق الجميع.

في اطار زيارته الى كركوك، زار رئيس الاتحاد الزطني الكوردستاني اسواق كركوك وتجول في بعض المناطق المختلفة والتقى الكركوكيين وشباب المحافظة، وتحدث معهم عن كثب حول الادارة الجديدة والخدمات في المدينة ومستلزمات المواطنين والمشاكل التي تواجههم.

قلب كوردستان والاتحاد الوطني والعراق

وقال الرئيس بافل في كلمة لجمع من

المواطنين في كركوك: ان كركوك قلب كوردستان وهي قلب الاتحاد الوطني الكوردستاني ولها خصوصية ، وكل مرة يتحدثون عن كركوك وكأنها تمثل مشكلة، ايها الرفاق، كركوك ليست مشكلة كركوك هي قلب العراق، نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني ارسلنا لكم محافظا يخدم جميع مكونات المحافظة دون تمييز.

واضاف رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني: سنجعل من كركوك مدينة التعايش الاخوي ونموذجا للتعايش وافضل محافظة من حيث الامن والاستقرار والازدهار ونحن نشكر جميع المواطنين في كركوك.

وجدد التاكيد: بسياسة باقة الورد لفقيد الامة الرئيس مام جلال ندير كركوك ونقدم الخدمات، لذا فإن الادارة الجديدة والمحافظ تمكنوا في فترة قصيرة جداً من خدمة المدينة في جميع المجالات، ووضعوا الحكومة المحلية في خدمة ابناء كركوك الاعزاء.

وقدم الرئيس بافل جلال طالباني الشكر لمحافظ كركوك واكد دعمه له وقال: كركوك بالنسبة لنا قدس كوردستان وستبقى كذلك، وخدمة كركوك ستكون من اولوياتنا دائما لان الكركوكيين يستحقون كل الخدمات.

جانب لافت في زيارة طالباني لكركوك.. فعل ما عجز عنه الآخرون

الى ذلك أكدت عضو مجلس النواب العراقي سوزان منصور، الأربعاء، أن هناك جانبا لافتا في زيارة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني الأخيرة إلى كركوك، فيما شددت أن طالباني فعل ما عجز عنه الآخرون.

وقالت منصور في تصريح صحفي إن "زيارة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني إلى كركوك ليست الأولى"، مستدركة أن "طالباني لطالما وقف مع أهالي كركوك في الأوقات العصيبة ولم يتخل عنهم في وقت كانوا بحاجة إلى الاتحاد الوطني".

وأضافت أن "الزيارة تبرهن على العلاقة المصيرية بين الاتحاد الوطني وأهالي كركوك وتفند مزاعم علاقتها بالانتخابات وجمع الأصوات"، مشيرة إلى أن "الاتحاد الوطني يعتبر نفسه جزءا من كركوك والأخير جزءا منه"، لافتا إلى أن "رئيس الاتحاد الوطني يريد من وراء الزيارة بعث رسائل الاطمئنان للمحافظة بأن الاتحاد وكركوك روحان في جسد واحد".

وتابعت أن "الجانب الجميل الآخر من الزيارة، يتجسد في نزول طالباني شخصيا إلى المواطن في كركوك للتحاور معهم والاطلاع على وضعهم عن كثب"، مؤكدة أن "تلك خطوة لم يقدم عليها أي من رؤوساء الأحزاب الآخرين".

سائرون على نهج الرئيس مام جلال لرفعة شعبنا

الرئيس بافل: مناضلو الاتحاد الوطني سيكونون دوما مرشدين لنضالنا

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٥/٣/٢٦ في دباشان، الرفاق المناضلين: فريد اسسرد، آريز عبد الله، رهبر سيد إبراهيم، جوتيار نوري، آوات محمد، حمه زياد مولود.

وجرى خلال لقاء ودي بحث شامل للمستجدات والتطورات السياسية والمهام الحزبية والتنظيمية، وتم التأكيد على «الالتزام بالسياسة الوطنية والمسؤولة للاتحاد الوطني الكوردستاني إزاء جميع القضايا بحيث يتم توحيد الجهود من اجل وحدة الصف الكوردي وخدمة المواطنين والاتحاد الوطني بشكل أفضل».

كما أشاد الرئيس بافل جلال طالباني بدور هؤلاء المناضلين الذين يشكلون جزءا من التاريخ النضالي المتواصل للاتحاد الوطني، وجدد التأكيد على «ان مناضلي الاتحاد الوطني سيكونون دوما مرشدين لنضالنا، وهم ثروة ابدية، وسوف نسير على نهج الرئيس مام جلال بروحية اتحادية واحدة وننجز مهامنا الكوردستانية الاستراتيجية من اجل رفعة ومجد شعبنا».

كركوك تحتضن المؤتمر التحضيري لملتقى الاتحاد ..

نحو استراتيجية جديدة للتعامل مع التحديات و المتغيرات

الاتحاد الوطني لم يترك جماهير كركوك ابداً وظل معهم في اصعب الاوقات

بدأت يوم الاربعاء ٢٠٢٥٨/٣/٢٦، بمدينة كركوك، اعمال المؤتمر التحضيري الثامن للملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكوردستاني بمشاركة الرفاق من كركوك وصلاح الدين.

في بداية المؤتمر القى كريم شكر مسؤول تنظيمات الاتحاد الوطني في خورماتو كلمة قال فيها: ان هذا المؤتمر مهم جداً لمحافظة كركوك، لان الاتحاد الوطني الكوردستاني يولي اهتماماً كبيراً بمحافظة كركوك، ونحن نريد ان نحدد النواقص ونعمل معاً كفريق واحد من اجل معالجة المشاكل.

واضاف: علينا اتباع استراتيجية جديدة للتعامل مع المتغيرات الجديدة وان نكون بمستوى التحديات والاوضاع الراهنة التي تستجد، واليوم نحن نستمع الى آراء ومقترحات جميع الرفاق والكوادر التي تخص السياسة والخطوات المستقبلية للاتحاد الوطني الكوردستاني.

تقديم المقترحات الى اللجنة العليا

من ثم القى آسو مامند مسؤول تنظيمات الاتحاد الوطني الكوردستاني في كركوك وصلاح الدين في كلمة: نامل ان يشارك كوادرنا في هذا المؤتمر بكل حماس وتقديم جميع التوصيات والمقترحات الى اللجنة للعليا للملتقى الثاني للاتحاد الوطني.

واضاف: نحن ندعو الاخوة المشاركين الى تقديم مقترحات تصب في مصلحة المواطنين وتدعم الشباب والنساء وجميع الشرائح المختلفة.

واوضح: ان محافظة كركوك وقضاء خورماتو مرت بمرحلة عصيبة وخاصة عند تعرضها لهجمات تنظيم داعش الارهابي، لكن والحمدلله بفضل تضحيات قوات البيشمركة وابناء كركوك وخورماتو تمكنا من صد الارهابيين وابعاد خطرهم عن كركوك، وهذا نصر وانجاز تاريخي كبير، وبدعم مواطنين الاعزاء تمكنا من مواجهة الارهابيين ودحرهم.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني لم يترك جماهير كركوك ابداً وظل معهم في اصعب الاوقات، نحن وبدعم من المواطنين تمكنا من تحقيق انتصار كبير في انتخابات مجالس المحافظات واخترنا محافظا كورديا لكركوك يخدم جميع المواطنين والمكونات المختلفة دون اي تمييز، كركوك هي مدينة التعايش بين جميع المكونات وستظل كذلك.

وقال آسو مامند: نحن اليوم امام متغيرات كبيرة في المنطقة ونأمل ان يصبح هذا المؤتمر عاملاً مهماً في توفير الفرص للشباب والنساء لتقديم المقترحات والاراء لتقوية وتطوير العمل الحزبي والسياسة المقبلة للاتحاد الوطني الكوردستاني وماتحقق في كركوك هو نصر لنا جميعا، لذا علينا ان نعمل معاً لحماية المكاسب وخدمة جميع المواطنين دون اي تمييز.

واضاف: كركوك وخورماتو تستحقان المزيد من الخدمات، لان هاتين المنطقتين قدمتا الكثير من التضحيات وابنائها كانوا دائماً في مقدمة قافلة النضال الديمقراطي، لذا علينا العمل معاً لخدمة المواطنين وخاصة ذوي الشهداء وجميع المواطنين.

نسعى لخدمة الجميع دون تمييز

بعد ذلك القى محافظ كركوك ريبوار طه كلمة قال فيها: ان المؤتمر هو مرحلة جديدة سياسة للتناسب مع الواقع الجديد في كوردستان والعراق.

واضاف: الاتحاد الوطني الكوردستاني يريد ان يجعل من اراء ومقترحات كوادره وجماهيره خارطة الطريق لصناعة سياسته المقبلة وصناعة القرار، ومن اهداف الملتقى هو اعادة صياغة العمل الحزبي وفقا لمتطلبات المرحلة.

واضاح: نحن نعمل على خدمة جميع المكونات والشرائح دون أي تمييز ونقدم الخدمات لجميع مناطق كركوك وفور تسلمنا مهامنا اطلقنا ثورة في تقديم الخدمات في مجالات الطرق والكهرباء والمياه والنظافة.

الاتحاد الوطني في مقدمة النضال

من ثم القى ستران عبدالله عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني كلمة اللجنة العليا للملتقى الثاني حيث قال: ان هذا المؤتمر يهدف الى الاصلاح الدائم والمستمر، الاتحاد الوطني الكوردستاني ومنذ تاسيسه لحد الان كان في مقدمة قافلة النضال، والان ايضا هو في مقدمة النضال من اجل تصحيح مسار الحكم وبناء شراكة متوازنة وتشكيل حكومة في اقليم كوردستان تتحمل مسؤولية معيشة المواطنين، كما لدينا مهام كبيرة في العراق وخاصة مع الاقتراب من موعد الانتخابات النيابية.

وقال: كما يعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني على تطوير وازدهار كركوك وهو الذي يتسلم مسؤولية ادارة هذه المحافظة، نحتاج الى الحوار حول جانبين الاول هو فهم متطلبات ومهام المرحلة، والثانية هي تطوير واعادة تشكيل المؤسسات الحزبية.

مبادرة مهمة لتطوير العمل الحزبي

وفي تصريح صحفي ،اكد ستران عبدالله عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني الثلاثاء ٢٠٢٥/٣/٢٥ ان ملتقى الاتحاد الوطني الكوردستاني مهم جداً للحديث عن تطوير العمل الحزبي وسياسة الاتحاد الوطني للمرحلة المقبلة.واضاف لـPUKMEDIA: ان الكوادر هم من يضع خطط لتطوير الاتحاد الوطني ومقررات الملتقى ستأتي الى المجلس القيادي ويتم التصويت عليها لتصبح بعد ذلك سياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وقال: ان المؤتمر التحضيري الثامن في كركوك مهم جداً، لان الاتحاد الوطني الكوردستاني يولي اهتماما كبيرا بمحافظة كركوك، ونامل ان يشارك جميع كوادر الاتحاد الوطني بكل حماس في فعاليات المؤتمر، وطرح مقترحاتهم وآرائهم لتصبح برنامج المرحلة المقبلة للاتحاد الوطني.

واضاف: كما تعلمون ان المنطقة تمر بمتغيرات كبيرة ونحن نتجه في اقليم كوردستان نحو تشكيل الحكومة الجديدة كما نتوجه في العراق نحو الانتخابات النيابية، كما تشهد القضية الكوردية في سوريا وتركيا تطورات كبيرة وتتجه نحو السلام، والاتحاد الوطني الكوردستاني والرئيس بافل جلال طالباني لديه دور مهم وكبير في تعزيز السلام في منطقة الشرق الاوسط وهو يسير على نهج فقيد الامة الرئيس مام جلال لمعالجة المشاكل عن طريق السلام والحوار.

واوضح: تهدف المؤتمرات الى التحضير للملتقى الموسع الثاني للاتحاد الوطني الكوردستاني الذي سيعقد بحضور بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني. بالاضافة الى اعادة صياغة ومناقشة رؤية جديدة واستعدادات الاتحاد الوطني لمرحلة جديدة من الحياة السياسية والحكم في إقليم كوردستان، ويشارك في المؤتمرات كوادر الاتحاد الوطني وشخصيات بارزة ومكونات متنوعة.

د. يوسف گوران:

ملتقى كركوك ترسيخ الحياة السياسية وتعزيز ديناميكية التجدد

محطة محورية في برنامج الحزب الهادف

مع انعقاد ملتقى الاتحاد الوطني الكوردستاني في مدينة كركوك يوم الأربعاء كخطوة أخرى نحو ترسيخ الحياة الحزبية بصيغة عصرية تتماشى مع مقتضيات المرحلة، وتنسجم مع التحولات الجيوسياسية والاجتماعية التي تمر بها المنطقة عموماً، والعراق وكركوك بشكل خاص.

ويأتي هذا الملتقى ضمن سلسلة ملتقيات أقامها الحزب في مختلف مناطق إقليم كوردستان، وهو ما يشير إلى مسار واضح اعتمدته القيادة في تقوية البنية الداخلية للحزب، وتوسيع دوائر النقاش السياسي والتنظيمي.

يمثّل ملتقى كركوك محطة محورية في برنامج الحزب الهادف إلى إعادة تنشيط الحياة الحزبية، ليس فقط من حيث الشكل أو الإجراءات، بل من خلال مضمون سياسي وتنظيمي يستند إلى إشراك الكوادر المختلفة في صنع القرار والمساهمة الفعلية في رسم ملامح المرحلة المقبلة. وهو ما يتجلّى بوضوح في حرص قيادة الحزب على دعوة كوادر من مختلف المستويات التنظيمية، للتفاعل والتفكير الجماعي، في بيئة تشجّع على الانفتاح والنقاش البنّاء.

وقد شدّد رئيس الحزب، بافل جلال طالباني، في أكثر من مناسبة، على أن الاتحاد الوطني الكوردستاني لم يعد يملك

رفاهية الجمود التنظيمي أو السياسي، بل هو اليوم أمام مسؤولية تاريخية تفرض عليه أن يكون حزباً متجدداً، نابضاً بالحياة، منفتحاً على كوادره، ومواكباً لما تشهده الساحة من تطورات. ويؤكد بافل طالباني على أن التجدد والانفتاح ليسا خياراً تكتيكياً مؤقتاً، بل نهجاً دائماً في العمل الحزبي، أساسه التفاعل المستمر بين القيادة والقاعدة، واحترام دور الجميع في بناء المؤسسة.

خطوة أخرى نحو ترسيخ الحياة الحزبية بصيغة عصرية تتماشى مع مقتضيات المرحلة

ويرى بافل طالباني أن التغيير الحقيقي يبدأ من داخل الحزب، عبر آليات شفافة ومؤسساتية، تسمح بتبادل الأفكار وطرح المقترحات دون حواجز تنظيمية، وتمكّن الكوادر من الشعور بدورهم الحقيقي كشركاء لا كمنفذين. ولهذا، فإن ملتقى كركوك يُعدّ تجسيداً عملياً لهذا التوجه، كونه يشكّل حلقة تكاملية مع الملتقيات السابقة، ويمهّد لتأسيس ثقافة حزبية جديدة تقوم على الشراكة والمكاشفة، بدلاً من المركزية والقرارات المغلقة.

إن اختيار كركوك تحديداً لعقد هذا الملتقى، ليس خياراً عابراً، بل يحمل دلالات عميقة، نظراً لما تمثله المدينة من خصوصية قومية وسياسية وثقل استراتيجي. فالمدينة التي تعيش توازناً دقيقاً بين مكوناتها، تحتاج إلى خطاب سياسي ناضج، ورؤية حزبية متماسكة، قادرة على استيعاب تعقيداتها، وتقديم نموذج إداري وسياسي يراعي التنوع ويؤمن بالعيش المشترك. من هنا، يأتي ملتقى كركوك كفرصة لتكريس هذا التوجّه، ولتجديد العلاقة بين الحزب وسكان المدينة بمختلف مكوناتهم.

اختيار كركوك تحديداً لعقد هذا الملتقى، ليس خياراً عابراً

ويُنتظر أن يشهد الملتقى حضوراً واسعاً من الكوادر الحزبية والمكاتب التنظيمية والشخصيات المؤثرة، في أجواء تركز على فتح قنوات تواصل مباشرة بين القيادة وأعضاء الحزب، وتبادل الرؤى حول كيفية بناء حزب أكثر تماسكا وتفاعلا مع التحديات المستقبلية. كما سيتناول الملتقى عدداً من المحاور الرئيسية، من بينها سبل تطوير الهيكل التنظيمي، وآليات العمل الميداني، وتعزيز العلاقة مع الجماهير، إلى جانب تقييم الأداء الحزبي في كركوك.

إن الاتحاد الوطني الكوردستاني، ومن خلال هذا الملتقى، يبرهن على التزامه بالتحول إلى حزب حيّ وفعّال، لا يكتفي بالشعارات أو الأطر النظرية، بل يتجه بخطى واثقة نحو بناء مؤسسات داخلية مرنة، تعكس إرادة قواعده وتستجيب لمتطلبات الواقع. فالتجدد الذي يدعو إليه الرئيس بافل طالباني ليس هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لتعزيز مكانة الحزب، وتجذير ديمقراطيته الداخلية، وتمكينه من أداء دوره الوطني والإنساني في كوردستان والعراق.

حوار مع الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد

اولويتنا حماية الاستقرار و زمن الصراعات و انتهاك حقوق الدول الأخرى قد ولى

صحيفة» واشنطن تايمز»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

اجرى الحوار: تيم قسطنطين : في عام ٢٠٠٣، غزت الولايات المتحدة العراق بقيادة تحالف دولي أطاح سريعا بصدام حسين واستولى على السلطة.

بحلول منتصف ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، وبعد فترة قصيرة من الاختباء، أُلقي القبض على حسين نفسه و تم محاكمته أمام محكمة عراقية، وأُدين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وحُكم عليه بالإعدام، ثم نُفذ فيه حكم الإعدام في أواخر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦.

احتفظت الولايات المتحدة بما يصل إلى ١٧٠ ألف جندي في العراق لسنوات بعد ذلك، سعيًا منها لتوفير الأمن والاستقرار حتى انسحابها رسميًا عام ٢٠١١.

وفي السنوات الأخيرة، احتفظت أمريكا بقوة عسكرية صغيرة قوامها حوالي ٢٥٠٠ جندي في العراق، لضمان علاقة وطيدة ومستقرة مع شريك رئيسي في الشرق الأوسط.

بعد مرور ما يقرب من ٢٠ عامًا على وضع العراق لدستور جديد يضمن تمثيل جميع الأديان والأعراق في حكومتهم

الوطنية ومعاملتهم على قدم المساواة، كيف حال هذه الدولة المهمة في الشرق الأوسط؟

وكيف يُنظر إلى أمريكا؟

خلال زيارة قمت بها مؤخرًا إلى بغداد، التقيت بالرئيس عبد اللطيف رشيد لمناقشة الوضع الراهن لبلاده وعلاقتها الحالية مع الولايات المتحدة.

بدأ السيد رشيد بدرس موجز عن تاريخ العراق المضطرب، من ستينيات القرن الماضي وحتى تمرد داعش، المعروف باسم الدولة الإسلامية. ثم قارن ذلك بالوضع الراهن.

فيما ياتي نص محادثتنا، الذي تم اختصاره لطوله، ولكنه نص حرفي:

لا مجال للمقارنة

تيم قسطنطين: سيدي الرئيس، شكرًا لك على الجلوس معي. أجريتُ نقاشًا الليلة الماضية مع رئيس المحكمة العليا. تحدثتُ عن أن النظام القضائي ليس مثاليًا. لكنني أشرتُ إلى أنه إذا أخذتَ لمحة عن النظام القضائي في عام ٢٠٠٠، عندما كان صدام لا يزال قائمًا، وأخذتَ لمحة عما هو عليه الآن، فسيكون الأمر مذهلاً.

الرئيس عبد اللطيف رشيد: لا مجال للمقارنة.. ليس هذا فحسب، ، لا تزال لدينا الكثير من المشاكل في العراق، لكن الحريات، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، والحقوق الوطنية، وحقوق الجنسية، والحقوق الدينية، كلها الآن مصونة في العراق،واعتقد هي أفضل بكثير من العديد من الدول.

لقد مرّ العراق بفترة عصيبة لم تقتصر على عهد صدام حسين فحسب أتذكر، منذ الستينيات، أن العراق كان دائمًا في حالة صراع، أولا، صراعات داخلية بين الكورد والحكومة المركزية، ومسائل مختلفة.

ثم تغيير النظام. ثم، في الواقع، بلغت الديكتاتورية ذروتها عندما تولى صدام السلطة.

عانينا من الديكتاتورية لفترة طويلة، لا انتخابات، لا حرية تعبير، لا حرية كتابة المقال، ولا حتى حرية التنقل في العراق.

ثم عانينا من فترة طويلة من الحرب بين العراق وإيران. وعانى الجميع.حيث أرواح بشرية، وتدمير للبنى التحتية، وتدمير للقوة العسكرية واستمر ذلك ثماني سنوات.

إنها فترة طويلة جدًا للعيش في ظل الهجمات والحرب بعد ذلك، كما تعلم، كان غزو الكويت.

ومرة أخرى، تحدّى العراق المجتمع الدولي. ومرة أخرى، أدى ذلك إلى معاناة الشعب العراقي.

بعد ذلك، تحدّينا المجتمع الدولي بامتلاك أسلحة دمار شامل وتجاهل قرارات الأمم المتحدة وعمليات التفتيش.

ثم جاءت قوات التحالف، (وأسميها قوات التحالف) إلى العراق.

ظننا أن ذلك سيكون نهاية المطاف، لكن للأسف، بعد ذلك، عانينا من أبشع أنواع الجرائم، الإرهاب. كنتُ هناك.

عدتُ عام ٢٠٠٣و كنا نشهد أحيانًا ٢٠ – ٣٠ انفجارا بسيارات مفخخة، ووصلت الخسائر أحيانًا إلى ٥٠٠ ضحية.

من الواضح أن لهذا تأثيرا على المجتمع.

ثم بعد الإرهاب الداخلي، عانينا من غزو داعش الذي لم يكتفِ بمهاجمة الأفراد، بل هاجم المجتمعات والأديان وتاريخنا وآثارنا ومصالحنا الوطنية وأمننا الوطني. وكانوا يختارون أشخاصًا مؤهلين للاغتيال. كانوا يختارون رجال الدين للاغتيال.

يسعدني أن أقول إننا، على مدى السنوات الخمس أو الست الماضية، نعيش في حالة من السلام. ينصبّ تركيزنا على الحفاظ على السلام والاستقرار في العراق. هذا أمر بالغ الأهمية.

ثانيًا، استقلالنا، أعلم أننا نُتّهم أحيانًا بالخضوع لتأثيرات معينة، وهذا بعيد كل البعد عن الحقيقة.

نحن نحترم جميع جيراننا، ولدينا علاقات جيدة معهم ومع جميع دول المنطقة، نتبادل الزيارات يوميًا، والوفود من دول أوروبية، ومن دول آسيوية وعربية وشرق أوسطية بعيدة وعن الدول الأوروبية. جميعهم يأتون إلى العراق، ونحن نرسل وفودًا إلى هذه الدول.

لقد ولّى زمن الصراعات، زمن انتهاكنا لحقوق الدول الأخرى.

لقد اتخذنا إجراءات جيدة داخل العراق على سبيل المثال، العلاقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية جيدة و هناك تبادل لوجهات النظر، وتبادل للوفود، وزيارات شبه يومية.

علاوة على ذلك، ركّزنا على الخدمات. هناك تحسن ، لكن الأمر سيستغرق بعض الوقت لتحسين جميع الخدمات.

لقد دُمّرت معظم مدارسنا، ليس فقط خلال الحرب، بل نتيجةً للعقوبات. إن ترك المدارس والمستشفيات دون صيانة لفترة طويلة يُشبه الخراب. لذلك، اتخذنا إجراءاتٍ لتحسين خدماتنا، ولتحسين بنيتنا التحتية وإصلاحها.

لا أنكر أن لدينا مشاكل كبيرة. فقد بلغ عدد سكاننا، في تعدادنا الأخير، ٤٦ مليون نسمة في العراق. ومن بين هؤلاء الـ ٤٦، وُلد ٦٠٪ منهم بعد عام ٢٠٠٣. لدينا عدد كبير من الخريجين، ربما أكثر من أي بلد آخر نظرًا لعدد الجامعات والحياة الأكاديمية لدينا.

ما زلنا لم نُحسّن الزراعة كما ينبغي، ولم نُشرك القطاع الخاص في البلاد كما ينبغي. لم نبنِ مصانع أو أماكن عمل تستوعب عددًا كبيرًا من الناس. كل هذه الأمور قيد الدراسة. لقد تم التخطيط لها بعناية، ولكن لا يمكن معالجة كل شيء دفعةً واحدة.

أعتقد أن جميع العراقيين، أعني، إذا حصلوا على وظيفة أو استطاعوا عيش حياة كريمة، فهم في غاية السعادة. يسافرون، ويأكلون جيدًا، ويجدون حتى السلع الفاخرة.

تحويل التركيز على الامن الى الاستثمار

*** لطالما ركزت العلاقة مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، على الأمن. كيف يمكن تحويل ذلك إلى استثمار، إلى اقتصاد؟ كيف تُطلعهم على الفرص المتاحة؟**

– حسنًا، لقد أبلغناهم، وهم منخرطون في استثمارات. بعض الشركات الكبرى، في قطاع الطاقة وغيرها، منخرطة هنا – في البتروكيماويات والنفط. إنهم متواجدون، لا أعتقد أن لدينا صراعًا مع الولايات المتحدة، على العكس، نرحب بكل مساعدة يمكننا الحصول عليها من الولايات المتحدة ونريد أن تكون لدينا علاقة جيدة وودية للغاية مع الولايات المتحدة.

هذا ليس كلامي الوحيد، ولكنه حقيقي كما أعلم. أنا على تواصل مع الناس. لا أحد في العراق ضد الولايات المتحدة.

لدينا برلمان مسؤول عن القوانين والمؤسسات، ومجلس وزراء مسؤول عن التنفيذ. لدينا نظام قضائي مستقل تمامًا، ولدينا مكتب رئاسي لحماية الدستور والحريات.

العراق بين امريكا وايران

*** دعني أغير مجرى الحديث قليلا. لقد بنى العراق سمعة طيبة كوسيط. أجرى السعوديون وإيران محادثات هنا، وأجرى الأردن محادثات متعلقة بإيران في العراق. ما مدى جدوى أن يكون العراق وسيطًا ويستضيف مناقشات بين الولايات المتحدة وإيران؟**

– حسنا، نود ذلك، وأعتقد أننا يمكن أن نلعب دورا مهما لأننا على تواصل دائم مع الساسة الإيرانيين. لا نتردد في طرح أي أسئلة عليهم. في كثير من الأحيان، نستضيف وفودًا سياسية أو أمنية أو تجارية، ليس لدينا أي تحفظات على مقابلة كبار مسؤوليهم الحكوميين.

أعتقد أن ذلك سيكون جيدًا على الأرجح، لقد لعبنا، كما ذكرت، دورًا في تقريب وجهات النظر بين إيران والسعودية، وإعادة تأسيس العمل الدبلوماسي، الأمر الذي أفاد الجميع. وقد قدمنا بعض المقترحات للأردن ودول أخرى.

الدور العراقي في سوريا

*** ما هو دور العراق في الوقت الذي تحاول فيه سوريا تحديد ما تريد فعله؟**

– من الواضح أن سوريا دولة مستقلة، ولديها إدارة جديدة أو حكام جدد. نريد أن تعكس الحكومة السورية إرادة الشعب السوري، إما من خلال الانتخابات أو من خلال اتخاذ خطوات ديمقراطية.

ثانيًا، أعتقد أن هناك عددًا من القوميات والجماعات السياسية والدينية في سوريا. أعتقد أنه يجب عليهم السعي لاستيعاب جميع شرائح المجتمع، حتى لا يشعر أحد بأنه مهمش أو لا يُعامل كمواطن عادي.

علاوة على ذلك، هناك نقطة واحدة في غاية الأهمية بالنسبة لنا. هناك أعداد كبيرة من الإرهابيين أو عائلاتهم على الحدود السورية، ونحن قلقون بشأن ذلك. علينا اتخاذ بعض الترتيبات حتى لا تخرج حدودنا عن السيطرة.

نأمل أن يحترم النظام السوري الجديد إرادة ومطالب وحقوق جميع السوريين، وأن يُعامل الجميع على قدم المساواة، وأن تكون هناك قواعد معينة في الإدارة الجديدة.

*** ما مدى ثقتك بذلك؟**

– أعتقد أننا سمعنا الكثير من الكلام من القادة الجدد، ولكن كما تقول معظم الدول الأوروبية ومعظم جيراننا، فإننا ننتظر أفعالا بدلا من مجرد اقوال. ما نأمله هو استيعاب الجميع في سوريا. لا أخفي ذلك. بعض ردود فعل الجماعات الكردية حتى الآن تجاه النظام الجديد لم تكن إيجابية للغاية. إنهم لا يطالبون بالاستقلال، ولا يطالبون بالانفصال. كل ما يريدونه هو الاعتراف بحقوقهم. هذا كل شيء.

اهمية البرنامج التوافقي

*** هل ينبغي أن يكون للغرب دور في ذلك؟**

–، لدينا دور، الولايات المتحدة موجودة في شمال سوريا، والبريطانيون موجودون، وروسيا بحاجة إلى المشاركة. إذا لديهم دور. آمل أن تلعب الولايات المتحدة هذا الدور لجمع جميع الأطراف. أعتقد أنه يجب على جميع دول المنطقة، إذا حضرت، أن تناقش الأمر، وأن تتوصل إلى برنامج توافقي.

العراق اغنى

*** العراق غني بتاريخه . بعد ١٠٠ عام، أو ٥٠٠ عام، هل سيبقى هذا التاريخ محفوظًا؟**

– أغنى. ليس غنيًا. يسعدني ذكرك لذلك. كان هذا أحد نقاط ضعفنا. كان هذا بسبب فرض إرادة الدكتاتورية على الشعب العراقي. تاريخنا غني، ويعود إلى ما قبل ٦٠٠٠ أو ٧٠٠٠ عام.

أول قانون تم سنه كان في العراق. كان أول نظام ري، كما كنا نتحدث، في العراق. كانت أول زراعة في العراق. كان أول بناء للقصور أو المباني الضخمة في العراق. ثم جاء العلم والتكنولوجيا والرياضيات والرسائل المكتوبة. بدأ كل شيء في العراق. بالإضافة إلى ذلك، كان العراق مركزًا لجميع الأديان. كنا نسميه دار الحكمة.

كان دار الحكمة أول مركز للعلوم والتكنولوجيا والرياضيات والأحياء. كانت الوفود الأوروبية تأتي لنسخ أبحاث دار الحكمة ثم تعود بها.

يسرني ذكرك لتاريخنا. أعتقد أن مهمتنا هي تثقيف شعبنا للحفاظ عليه. من المهم جدًا إدراجه في مناهجنا الدراسية في المدارس والجامعات. وفي الوقت نفسه، من المهم جدًا تكريم القادة خلال تلك الفترات، أولئك الذين شاركوا أو أبدعوا أو مفكرين أو فلاسفة خلال تلك الفترة.

وضع العلاقة بين العراق والولايات المتحدة

*** ما هو الوضع الحالي للعلاقة بين العراق والولايات المتحدة؟ وكيف يُمكن تحسينها؟**

– حسنًا، أعتقد أنها ستتحسن إذا زارنا وفد أمريكي قوي، أو إذا دعوتم وفودًا إلى الولايات المتحدة لشرح واقع العراق. أنا شخصيًا سألتزم الصمت. أنتظر تشكيل الإدارة الجديدة وتوضيح موقفها، لأنها مشغولة جدًا بأوكرانيا وفلسطين.

آمل أن أشرح موقفنا وسياستنا المستقبلية وعلاقتنا مع الدول المجاورة. ليس لدينا أي تردد. ليس لدينا ما نخفيه. نحن منفتحون جدًا، وإذا واجهتنا أي مشاكل، فكيف سنتعامل معها؟

نحن دولة ديمقراطية. لا نتردد في مناقشة الأمر في البرلمان.

*** هل أنت واثق من تلقيك هذه الدعوة، أو من حصولك على هذه الزيارة؟**

– بصراحة، لا أعرف. لقد أرسلتُ رسالة تهنئة إلى السيد الرئيس، السيد دونالد ترامب، وشجعته على تنفيذ وعده بالحفاظ على السلام في العالم وإنهاء الصراعات، وهو أمرٌ لا يعني بالضرورة إنهاء الحروب والصراعات، لن تكون الحياة سهلةً للغاية – خاصة في منطقتنا.

بالنظر إلى الوضع، لدينا صراعات في سوريا. لدينا صراعات في فلسطين، وجزء من فلسطين يقع في الأردن.

لدينا مشاكل في لبنان. لدينا مشاكل في اليمن. هناك مشاكل في السودان، ومشاكل في الصومال. هذا يُغطي كل شيء..

*** كان ذلك رائعًا. شكرًا لك على وقتك.**

–لا، إنه أمرٌ مهمٌ جدًا بالنسبة لنا. لأننا نأمل أن نفتح صفحةً جديدة. ويجب أن تكون هذه الصفحة مبنيةً على التفاهم.

رئيس الجمهورية يشيد بالتعامل المهني لإعلام الاتحاد الوطني مع الاوضاع في العراق واقليم كردستان

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٠٢٥/٣/٢٥، بورد الاعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني، في مدينة السليمانية، واستقبل من قبل مسؤول مكتب الاعلام والتوعية عماد أحمد ومسؤول بورد الاعلام لطيف نيرويي.

وجرى خلال اللقاء، التباحث حول آخر مستجدات الأحداث والتطورات، حيث تم التأكيد على أهمية مواصلة الحوار الوطني بين الأطراف السياسية، بهدف حل المشكلات وترسيخ الاستقرار السياسي في البلد.

وأعرب فخامة رئيس الجهورية عن تقديره لدور اعلام الاتحاد الوطني وكوادره، لتعاملهم المهني مع الأحداث، وقال: «الوضع يتطلب من وسائل الإعلام أن تتعامل بمسؤولية مع التطورات، وأن تساهم في نجاح مشروع الإصلاح وتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين والبلد».

من جانبه، تقدم عماد أحمد بالشكر الى السيد رئيس الجمهورية، لحرصه المستمر على حل المشكلات والتقريب بين الاطراف المختلفة والعمل لصون حقوق الجميع، وأوضح :»سيواصل اعلام الاتحاد الوطني دعمه لنجاح الجهود الوطنية وبلوغ الأهداف السامية، عن طريق تلبية مطالب المواطنين وخدمتهم بصورة أفضل».

كما شدد مسؤول مكتب الاعلام والتوعية، على السياسة المتوازنة للاتحاد الوطني الكوردستاني إزاء مجمل المعادلات السياسية، قائلا: «التزاما بقرارات الرئاسة والمجلس القيادي، نتخذ الخطوات السياسية وفق ستراتيجية وطنية، ونؤكد على الشراكة الحقيقية في جميع المسائل، كما إن خطواتنا كافة تصب في خدمة المصلحة العامة وتقوية كيان الاقليم».

هذا وفي تصريح للقنوات الاعلامية خلال الزيارة، أكد الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، أن الإعلام يشكل أهمية وينبغي السعي لتطويره ومواكبته، داعيا العاملين في هذا المجال إلى أن يكونوا جزءا من الجهود لحل المشكلات والتحديات التي تواجه المواطن والمجتمع.

وقال رئيس الجمهورية: «جئنا لتقديم التهاني بحول عيد نوروز وعيد الفطر المبارك، والتهنئة أيضا للتطور الذي أحرزه إعلام الاتحاد الوطني مؤخرا، ولمستُ من العاملين فيه رغبة في إطلاعهم على ما يجري من أحداث وتطورات سياسية في العاصمة بغداد».

وأضاف السيد رئيس الجمهورية: «الإعلام يشكل أهمية وينبغي السعي لتطويره ومواكبته»، داعيا العاملين في هذا المجال ليكونوا جزءا من الجهود لحل المشكلات والتحديات التي تواجه المواطن والمجتمع».

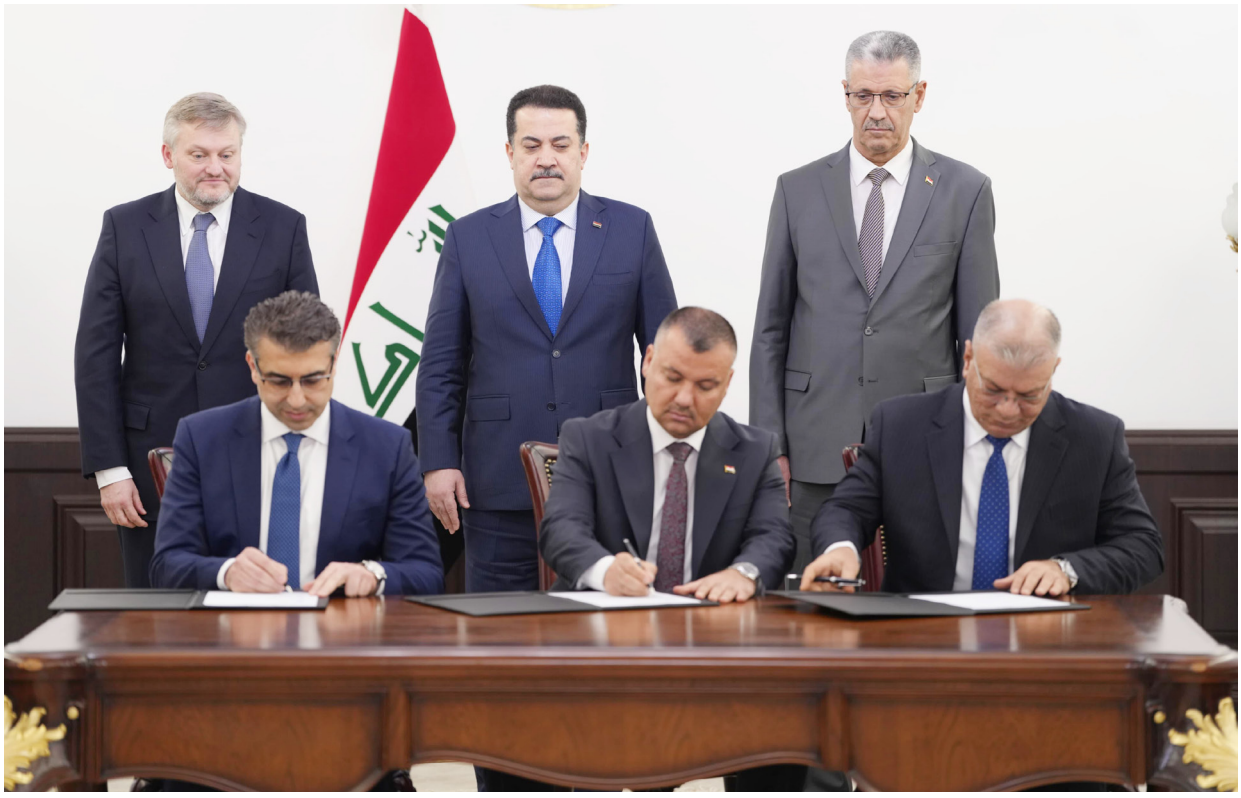

العراق و شركة (BP) يوقعان عقد تطوير وإنتاج حقول كركوك النفطية الأربعة

وزير النفط العراقي: ليست لنا سيطرة على عمليات انتاج النفط في الاقليم

رعى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، الاربعاء، مراسم توقيع عقد بين وزارة النفط وشركة (BP) البريطانية، بشأن مشروع تطوير وإنتاج الحقول النفطية الأربعة في كركوك، وهي؛ (كركوك بقبتيه (بابا وافانا)، و باي حسن، و جمبور، وخباز)، بحضور السيد وزير النفط، و الرئيس التنفيذي لشركة بريتش بتروليوم موراي أوشينكلوس.

ويشمل العقد إعادة تأهيل وتطوير الحقول الأربعة لتعزيز احتياطات الثروة الهيدروكربونية، وزيادة معدلات إنتاج النفط الخام بهدف الوصول إلى معدل إنتاج ذروة يبلغ (٤٢٠) ألف برميل/ يوم، واستثمار الغاز المصاحب من خلال تأهيل وتوسيع منشآت شركة غاز الشمال لإنتاج (٤٠٠) مليون قدم مكعب قياسي/ يوم، وإنشاء محطة كهرباء بطاقة ٤٠٠ ميكاواط.

وسيسهم المشروع في إيقاف الحرق المستمر للغاز المصاحب لإنتاج النفط الخام، من خلال استغلاله بصورة مثلى، وتوفير الوقود اللازم لمحطات الطاقة الكهربائية، فضلاً عن استيعاب الأيدي العاملة بمختلف الاختصاصات، وتطوير الكوادر الفنية والهندسية العاملة.

وزير النفط العراقي: ليست لنا سيطرة على عمليات انتاج النفط في الاقليم

من جهة اخرى أعلن وزير النفط العراقي، أن الموازنة خصصت ١٦ دولاراً لإنتاج برميل النفط في اقليم كوردستان، مؤكدا أن وزارته لاتسيطر على عمليات انتاج النفط في الاقليم.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية، عن وزير النفط الاتحادي حيان عبدالغني قوله: «معدل التصدير المتوقع عبر ميناء جيهان ٣٥٠ ألف برميل يوميا»، مبينا أنه «لا توجد سيطرة لوزارة النفط الاتحادية على عمليات إنتاج النفط في إقليم كردستان».

وأضاف عبدالغني: «أبلغنا أوبك أن الإقليم ينتج ٢٨٦ ألف برميل يومياً بالفترة الراهنة»، وتابع: «ماضون بسياسة تؤمن استثمار النفط والغاز لسنوات طويلة».

واشار عبدالغني إلى أن «سومو تبيع النفط للشركات التي تمتلك مصافي فقط»، مبينا ان «الناقلات التي تنقل النفط المبيع مراقبة عبر الأقمار الصناعية».

وبين ان «جميع العقود يجب أن تكون مشخصة والوجهة النهائية لتصدير النفط يجب ان تكون معروفة «، لافتا الى ان «هناك شفافية كبيرة في تصدير النفط العراقي».

وأشار الوزير الى أن «وزارة النفط تصدر كشوفات شهرية بكميات النفط المصدر وعائداتها المالية»، موضحا أن « ناقلات نفط إيرانية تجارية استخدمت وثائق عراقية مزورة للتهرب من العقوبات، وأبلغنا الجانب الأمريكي بأن هذه الوثائق مزورة ولا علاقة لنا بها».

وبين، أن «وزارة النفط لديها ٤٤ عقداً من جولات التراخيص الجديدة»، مشيرا الى أن «١٤ محافظة شملت بعقود جولات التراخيص وللبصرة حصة الأسد بـ١٢ عقدا»، مؤكدا أن «النفط المصدر يتراوح من ٣ ملايين و٢٠٠ ألف الى ٣ ملايين و٥٠٠ ألف برميل يومياً».

وأوضح وزير النفط، أن «٧٠ بالمئة من النفط العراقي يصدر إلى الأسواق الآسيوية»، مشيرا الى أن «الصين في المرتبة الأولى وتليها الهند في قائمة المستوردين للنفط العراقي»، مضيفا: «٨ دول كبرى في أوبك شاركت بالخفض الطوعي لإنتاج النفط، ونحن في أوبك ماضون في سياسة استقرار السوق العالمية»، مؤكدا أنه «لاتوجد سياسة إقصاء للشركات الغربية من العقود النفطية».

ومضى بالقول: «وجهنا دعوات لجميع الشركات للمشاركة في جولات التراخيص الخامسة والسادسة»، مبينا انه « في الجولتين الخامسة التكميلية والسادسة لم تكن هناك مساهمة فاعلة للشركات الامريكية».

وأكد عبدالغني، ان «الآلية التي تعتمدها الحكومة هي المنافسة الشفافة في تقديم العروض»، مؤكدا أن «الباب مفتوح أمام الشركات الأمريكية للاستثمار في قطاع النفط في العراق»، نافيا وجود «جانب سياسي في استبعاد الشركات الأمريكية عن العقود النفطية»، مشيرا الى ان « العقود النفطية تخضع للحسابات الفنية لا السياسية».

وزير البيئة: التمويل عنصر حاسم لتعزيز الطموح المناخي

شارك وزير البيئة الدكتور هه لو العسكري، الثلاثاء ٢٠٢٥/٣/٢٥، في حوار بيترسبيرغ للمناخ المنعقد في العاصمة الألمانية برلين، حيث أكد في مداخلته أن العراق يُعدّ من الدول المتأثرة بالتغيير المناخي وليس من الدول المؤثرة فيه، مشدداً على أن الدول الصناعية الكبرى تتحمل المسؤولية الأخلاقية والقانونية لدعم الدول النامية، بما في ذلك العراق، لمساعدتها على تنفيذ مشاريع التخفيف والتكيف في مواجهة تداعيات المناخ.

وأشار الوزير إلى أن التمويل المناخي يمثل العنصر الحاسم لتعزيز الطموح المناخي، مؤكداً أن نتائج مؤتمر الأطراف (COP٢٩) بشأن وسائل التنفيذ، خصوصاً التمويل، لا تزال غير كافية. وأضاف أن غياب التمويل الكافي يعيق تنفيذ المساهمات المحددة

وطنياً (NDCs) ويحدّ من قدرة الدول النامية على اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة التغير المناخي.

وشدد الدكتور العسكري على أهمية الالتزام بمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاق باريس، وخاصة مبدأي الإنصاف والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة (CBDR-RC)، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الوطنية لكل دولة. كما أوضح أن الإرادة السياسية على أعلى المستويات تعد عاملاً محورياً في دفع العمل المناخي، إلى جانب الحاجة إلى بناء الثقة بين الشركاء الدوليين والوفاء بالتزامات التمويل المناخي.

وفي سياق حديثه عن دور مجموعة G٧٧ والصين، أكد الوزير أن المجموعة ملتزمة بتنفيذ التقييم العالمي (GST)، لكنه شدد على أن التمويل المناخي لا يزال الحلقة المفقودة في تنفيذ الالتزامات المناخية. وأوضح أن القرارات المتخذة بشأن التقييم العالمي يجب أن تترجم إلى خطوات عملية تعزز العمل المناخي على أرض الواقع.

واختتم وزير البيئة العراقي مداخلته بالتأكيد على أن مجموعة G٧٧ والصين ستواصل طرح مقترحات بنّاءة لسد الفجوة التمويلية، داعياً الدول الصناعية الكبرى إلى تحمل مسؤوليتها والعمل بجدية وبحسن نية لضمان إحراز تقدم ملموس في مواجهة التغير المناخي العالمي.

وزير البيئة يبحث مع منظمة ألمانية سبل تعزيز الشراكة الدولية

من جهة اخرى بحث وزير البيئة الدكتور هلو العسكري ، خلال استقباله وفدًا من منظمة GIZ الألمانية، سبل تعزيز التعاون المشترك في مجالات حوكمة البيئة، وبناء القدرات والتشريعات البيئية، بما يسهم في تطوير منظومة الإدارة البيئية في العراق وفق المعايير الدولية.

وبحسب بيان صادر عن دائرة الاعلام والتوعية بالوزارة، تلقاه PUKMEDIA، فقد «تناول الاجتماع آليات الاستفادة من التجربة الألمانية في تطوير الأطر التنظيمية، وإجراء تحليل فجوات بين السياسات البيئية في العراق وألمانيا، بهدف تحسين التشريعات وتعزيز الامتثال البيئي. كما تمت مناقشة سبل دعم التفتيش الصناعي، ومراقبة جودة الهواء، وتعزيز الاقتصاد الدائري، وتطبيق سياسات العمل المناخي».

وأكد العسكري، وفق البيان «أهمية تعزيز التحول الرقمي في عمليات الرصد البيئي، والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القوانين البيئية، بما يرفع مستوى الامتثال البيئي ويسهم في تحقيق الاستدامة»، مشيرا الى أنه «تم الاتفاق على استكشاف فرص جديدة لبناء القدرات من خلال برامج تدريبية وتبادل الخبرات بين الجانبين».

وأضاف البيان، أن وفد منظمة GIZ، أعرب عن استعداده «لدعم الوزارة في تنفيذ مشاريع تعزز الحوكمة البيئية، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية، بما يعزز التنمية المستديمة في العراق».

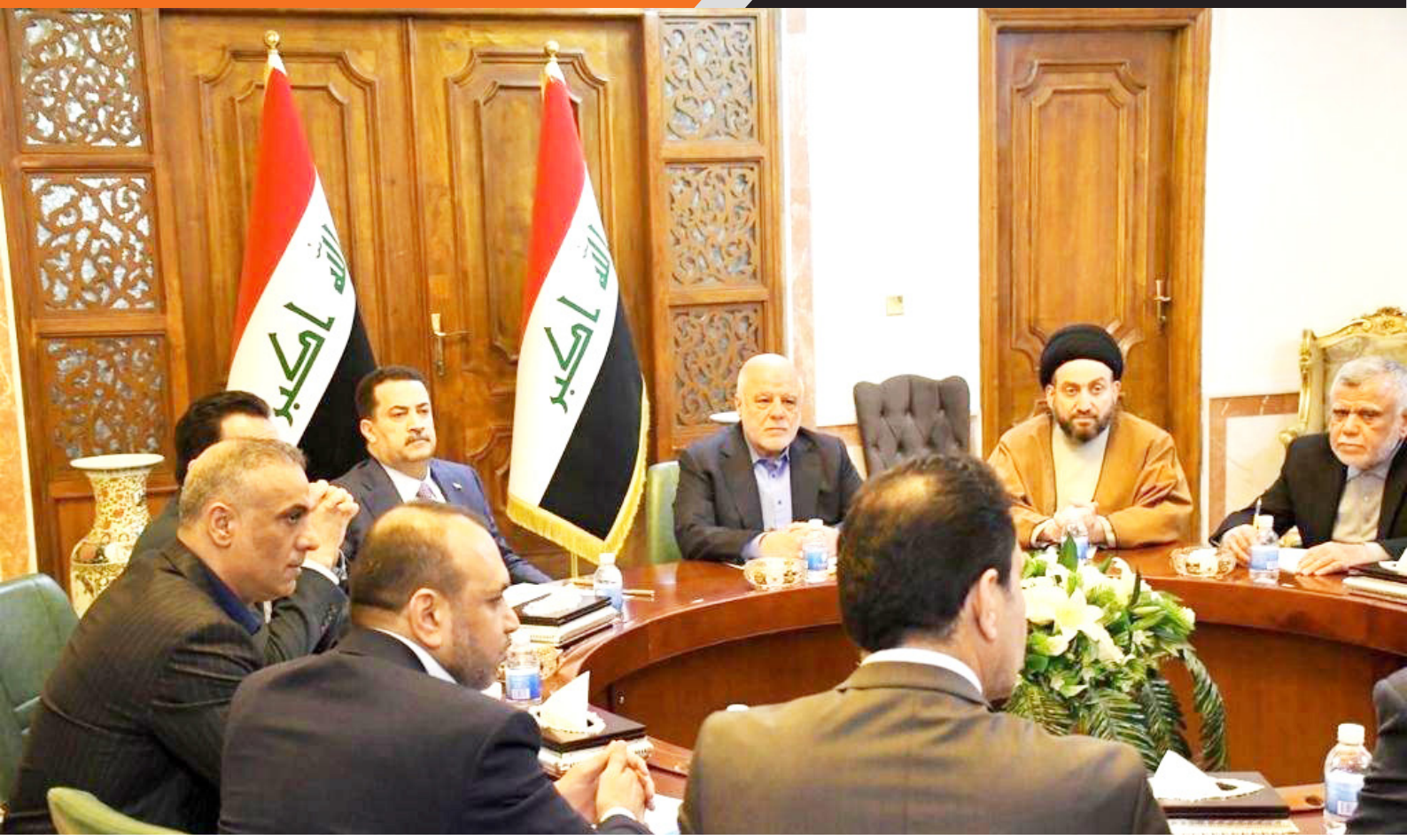

التحالف الحاكم في العراق ينقسم في شأن مواصفات رئيس الوزراء المقبل

خارطة تحالفات محتملة للانتخابات العامة المقبلة

بغداد: حمزة مصطفى- فاضل النشمي:مع أن الوقت مبكر للحديث عن رئيس الوزراء المقبل في العراق، فإن قادة في «الإطار التنسيقي» يناقشون في الكواليس مواصفات المنصب بناءً على تحديات داخلية وخارجية. وقال سياسيون من التحالف الحاكم لـ«الشرق الأوسط»، إن النقاشات حول مواصفات الرئيس المقبل، وهو من حصة الشيعة بحكم

> قادة في الإطار يناقشون في الكواليس مواصفات المنصب

العرف السياسي، بدأت تأخذ طابعاً جدياً بسبب الضغوط التي يتعرض لها العراق. وأوضح هؤلاء أن «الحديث المتواتر عن ضغوط امريكية لفك الارتباط بإيران فرض على (الإطار التنسيقي) الخوض في نقاشات حول المعادلة الجديدة، بعد الانتخابات التشريعية، المنتظر إجراؤها عام ٢٠٢٥».

«مواصفات الرئيس المقبل»

قال سياسي شيعي، لـ«الشرق الأوسط»، إن هذه النقاشات لم ترقَ إلى مستوى متقدم بعد، لكنها لا تزال في إطار أفكار متداولة. وأوضح السياسي أن «المواصفات التي يجري بحثها تراعي التغييرات في المنطقة، منها التغيير في سوريا ولبنان، وسياسة الرئيس الامريكي دونالد ترمب».

وقال سياسي آخر: «هناك انقسام بين فريقين؛ يريد الأول مواصفات لا تتضمن تقديم تنازلات على حساب إيران لصالح الغرب ومراكز قوى في الشرق الأوسط، في حين يدافع فريق ثانٍ عن اختيار رئيس حكومة يمكنه حماية التوازن، وينخرط أكثر مع المحيط العربي الذي تغيَّر تماماً».

وجرى العرف السياسي في العراق على اختيار رئيس حكومة بالتوافق بين قوى شيعية فائزة في الانتخابات، على أن تُعارضه القوى السنية والكردية. وكانت القوى السياسية تراعي في اختيارها مرشحاً يمكنه فتح قنوات مع الغرب ودول عربية، لكن طهران واحد من أهم الأطراف التي تؤثر في العراق. وانتعشت هذه النقاشات على نحو كبير خلال الأسبوع الماضي، بعد ساعات من الاتصال الهاتفي الذي جرى بين وزير الخارجية الامريكي مايك روبيو، ورئيس الحكومة محمد شياع السوداني. وكان روبيو، وفق بيان الخارجية الامريكية، قد حثَّ بغداد على «ضرورة كبح النفوذ الخبيث لإيران»، وهو الأمر الذي لم يشر إليه البيان العراقي.

العقوبات الامريكية

لاحقاً، قال سياسيون عراقيون إن روبيو أبلغ بغداد بأن بلاده تعارض استغلال طهران لموارد العراق المالية، وإن استيراد الغاز منها «صفحة انطوت تماماً». وتسود المجال العام في العراق تكهنات لا حصر لها عن «قرارات سيتخذها الرئيس الامريكي دونالد ترمب» بخصوص العراق، خلال الصيف المقبل. ويحذر سياسيون من عقوبات قد تؤثر على موارد العراق المالية وقدرته على شراء بدائل للطاقة من شأنها ضمان استمرار توليد الكهرباء. ومنذ شهرين يتداول سياسيون عراقيون معطيات عن عقوبات امريكية وشيكة هذا العام، قد تشمل مصارف أو قادة سياسيين أو كيانات سياسية، دون أن يقترن ذلك بمعلومات أو أدلة قاطعة.

وقال سياسي شيعي، لـ«الشرق الأوسط»، إن الحديث عن التركيبة السياسية لما بعد الانتخابات المقبلة، بما في ذلك مواصفات رئيس الحكومة الجديد، يأتي في إطار التحضير لوضع متغير ومتقلب في العراق والمنطقة. وأفادت تسريبات بأن الاصطفافات السياسية الحالية متأثرة بهذه النقاشات وبالضغوط الكبيرة التي يتعرض لها تحالف «الإطار التنسيقي». وأشار السياسي الشيعي إلى أن «الحديث عن التحالفات الانتخابية لا يزال مبكراً، ولكن هناك حالة اصطفاف متغيرة نتيجة الوضع الراهن في البلاد». وأضاف أن «هذه الظروف هي التي تؤجل، في أغلب الأحوال، اتخاذ قرار بتحديد موعد الانتخابات».

الموقف من الفصائل والحشد

أيضاً، يظهر الموقف من الفصائل المسلحة ومستقبل الحشد الشعبي عاملاً جوهرياً في تحديد مواصفات رئيس الحكومة المقبل. وقالت مصادر، إن قوى في «الإطار

التنسيقي» تتجه إلى اعتبار الحديث عن تقديم تنازلات بشأن الحشد الشعبي «أمراً لا يمكن السماح به».

ومع ذلك، قال رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، في مقابلة متلفزة، إن «الحشد الشعبي» بحاجة إلى إصلاح وإعادة هيكلة، نافياً الحديث عن دمجه مع القوات الأمنية، في حين أوضح عزت الشابندر، وهو سياسي شيعي مخضرم، أن «واشنطن أبلغت بغداد بأن عليها توزيع مقاتلي الحشد على دوائر الدولة، مثل المرور والدفاع المدني».

من جانبه، قال قيس الخزعلي، زعيم حركة «عصائب أهل الحق»، إن «الولايات المتحدة الامريكية لم تتدخل منذ عام ٢٠٠٣ في اختيار أي رئيس وزراء عراقي إلا مرة واحدة، وكانت التجربة فاشلة جداً».

وأضاف الخزعلي في تصريحات صحافية، أن «هناك مَن يسعى للحصول على منصب رئاسة الوزراء المقبلة من خلال الدعم الامريكي»، وأن هذا «لن يحصل إلا عن طريق المشاركة في الانتخابات». وأخذت النقاشات السياسية تنشط حول الانتخابات، الأسبوع الماضي، مع الظهور اللافت لرئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي، الذي عاد إلى الواجهة بعد نحو عامين من الغياب. وسبق عودة الكاظمي إعلان رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي تشكيل تحالف جديد يهدف إلى المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢٥.

وتقول تقارير صحافية عراقية إن الحراك الانتخابي بدأ مبكراً هذا العام، وإن الكاظمي يُخطط لدخول الحلبة مع سياسيين من الشيعة الليبراليين للفوز بمقاعد في البرلمان المقبل.

الحديث عن تحالفات محتملة بدأ مبكراً

رغم أن القوى والأحزاب السياسية في العراق لا تزال تفصلها نحو ٧ أشهر عن موعد الانتخابات البرلمانية العامة المقرر إجراؤها في أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، فإن الحديث عن تحالفات محتملة بدأ مبكراً، وأصبح متداولاً

> **المواصفات التي يجري بحثها تراعي التغييرات في المنطقة**

في الأوساط السياسية والإعلامية وحتى الشعبية.

ورغم أن هذه الأحاديث لا تزال غير نهائية ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل، فإنها ليست مستبعدة، وقد تكشف عن ملامح تحالفات تضع في الحسبان التحولات السياسية العميقة في المنطقة بشكل عام، والتغيرات المحتملة في العراق بشكل خاص.

يأتي هذا في ظل الحديث المتزايد عن إمكانية تأثر العراق بتحولات المنطقة، خصوصاً مع استمرار الضغوط الامريكية على طهران. ويميل الكثير من المراقبين المحليين إلى الاعتقاد أن أي «هزة» أو تصدع قد يصيب المؤسسة الحاكمة في إيران خلال الأشهر القليلة المقبلة سيكون له تأثير واضح على طبيعة التحالفات السياسية العراقية، وربما على شكل النظام السياسي نفسه.

وذلك لأن مثل هذا التطور سيترك بالضرورة أثره المباشر على حلفاء إيران، وعلى رأسهم قوى «الإطار التنسيقي» الشيعية التي هيمنت على حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، بعد أن أجبرت مقتدى الصدر وتياره على الانسحاب من البرلمان رغم فوزهم بأكبر عدد من المقاعد النيابية في انتخابات ٢٠٢٢، حيث حصلوا على ٧٣ مقعداً.

وتشير معظم المؤشرات إلى رغبة الصدر في المشاركة في الانتخابات المقبلة، لكن الغموض لا يزال يلف موقفه فيما يتعلق بالتحالف مع أحزاب وقوى أخرى؛ ما يترك الباب مفتوحاً أمام سيناريوهات متعددة قد تؤثر على المشهد السياسي العراقي في الفترة المقبلة.

> تحالف الاتحاد والديمقراطي من أقوى الترجيحات

وتُرجح مصادر سياسية أن يعمل رئيس الوزراء محمد السوداني على نسج تحالف مع ثلاثة من محافظي البصرة وكربلاء وواسـط، الذين حصلوا على أعلى الأصـوات في الانتخابات المحلية التي أُجريت نهاية عام ٢٠٢٣. كما تشير المصادر إلى احتمال انضمام ثلاثة وزراء بارزين في الحكومة الحالية إلى هذا التحالف، بينهم وزير الداخلية عبد الأمير الشمري، الذي يُقال إنه يعتزم الانخراط في العمل السياسي خلال الدورة البرلمانية المقبلة.

وفي سياق مـوازٍ، تُطرح احتمالات أخرى تشير إلى إمكانية تحالف السوداني مع «تيار الحكمة» بزعامة عمار الحكيم، وكذلك مع تحالف «النصر» الذي يقوده رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي. بالإضافة إلى ذلك، تفيد مصادر مقربة من السوداني بأنه يسعى منذ فترة إلى استقطاب النواب المستقلين في البرلمان الحالي؛ تمهيداً لتشكيل تحالف معهم في الانتخابات المقبلة.

من جهة أخرى، أعلن وزير التعليم العالي نعيم العبودي، القيادي في حركة «عصائب أهل الحق»، أن «الحركة تميل إلى خوض الانتخابات بقائمة منفردة، مع إبقاء الباب مفتوحاً لتحالفات محدودة مع بعض الكتل والشخصيات». إلا أن مراقبين يرون أن الحركة قد لا تخاطر بالمشاركة دون حلفاء؛ «نظراً لعدم امتلاكها الشعبية الكافية لضمان فوز مريح بمقاعد برلمانية».

وفي إطار آخر، تُعد إمكانية عودة الحزبين الكرديين الرئيسيين، «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني»، إلى صيغة «التحالف الكردستاني» من أقوى الترجيحات التي برزت مؤخراً. وكان هذا التحالف سائداً في الدورات الانتخابية التي تلت عام ٢٠٠٣، قبل أن تتفكك خيوطه بسبب الخلافات الداخلية؛ ما دفع كل طرف إلى التحالف مع قوى عربية سنية وشيعية. ويبدو أن إدراك قادة الحزبين للتغيرات المحتملة في المشهد السياسي العراقي هو الدافع وراء هذا التحالف المرتقب.

٢٨ مليون ناخب

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن عدد العراقيين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة قد تجاوز ٢٨ مليون ناخب. وأظهرت إحصائية نشرتها المفوضية أن أعداد الناخبين شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، حيث تصدرت منطقة الرصافة في بغداد قائمة المناطق الأكثر مشاركة، تليها منطقة الكرخ، ثم محافظات نينوى والأنبار وذي قار.

وناهز عدد سكان العراق ٤٦ مليون نسمة، وفقاً لآخر إحصاء سكاني أُعلنت نتائجه الشهر الماضي. وتنعكس هذه الزيادة السكانية على عدد المقاعد البرلمانية، حيث يُتوقع أن يتجاوز العدد الإجمالي للمقاعد ٤٦٠ مقعداً، وذلك استناداً إلى الدستور العراقي الذي يُحدد نائباً واحداً عن كل ١٠٠ ألف مواطن. وهذا يعني زيادة نحو ١٠٠ مقعد عن الدورة الحالية التي تضم ٣٢٩ نائباً. وتواجه هذه الزيادة انتقادات شعبية واسعة، مع مطالبات بتعديل الدستور ليصبح نائب واحد عن كل ٢٠٠ ألف نسمة.

وفي وقت سابق، كشفت المفوضية عن وجود قرابة مليون ناخب من مواليد عام ٢٠٠٧، الذين بلغوا سن ١٨ عاماً، وهو السن القانونية التي تؤهلهم للمشاركة في الانتخابات. وكان عدد الناخبين المؤهلين للتصويت في انتخابات عام ٢٠٢١ قد بلغ ٢٥ مليوناً و١٣٩ ألفاً و٣٧٥ ناخباً، إلا أن الإحصاء السكاني الأخير أظهر أن هذه الأرقام لم تكن دقيقة.

*صحيفة «الشرق الاوسط»

هيومن رايتس ووتش:

تعديل قانون الأحوال الشخصية انتكاسة لحقوق المرأة

أجريت بعض التحسينات على المسودة الأصلية لكنها لا تزال إشكالية

(بيروت) – قالت «هيومن رايتس ووتش» اليوم إن تعديل قانون الأحـوال الشخصية العراقي، الذي دخل التنفيذ في ١٧ فبراير/شباط ٢٠٢٥ بعد شهور من المشاحنات القانونية والسياسية، ينتهك حقوق النساء والفتيات في المساواة أمام القانون، ويعرضهن لخطر انتهاكات أخرى. الضغط والمناصرة المستمران من قِبل منظمات حقوق المرأة خفّفا جزئيا من ضرر التعديل من خلال الإبقاء على أحكام تتعلق بالسن الأدنى للزواج، وحضانة الأطفال وتعدد الزوجات، لكن القانون المُعدَّل يضم أحكاما أخرى تُهدد حقوق النساء والفتيات.

بموجب القانون الجديد، يستطيع الزوجان عند إبرام عقد الزواج اختيار ما إذا كان قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٩ أو «مدونة الاحكام الشرعية في مسائل الاحوال الشخصية» (المدونة) التي سيُعِدّها المذب الشيعي الجعفري، سيحكم زواجهما وطلاقهما وأطفالهما وميراثهما. لا يحق للزوجين تغيير اختيارهما لاحقا. يؤدي هذا الترتيب فعليا إلى إنشاء أنظمة قانونية منفصلة مع منح حقوق مختلفة للطوائف المختلفة، مما يقوض الحق في المساواة أمام القانون لجميع العراقيين المنصوص عليه في المادة ١٤ من الدستور العراقي والقانون الدولي

لحقوق الإنسان.

قالت سارة صنبر، باحثة العراق في هيومن رايتس ووتش: «من المحبط جدا أن نرى قادة العراق يدفعون البلاد إلى الوراء بدلا من التقدم في مجال حقوق المرأة والفتيات. رغم أن النص النهائي يتضمن تعديلات مهمة، وخاصة بما يتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج، لا تفيد هذه التغييرات بأكثر من تحويل القانون من فظيع إلى سيء جدا».

> **يقوض الحق في المساواة أمام القانون لجميع العراقيين**

ينص النص النهائي للتعديل على أن الحد الأدنى لسن الزواج في المدونة لا يمكن أن يتعارض مع قانون الأحوال الشخصية. يحدد القانون السن القانوني للزواج بـ ١٨ عاما، أو ١٥ عاما بإذن من القاضي واعتمادا على «أهليته [أي الطفل] وقابليته البدنية». يخفف البند الموجود في النص النهائي من المخاوف من أن التعديل كان سيسمح بزواج الفتيات في سن التاسعة، لكنه لا يزال يتعارض مع المعيار القانوني الدولي الذي ينص على أن الحد الأدنى لسن الزواج يجب أن يكون ١٨ عاما.

وفقا لـ «صندوق الأمم المتحدة للطفولة» (اليونيسف)، تتزوج ٢٨٪ من الفتيات في العراق قبل سن ١٨ عاما. يُعرّض زواج الأطفال الفتيات لخطر متزايد من العنف الجنسي والجسدي، وعواقب ضارة على الصحة الجسدية والعقلية، والحرمان التعليم والتوظيف.

يحتفظ النص النهائي أيضا بالأحكام الموجودة في قانون الأحوال الشخصية بشأن تعدد الزوجات. تنص المادة ٣ من قانون الأحوال الشخصية على أن تعدد الزوجات مسموح به فقط بموافقة القاضي، الذي يجب أن يضمن أن الزوج يمكنه إعالة أكثر من زوجة واحدة وأن هناك «مصلحة مشروعة».

ينص التعديل بشأن حضانة الأطفال على أن المدونة لا يجوز أن تتضمن «ما لا ينسجم مع مصلحة [الطفل] المحضون»، ويضمن حق الوالد الذي ليس له حق الحضانة في «اللقاء والتواصل [مع أطفاله] بالمقدار المناسب واللائق مدة ومكانا».

في حالة نشوء نزاع بين الزوج والزوجة حول النظام القانوني الذي ينبغي تطبيقه، يحدد القاضي المصلحة الفضلى لكلا الطرفين. في النسخة السابقة، كان قرار الزوج له الأسبقية، في انتهاك لالتزامات العراق بموجب القانون الدولي بدعم الحقوق المتساوية للمرأة.

قالت هيومن رايتس ووتش إن التحسينات في النسخة النهائية من القانون المُعدَّل هي شهادة على قوة التنظيم والمناصرة من قِبل النساء العراقيات، لكن القانون لا يزال ينتهك حقوق النساء والفتيات.

تضمن المادة ١٤ من الدستور العراقي، وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، لجميع العراقيين الحق في المساواة أمام القانون. يقوّض القانون المُعدّل مبدأ المساواة أمام القانون من خلال إنشاء أنظمة قانونية مختلفة لمختلف الطوائف الإسلامية. عارض فقهاء الدين السنّة هذا التعديل ورفضوا المشاركة في صياغة مدونتهم الخاصة، وبالتالي المذهب الشيعي الجعفري فقط سيقوم بذلك.

كما يُشرّع التعديل الزواج غير المُسجّل، وهو ما وثّقت هيومن رايتس ووتش أضراره على نطاق واسع. وجدت هيومن رايتس ووتش أن الزواج غير المُسجَّل يُشكل ثغرة تسمح بزواج الأطفال في العراق. وفقا لـ«بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق»، ٢٢٪ من الزيجات غير المسجلة

شملت فتيات دون سن الرابعة عشرة. من غير الواضح ما هو التأثير الذي قد يخلفه تشريع الزواج غير المُسجّل في الممارسة العملية.

تخشى منظمات حقوق المرأة أيضا أن يؤدي منح رجال الدين سلطة عقد الزيجات إلى إضفاء الشرعية على ما يسمى «زواج المتعة». في مثل هذه الزيجات، يرتب رجل الدين عقدا بمهر لمدة محدودة، تتراوح من ساعة إلى بضعة أشهر. بموجب العقد، لا يحصل أي من الزوجين على ميراث، ولا يُطلب من الزوج دفع أي نفقة زوجية عند انتهاء العقد. أدانت منظمات حقوق المرأة هذه الزيجات باعتبارها وسيلة للاستغلال الجنسي.

يمنح التعديل المذهب الجعفري أربعة أشهر لوضع وتقديم المدونة إلى البرلمان، الذي يتعين عليه الموافقة عليها ووضعها قيد التنفيذ خلال ٣٠ يوم. قالت هيومن رايتس ووتش إن هذا يعني أنه لن تتاح الفرصة للمُشرّعين وعامة الناس لمراجعة المدونة أو التصويت عليها قبل أن تصبح قانونا، ما يزيل الرقابة الديمقراطية، ويمنح السلطات الدينية سلطة غير متناسبة في وضع القانون.

لن يتضح المدى الكامل للتغييرات حتى تُقدَّم المدونة. مع ذلك، بموجب المذهب الجعفري، لا يحق للمرأة المطلقة الحصول على منزل الزوجية، أو النفقة الزوجية، أو مهرها، ويستمر الأطفال في العيش معها لمدة عامين فقط، بغضّ النظر عن أعمارهم، بشرط عدم زواجها مرة أخرى.

أقر البرلمان العراقي تعديل قانون الأحوال الشخصية إلى جانب تشريعات أخرى، بما فيها قانون إعادة الممتلكات وتعديل قانون العفو العام الثاني، معا في تصويت واحد في ٢١ يناير/كانون الثاني، بدلا من التصويت على كل قانون على حدة. بعد ذلك رفع عدد من أعضاء البرلمان دعوى قضائية أمام «المحكمة الاتحادية العليا» متهمين رئيس البرلمان محمود المشهداني بمخالفات إجرائية وانتهاكات لعملية التصويت.

> **القانون لا يزال ينتهك حقوق النساء والفتيات**

في ١١ فبراير/شباط، ألغت المحكمة الاتحادية العليا أمرا أصدرته في ٤ فبراير/شباط بوقف تنفيذ القوانين الثلاثة. ثم صادق الرئيس عبد اللطيف رشيد على القوانين الثلاثة في ١٣ فبراير/شباط ودخلت حيز التنفيذ في ١٧ فبراير/شباط.

يُخالف التعديل «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (سيداو)، التي صادق عليها العراق عام ١٩٨٦، بحرمان النساء والفتيات من حقوقهن على أساس جندرهن. كما ينتهك التعديل «اتفاقية حقوق الطفل»، التي صادق عليها العراق عام ١٩٩٤، من خلال تشريع زواج الأطفال، وتعريض الفتيات لخطر الزواج القسري والمبكر، وجعلهن عرضة للانتهاك الجنسي، وعدم اشتراط اتخاذ القرارات بشأن الأطفال في قضايا الطلاق بما يخدم المصلحة الفضلى للطفل.

يبدو أن مشروع التعديل ينتهك «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» و «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» من خلال حرمان بعض الأشخاص من حقوقهم على أساس دينهم.

قالت صنبر: « التأثيرات الممتدة لتمرير هذا القانون ستكون واسعة النطاق، ومن المرجح أن تغيّر نسيج المجتمع العراقي على حساب استقلالية النساء والفتيات العراقيات وقدرتهن على اتخاذ قراراتهن بأنفسهن».

زهير كاظم عبود :

ضرورة استمرار اجتثاث البعث

يقر الدستور العراقي بمساواة العراقيين بالرأي أو المعتقد، ويضمن لهم أيضا حرية العقيدة، والأهم من كل ذلك ان يترجم الضمان إلى كفالة الدولة العراقية لحرية الفكر والضمير والعقيدة، والفكر يعني الأساليب التي يفكر بها الفرد ويتبعها وتشكل وجدانه وارادته، والفكر نمط من أنماط العقل البشري للوصول إلى الحقيقة، ويسهم في دعم الثوابت الإيجابية والاستقرار الاجتماعي .

وينعكس ذلك الدعم بالتجربة العملية الواعية، ومدى ما يخلفه من نتائج سلبية أو إيجابية على المجتمع، وحرية الرأي والفكر من الحريات الأساسية، التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة (١٩) منه، ولما كان النص الدستوري في المادة (٤٢) يشير إلى توفير حرية الفكر لكل فرد من افراد الشعب العراقي بشكل مطلق، لا يقيده الا ما ورد بنص المادة (السابعة – أولا منه) والتي تنص على حظر كل كيان يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يروج أو يبرر له، وخاصة (البعث الصدامي في العراق ورموزه)،

وبهذا النص فإن البعث الصدامي محظور من العمل على الساحة العراقية، ويشمل الحظر قانونا ليس فقط التنظيم السري، وانما يشمل جريمة التمهيد له أو الترويج لهذا الفكر، أو التبرير له، وفي سبيل قطع الطريق على هذا الفكر الذي ساهم بتخريب القيم المجتمعية، واشـاع فكرة التجسس والمراقبة والخوف، وساهم بتدمير المستقبل العراقي، فان الحظر يشمل عمل هذا الحزب تحت أي مسمى كان، وأي فعل مخالف لهذا النص يشكل جريمة جنائية يحاسب عليها القانون، وان أسماء الرموز الشخصية التي شاركت هذا الفكر الصدامي

البعث الصدامي محظور من العمل على الساحة العراقية

في تخريب القيم الاجتماعية الأخلاقية والسياسية والاقتصادية للعراق، لا يمكن لها ان تنضوي تحت أي مسمي للتمهيد أو للترويج لهذا الفكر، ولن يكون لها المجال ضمن التعددية السياسية التي يوفرها الدستور العراقي ضمن مفهوم حرية العملية السياسية وتداول السلطة في العراق.

ولأن البعث الصدامي يؤمن بالانقلاب فيشكل خطرا على السيادة العراقية والشرعية وتداول السلطة سلميا، كما أن التجربة المريرة التي تسلط فيها البعث الصدامي على الحكم (١٩٦٩ – ٢٠٠٣) شكلت تجربة مريرة أحدثت شروخا في المجتمع وعمقت جراحه وارتكبت من الجرائم ما لا يمكن حصره بحق العراقيين، واهدرت ثرواتهم وهدمت اخلاقهم وقيمهم، ومع الانحسار الكبير لفكر البعث الصدامي في العراق، إلا أن تحالف البعثيين الصداميين مع التنظيمات الإرهابية التي قتلت العراقيين تدلل وبما لا يقبل الشك استمرار العقل البعثي الصدامي بارتكاب الجنايات بحق العراق والعراقيين، ودلت التجربة التي مرت على العراق بعد سقوط النظام الصدامي، الصورة الحقيقية البشعة لموقف البعثيين الصداميين من التجربة السياسية الجديدة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣، ولم تزل بعض رموزهم والتي لا تؤمن بالديمقراطية تحاول الاستمرار بخداع بعض الشخصيات المريضة نفسيا وسياسيا، بتمجيد الطاغية وعودتهم للفكر المفلس في العراق تحت مسميات مختلفة، لذا فإن خداع بعض العراقيين على أساس استغلال الحرية السياسية التي يوفرها الدستور يمكن ان تفسح لهم بث سمومهم وافكارهم التي خبرها اهل العراق، بالوقت الذي لفظهم الشعب واصبحوا جزءا من الذاكرة السياسية السيئة التي مرت على العراق، والتي لم يزل العراق حتى اليوم يحصد نتائجها السلبية والكارثية المدمرة حتى اليوم ويعاني منها، وحتى لا تتوفر للبعث الصدامي إمكانية إعادة اغتيال الشهداء العراقيين مرة أخرى، وحتى لا تتوفر لهم فرصة النفاذ تحت أي يافطة أو ستارة، فإن الالتزام بحرفية النص الدستوري بحظر دخولهم العملية السياسية تحصينا لكرامة وشرف العراقيين، وان استمرار عمل ومنهج هيئة المساءلة والعدالة الخاصة باجتثاث البعثيين والفكر الصدامي، وفقا للقانون لخطورتهم على العراق، خصوصا والعراق لم يزل حتى اليوم يؤسس لدولته ضمن معايير العدالة الانتقالية، وحتى نضمن الحفاظ على التجربة السياسية الديمقراطية وحماية المكتسبات، التي حققها العراق على طريق حرية العمل السياسي وحرية الفكر والعقيدة والراي، فلن تكون هناك فرصة لمن فرط بحرية الفكر والعقيدة والرأي للعراقيين وحرمهم من ممارسة الفكر والرأي وقتلهم في سبيل ذلك، نجد ان التطبيق الدستوري السليم والمساند من القوانين، يتمسك بمبدأ الحماية لشعب تخلص منهم وكنسهم من حياته، بعد ان حولوا أيامه إلى موت وتهجير ورعب وخوف وجوع وحروب.

د. عبد الحسين شعبان

تحدّيات بناء الدولة

إن إدارة التنوّع في مجتمع متعدّد الثقافات مسألة ضرورية، وهي مسألة تواجه العراق اليوم، مثلما تواجه سوريا، كما أنها إن عاجلاً أم آجلاً ستكون ملحةً وأساسيةً بالنسبة لتركيا وإيران، طالما بقت المسألة القومية دون حل مقبول يستطيع فيه الكرد أن يعبّروا عن أنفسهم باعتبارهم قومية متميزة وجزء من أمة عريقة، مثلما هي الأمة العربية والأمة الفارسية والأمة التركية...

أثـارت التغييرات المفاجئة التي حصلت في سوريا على نحو سريع إشكاليات ومشكلات بناء الدولة أو إعادة البناء، باستعادة مصطلح غورباتشوف «بريسترويكا»، خصوصًا ما أعقبها من تطوّرات في الملف الكردي بإعلان عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمّال الكردستاني (المحكوم مدى الحياة) منذ العام ١٩٩٩ في سجن إمرالي، الطلب من أنصاره إلقاء السلاح وحل الحزب، الأمر الذي يطرح مجددًا مسألة إعادة بناء الدولة في ظل تحديات المواطنة ونظام الحكم ومشكلة المجموعات الثقافية والعلاقة بين الهويّة العامة والهويّات الفرعية، وهو ما واجه الدولة العراقية منذ تأسيسها وإلى اليوم، والتي تعمّقت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣.

وإذا كان توصيف الدولة التركية كدولة بسيطة تقوم

> إدارة التنوع في مجتمع متعدد الثقافات مسألة ضرورية

على نظام مركزي يعتمد على القومية الأكثر عددًا، وهو ما كان سائدًا في سوريا والعراق، وكذلك إيران، إلاّ أن العراق بعد الإطاحة بالنظام السابق وقيام نظام جديد، انتقل من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة، ومن النظام المركزي إلى النظام اللاّمركزي «الاتحادي – الفيدرالي»، وهو ما تسعى المجموعات الثقافية الكردية – السورية إلى ما يماثله من خلال الإدارة الذاتية التي تشكّلت بعد الانتفاضات التي عمّت البلاد منذ العام ٢٠١١ فيما يسمّى بـ «الربيع العربي».

وكـان عبد الله أوجـلان قد طـرح مشروع «الأمـة الديمقراطية»، الذي يعتبره مبادرة ترتقي بالطموح إلى تحقيق دولة تقوم على المواطنة، وأساسها المساواة والعدالة والشراكة والمشاركة، وبالطبع فإن ذلك يحتاج إلى أجواء من الحريّة، وهو ما يعتبره أوجلان مدخلاً مناسبًا لحلّ المسألة الكردية في تركيا، بل لمشكلة التنوّع الثقافي في المنطقة. ويحتاج الأمر إلى اعتراف بالتعددية والتنوّع، وبالتالي إدارة حوار سلمي حول سُبل الحل المناسب في الوضع الملموس وفي الظرف الملموس.

اعلان دستور

وعلى الرغم من توقيع رئيس الجمهورية أحمد الشرع اتفاقًا مع مظلوم عبدي القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وإعلان الدستور السوري المؤقت الذي حدّدت فيه فترة الانتقال بـ ٥ سنوات، ومنحت رئيس الجمهورية صلاحيات تكاد تكون غير مسبوقة، باستثناء الأنظمة التي شهدت انقلابات عسكرية، إلاّ أن الإشكاليات الإثنية – القومية ستظلّ تطلّ برأسها بين الفينة والأخرى، ما لم تجد حلاً مقبولاً يقود إلى تسوية تاريخية بالاعتراف بها على أساس حق تقرير المصير، واختيار الصيغة المناسبة للعلاقات العربية – الكردية، علمًا بأن الكرد شهدوا حالات تهميش وإقصاء ومحاولات صهر وحرمان من الجنسية لأعداد كبيرة منهم والذين يسمون بالمكتومين، وتشييد ما سمّي بـ «الحزام العربي» ، تلك التي خطط لها النظام السابق منذ العام ١٩٦٤، وشملت نحو عقد كامل من التغيير الديمغرافي، وقام بتنفيذها بقسوة محمد طلبة هلال، الضابط السابق في جهاز الأمن السوري.

أما بالنسبة للعراق، فعلى الرغم من إقرار الدستور بالنظام الفيدرالي، فحتى الآن لا تزال هويّة النظام غير محدّدة، وصعوبة تصنيفه بسبب تعويم سيادته وعدم فاعليته بفعل هيمنة العامل الخارجي، سواء كان دوليًا، والمقصود بذلك الولايات المتحدة، أو الفاعل الإقليمي المؤثر في الداخل، والمقصود بذلك إيران، علمًا بأن للولايات المتحدة ولتركيا قواعد عسكرية في العراق، في حين أن إيران تمتلك علاقات وطيدة مع فصائل مسلحة

> مبادرة اوجلان ترتقي بالطموح إلى تحقيق دولة المواطنة

في الحشد الشعبي وعبر أذرع مؤثرة من خارجه.

ولعلّ ازدواجية نماذج التدخّل الخارجي الدولي والإقليمي، أثرتا بشكل خاص على الشرعية السياسية والمشروعية القانونية للنظام، ارتباطًا بقضايا التنمية التي تحتاج إلى الأمن ومكافحة الإرهاب والمخدرات، فضلاً عن تداخلات السياسة مع السلاح والدين والمال. وإذا كانت صيغة النظام المركزي الشمولي قد جرّت البلاد إلى حروب ودمار واستبداد، فإن صيغة ما بعد العام ٢٠٠٣ لم تسهم في لحمة الدولة العراقية، على الرغم من رواج دعوات إلى المحاصصة الإثنية – الطائفية باعتبارها هي الحل، لأن البلد عانى من المركزية الشديدة والصارمة التي أنتجت ديكتاتورية منفلتة من عقالها، ولكي يُصار إلى تنظيم العلاقة بين الفرقاء والفاعلين السياسيين، كان لا بدّ من وضع حلّ لمشكلة الحكم المعتقة، فاختُرعت مسألة ما يسمّي بـ «المكونات» التي وردت في الدستور٧ مرّات، ثم جاء بايدن، الذي أصبح رئيسًا، بمشروعه الثلاثي القاضي بتقسيم العراق إلى ثلاث فدراليات شيعية، كردية وسنية، ووضع نقاط تفتيش وإصدار هويّات خاصة وجيش لحماية حدود هذه الفيدراليات، وكان الأمر يعني مستقبلاً تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق، حيث يصبح التقسيم كواقع أمرًا واقعًا.

وعلى أساس هذه الصيغة الثلاثية ابتُدع العرف الذي قُسّمت به الرئاسات الثلاث، فللشيعية السياسية (رئاسة الوزراء)، وللسنية السياسية (رئاسة البرلمان)، وللكردية السياسية (رئاسة الجمهورية)، دون اعتبار للكفاءة بقدر الولاء والزبائنية السياسية، لكنها لم تؤدّ إلى حل مشكلة الحكم بل زادتها تعقيدًا، وكانت بداية نزاع جديد ومركّب.

ويعرف العراق اليوم كيانيتين دستوريتين وإن كانتا متحدتين، لكنهما شبه منفصلتين أو مستقلتين من الناحية الفعلية، ولم يتكوّن فهم مشترك للفيدرالية ومضامينها والتجربة العراقية وخصوصيتها، وحسب وصف رئيس إقليم كردستان نجرفان البارزاني، فإن الدولة تترنّح بين: مركزية شديدة وفقًا لمنظور بغداد، ولا مركزية فيدرالية تتجاوز الحدود.

أعتقد أن النظام الفيدرالي الحالي كصيغة راهنة، لم يعد فعّالاً، والدليل على ذلك تفاقم المشكلات وتراكمها وصعوبة إيجاد حلول لها، فالمجلس الاتحادي الذي أقرّه الدستور في المادة ٦٥، وكان يمكن أن يشكّل العامود الفقري للنظام السياسي في العراق، ظلّ معطلاً منذ ٢٠ عامًا (أي منذ الاستفتاء على الدستور في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥) وإلى اليوم، والمشاكل عالقة مثل المادة ١٤٠ والاختلاف حول عائدية كركوك والمناطق المتنازع عليها وقانون النفط والغاز وصلاحيات الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، التي غالبًا ما نرى التنازع بينهما، إضافة إلى الاختلاف الشديد في تفسير بعض مواد الدستور، حتى أن المحكمة الاتحادية، بدت

> ادارة التنوع امر ملح وأساسي بالنسبة لتركيا وإيران

متناقضة أحيانًا، فاليوم تعطي تفسيرًا وغدًا يكون تفسيرًا آخر مختلفًا، بسبب التداخلات السياسية والضغوط التي تمارسها القوى المتنفّذة.

ليس من باب التشاؤم القول أن الصيغة الراهنة وصلت إلى طريق مسدود، إذْ تقضي المسؤولية البحث عن صيغ جديدة بوضع معالجات وإصلاحات واتفاقات عملية من شأنها انتشال الدولة العراقية من واقعها الهش والمتفتّت، وصولاً إلى دولة أكثر تماسكًا وانسجامًا، دون أن يعني ذلك العودة إلى الدولة المركزية، بقدر ما هو إشباع صلاحيات الدولة الاتحادية والإقليم والمحافظات، وفقًا لما ورد في الدستور النافذ، والأمر يقتضي استبدال صيغة المحاصصة بالمواطنة.

الجدير بالذكر أن نظام المحاصصة الذي قاد إلى تعويم الدولة، وأصبح عقبة كأداء أمام تطورها، هو ذاته الذي كان وراء إغراق الدولة اللبنانية حتى أذنيها منذ العام ١٩٤٣ بالمشاكل العويصة، والتي ما تزال، على الرغم من مرور ثمانية عقود من الزمن، بعيدة كل البعد عن الوصول إلى شاطئ الأمان، وإذا كان التوازن مسألة أساسية في الأنظمة الاتحادية، فإنه يقوم على الثقة أولاً، وتلبية الحقوق واحترام مبادئ المواطنة دون الإخلال بصلاحيات الحكومة الاتحادية أو صلاحيات إقليم كردستان. والتوازن لا يعني العودة إلى المركزية المفرطة التي أصبحت من الماضي، ولا التحلّل من الالتزامات التي يفرضها الدستور على الإقليم فيما يتعلّق بصلاحيات الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم.

إن إدارة التنوّع في مجتمع متعدّد الثقافات مسألة ضرورية، وهي مسألة تواجه العراق اليوم، مثلما تواجه سوريا، كما أنها إن عاجلاً أم آجلاً ستكون ملحةً وأساسيةً بالنسبة لتركيا وإيران، طالما بقت المسألة القومية دون حل مقبول يستطيع فيه الكرد أن يعبّروا عن أنفسهم باعتبارهم قومية متميزة وجزء من أمة عريقة، مثلما هي الأمة العربية والأمة الفارسية والأمة التركية، والكل له الحق في تقرير المصير وفقًا للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، بما يعزّز من سبل التقدّم والتنمية والمشترك الإنساني، الذي يقوم على تعظيم الجوامع وتقليص الفوارق واحترامها.

إن المشاركة الإيجابية في الحياة العامة عنصر لا غنى عنه لأي مجتمع ذي طبيعة تعدّدية مثل مجتمعات الشرق الأوسط وأممه الأربعة، وحماية التنوّع وحُسن إدارته ومنع ذوبان الهويّات الفرعية مسألة أساسية. ولعلّ المشاركة هي الـدرس الأول في التربية على المواطنة، تلك التي تكون حاضنة للثقافات على أساس العيش المشترك أو العيش معًا، بغض النظر عن الدين والقومية واللغة أو غيرها، وذلك عبر حوار فعّال ومستمر لبناء هويّة موحّدة تعترف بالخصوصية وتعتبرها مادة غنية لإثراء الهويّة العامة.

المعارضة التركية تستعد لتنظيم مظاهرة «السبت»كبيرة

قرر حزب «الشعب الجمهوري» المعارض في تركيا إيقاف المظاهرات المناصرة لرئيس بلدية إسطنبول المعتقل أكرم إمام أوغلو في منطقة سراج خانة بمدينة إسطنبول، داعيا أنصاره للاحتشاد واستئناف التظاهر في منطقة أخرى من المدينة السبت المقبل ٢٩-٣-٢٠٢٥.

وشهدت منطقة سراج خانة الملاصقة لمبنى بلدية إسطنبول الكبرى في منطقة الفاتح الواقعة بالجزء الأوروبي من

المدينة، احتجاجات يومية منذ اعتقال إمام أوغلو في ١٨ آذار /مارس الجاري.

وأنهى زعيم حزب «الشعب الجمهوري» أوزغور أوزيل التظاهرات في المنطقة الثلاثاء بعد مشاركته في الاحتجاج المطالب بالإفراج عن أكرم إمام أوغلو، الذي تراه المعارضة التركية منافسا محتملا للرئيس رجب طيب أردوغان.

وخاطب أوزيل الحضور بالقول: «هل أنتم مستعدون لتنظيم مظاهرة كبيرة في ساحة كبيرة في إسطنبول يوم السبت (القادم) لدعم أكرم إمام أوغلو، والاعتراض على اعتقاله؟»، داعيا المتظاهرين إلى المشاركة في الاحتجاج في منطقة «مال تيبه» الواقعة بالطرف الآسيوي من المدينة.

وأضاف: «أصدقائي، شهد هذا المكان (سراج خانه) الكثير من المظاهرات، وكان الجانب الآسيوي حزينا. سنذهب إلى الجانب الأناضولي، وندعم رئيس البلدية أكرم».

انتخاب نوري أصلان قائما بأعمال عمدة إسطنبول

الى ذلك اجتمع مجلس بلدية إسطنبول يوم الأربعاء بقرار من ولاية إسطنبول لانتخاب نائبا لعمدة إسطنبول ليتولى منصب القائم بالأعمال.

وطرح حزب الشعب الجمهوري نوري أصلان مرشحا عنه، بينما طرح حزب العدالة والتنمية الحاكم زين العابدين أوكول مرشحا عنه.

وانطلق الاجتماع في تمام الساعة الواحدة ظهرا بتوقيت تركيا واستمرت الجولة الأولى منه لنحو ٥٦ دقيقة، واضطر المجلس لعقد جولة ثانية بعد فشل المرشحين في حصد ثلثي أصوات الأعضاء.

ولم تسفر الجولة الثانية عن فائز ليتم عقد جولة ثالثة انتهت بفوز نوري أصلان بمنصب نائب عمدة إسطنبول.

من هو نوري أصلان؟

وُلد نوري أصلان في عام ١٩٦٩ بمدينة سيفاس، وحصل على تعليمه الابتدائي والثانوي في إسطنبول. وفي عام ١٩٩٠، تخرج من قسم الهندسة البحرية (إنشاء السفن) في كلية الهندسة بجامعة يلدز التقنية وبدأ العمل مديرا في شركة خاصة.

وخلال الفترة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤، عمل أصلان عضوا بمجلس بلدية كوتوشك شكمجه في إسطنبول.

وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٧، شغل أصلان منصب نائب رئيس شعبة الهلال الأحمر في كوتشوك شكمجه.

وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، تولى أصلان رئاسة مجلس إدارة جمعية الصناعيين ورجال الأعمال في بيليك دوزو، بينما شغل عضوية مجلس إدارة اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال في إسطنبول خلال الفترة بين ٢٠١٣ و٢٠٢١.

وشغل أصلان منصب عضو مجلس إدارة مجلس المدينة في بيليك دوزو خلال الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٩ ومنصب عضو مجلس بلدية بيليك دوزو وبلدية إسطنبول الكبرى في الفترة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٤ وأعيد انتخابه لعضوية مجلس بلدية بيليك دوزو وبلدية إسطنبول الكبرى في انتخابات الحادي والثلاثين من مارس/ آذار عام ٢٠٢٤.

هذا وانتخب أصلان النائب الأول لرئيس مجلس بلدية إسطنبول الكبرى اعتبارا من ١٥ أبريل/ نيسان من عام ٢٠٢٤.

الحزب الكردي: سجن عمدة إسطنبول اعتداء على إرادة الملايين

الى ذلك أدان رئيس حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب الكردي، تونجر بكرهان، حكم السجن الصادر بحق عمدة إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، بتهمة الفساد.

وشدد بكرهان في تغريدة عبر حسابه بمنصة إكس على رفض الحزب بشدة حبس إمام أوغلو استنادا على ما اعتبرها "حجج ملفقة وأسباب سياسية".

ووصف بكرهان القرار بأنه "اعتداء سياسية على إرادة ملايين المواطنيين".

وأضاف بكرهان أن "هذا المفهوم، الذي يعزز التوترات في تركيا منذ أيام ويدفع المجتمع إلى المجهول، يضر كثيرا بالسلم الداخلي لتركيا مشيرا إلى تصاعد التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا".

وشدد بكرهان على إدانة الحزب "لهذا الظلم الذي يتجاهل حق سكان إسطنبول في الانتخابات ويحول القضاء لأداه للتدخل السياسي" مطالبا بالعدول عن هذا القرار بشكل سريع.

استنكار دولي لاعتقال إمام أوغلو: نريد شريكاً ديمقراطياً

وندد مجلس أوروبا «بالاستخدام غير المتكافئ للقوة» خلال التظاهرات في البلاد، ودعا السلطات إلى احترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

وأعربت الأمم المتحدة الثلاثاء عن قلقها إزاء لجوء تركيا إلى التوقيفات الجماعية وسط تظاهرات في كل أنحاء البلاد، وحضت السلطات على التحقيق في اتهامات باستخدام القوة غير المشروعة ضد المتظاهرين.

بدورها، دعت الرئاسة الفرنسية الثلاثاء إلى إطلاق سراح إمام أوغلو، وحضّت تركيا على التصرف «كشريك ديموقراطي مهم».

وقال مستشار للرئيس إيمانويل ماكرون خلال مؤتمر صحافي: «نستنكر اعتقال رئيس بلدية إسطنبول، ونأمل إطلاق سراحه... تركيا شريك مهم، لكننا نريد شريكاً ديموقراطياً مهماً».

مصدر تركي: الوضع في تركيا تحت السيطرة والاحتجاجات محكوم عليها بالفشل

الى ذلك أكد مصدر في إدارة الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، يوم الأربعاء، أن الوضع في تركيا تحت سيطرة السلطات، وأن «السلطات وأجهزة القانون تتصرف بصبر شديد» مع المتظاهرين.

ورأى المصدر، في حديث إلى وكالة «ريا نوفوستي» الروسية، أن «أهداف هذه الاستفزازات واضحة، وهي زعزعة استقرار الوضع في تركيا وتوجيه ضربة إلى الوضع الاقتصادي»، معتبراً أن «كل هذه المحاولات محكوم عليها بالفشل».

وقال: «أصبح أعداء البلاد الذين أرادوا استغلال الوضع لتحقيق أهدافهم مستبعدين. تركيا والشعب التركي قادران على الوقوف بثبات على أقدامهما والرد على أي استفزاز».

وفي السياق نفسه، أكد المصدر عدم وجود أي مشكلات تتعلق بسلامة السياح في تركيا، مشيراً إلى أن «الجهات الرسمية المختصة في الدولة تستفسر بشكل دوري من الشركات السياحية عن وجود أي حالة قد تزعج السياح أثناء إجازتهم، ولم تتلقَ أي شكوى حتى الآن».

أردوغان: الفجل الكبير لم يسقط بعد

***الترجمة: المرصد**

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن جميع المعلومات والوثائق في التحقيق في بلدية إسطنبول الكبرى جاءت من أعضاء حزب الشعب الجمهوري. «هذه الجرائم تم اكتشافها في ضوء الوثائق والمعلومات الواردة من داخل جهاز الشرطة قبل الكشف عن المعلومات الكبيرة التي كانت لا تزال في الحقيبة.» وقال أردوغان إن كل أعمال التخريب التي تستهدف الاقتصاد والسلم الداخلي ستتم محاسبتها أمام القضاء.

أبرز ما جاء في خطاب الرئيس أردوغان:

«بصفتنا عائلة حزب العدالة والتنمية، نتواجد في الميدان بكامل فريقنا، بما في ذلك مؤسستنا وبلديتنا ونوابنا ومقرنا العام ومجلس الوزراء. أود أن أعرب عن امتناني لجميع رفاقي الذين جابوا كل شبر من محافظاتنا الـ ٨١ لكسب قلوبهم، بغض النظر عمن يحاول تشويه هذه المناسبة الروحية العظيمة.

«الأمر الأساسي هو خدمة أمتنا»

كما ذكرت في حفل الإفطار الذي أقمناه مع نوابنا في دورتنا السابقة، لا يوجد شيء اسمه المفهوم القديم في حزب العدالة والتنمية. كل من يحافظ على إيمانه بالقضية التي يمثلها حزبنا هو مؤيد أبدي لحزب العدالة والتنمية. المناصب والألقاب تأتي وتذهب. المهم هو خدمة بلدنا وأمتنا.

«آلام الذيل لم تهدأ»

وجزء من العداء تجاهنا كان نابعا من أننا عطلنا دائرة السرقة التي مارسها أولئك الذين استغلوا البلاد تحت مسميات مختلفة. لقد رأينا منهم أعظم الكراهية على مدى ٢٣ عامًا. إن الألم في ذيل هؤلاء الناهبين، الذين استغلوا أحيانًا غازي مصطفى كمال، وأحيانًا أخرى الغرب، وأحيانًا أخرى معتقدات وحساسيات أصول شرائح مختلفة من أمتنا، لم يهدأ بعد.

«كل أنواع التخريب ستُحاسب في المحكمة»

أحد الأسباب وراء أنشطة الطابور الخامس، بما في ذلك العمل على إغراق الاقتصاد التركي، هو العدد الكبير من الناس الذين لا جذور لهم والذين وضعوا مصالحهم الخاصة فوق كل شيء آخر. سيتم محاسبة كل أنواع التخريب ضد الاقتصاد التركي وسلام الأمة أمام القضاء. نحن نعرف جيداً الضباع في ثياب الحملان، والمثيرين للفتنة، والمنافقين الذين يتجولون حولنا ليطعنونا في الظهر بالخنجر في حزامهم.

«إسطنبول عادت فجأة إلى فترة ١٩٨٩-١٩٩٤»

لقد قلنا هذا منذ فترة طويلة، ورغم أنه قد يزعج البعض، إلا أن التطورات التي حدثت تظهر أن هذا هو الحقيقة؛ إن مصير تركيا ومصير حزب العدالة والتنمية وتحالف الشعب متشابكان. وتثبت التطورات الأخيرة هذه النقطة مرة أخرى.

ترون كيف أن الخسائر التي تكبدناها في البلديات لسبب أو لآخر، بعضها يعود إلى عام ٢٠١٩، قد جلبت تكاليف باهظة على مدننا وبلدنا. عادت تركيا فجأة إلى الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤ من حيث البلديات. إن مدننا وعشرات الملايين من الناس الذين يعيشون فيها ليسوا فقط غير قادرين على تلقي الخدمات، بل يتعرضون أيضًا للإهانات.

«يبدو أنه كتب كتابًا عن أكل لحوم البشر»

يتم إلقاء اللوم في حرق الحافلات والسلالم المعطلة والخدمات المعطلة على إخواننا في إسطنبول. اتضح أن الموارد المحولة إلى البلديات من خلال الضرائب يتم استخدامها لتحقيق مصالح شخصية لبعض الأشخاص بدلاً من توفير الأعمال والخدمات. ويبدو أن بلدية إسطنبول الكبرى وبعض بلديات الأقضية كتبت كتاباً عن أكل لحوم البشر من حيث الفساد والسرقة.

مقارنة «المسلسل البرازيلي»

تكشف العمليات الأخيرة عن حجم العار الذي بدأ بشهادة غير شرعية واستمر بالرشوة والابتزاز. هناك كل أنواع الأعمال غير القانونية، من نقل الخضراوات والفواكه بملايين الليرات بواسطة شاحنات النقل إلى الكشف عن أكثر المعلومات سرية عن سكان إسطنبول، ومن السرقة إلى القتلة المأجورين الذين يتغذون على أموال الشعب. لو حاولت إنتاج مسلسل تلفزيوني حول الفساد في بلديات حزب الشعب الجمهوري في إسطنبول، فستجد مواداً أكثر مما تجده في المسلسلات التلفزيونية البرازيلية. علاوة على ذلك، فإن هذه الجرائم حصلت عليها أجهزة الأمن والقضاء في ضوء وثائق ومعلومات قادمة من داخل حزب الشعب الجمهوري، قبل أن يتم الكشف عن الفجلات الكبيرة التي لا تزال في الحقيبة. عندما تنتشر الفجلات الكبيرة، فلن يكون لها وجه للنظر إلى أقاربها، ناهيك عن الأمة.

إنهم يجعلون الطريق الخطير قابلاً للتحسين»

حاول حزب الشعب الجمهوري التغطية على الفضيحة من خلال جلب الناس إلى الشوارع ومحاولة خلق حالة من الفوضى في البلاد. إنهم لا يغضبون من الشخص الذي يسرق، بل من الشخص الذي يمسك بالسرقة. ومن خلال الاعتراف بالعار الذي تسببت فيه المنظمات الهامشية، فإنهم يجعلون المسار الخطير الذي شرعوا فيه أكثر تعقيدا.

عندما بدأ التحقيق، كان أولئك الذين اصطفوا للاعتراف هم أعضاء حزب الشعب الجمهوري. ومع تعمق التحقيق، فإن أولئك الذين يغمرون مكتب المدعي العام بوثائق جديدة هم أعضاء حزب الشعب الجمهوري. أولئك الذين سئموا من القتلة الذين تستخدمهم المنظمة الإجرامية على وسائل التواصل الاجتماعي هم أعضاء حزب الشعب الجمهوري. الذين تقدموا بشكوى إلى المحكمة قائلين «هناك شكوك في المؤتمر» هم أعضاء في حزب الشعب الجمهوري. لكن حزب العدالة والتنمية هو المسؤول. أين يمكن أن نكون في مثل هذا الحساب الداخلي؟ لماذا تتدخلون معنا في سباق الكشف عن المخالفات داخل حزبكم؟ دخل اللصوص في قتال وذهبوا إلى الشرطة وأبلغوا عن ذلك. أذكّر إدارة حزب الشعب الجمهوري بهذا؛ بغض النظر عن مقدار خفض المستوى، فإنه لا فائدة منه. بمجرد خروج المعجون من الأنبوب. لقد تم الكشف عن عجلة الفساد الخاصة بك. لا يمكنك تغطية الفوضى. يؤلمنا أن يقع الشباب في فخ اللصوص.

من المستفيد من هدم المقابر؟

يشتكي من مجموعات الإعلام. يشكو منا للعالم. وهو يشكو من وزير الخزانة والمالية. من أنت؟ أولاً، ما هو جرامك؟ كيف تجرؤ على الشكوى من وزير الخزانة والمالية؟ وفوق كل هذا، يقومون بجمع هذه المجموعات الهامشية في شهزاد باشي ويقومون بتدمير المقبرة المجاورة للمسجد هناك حرفيًا. أوه أوزغور أوزيل... أعتقد أنه في يوم من الأيام سيقومون بإعداد قبرك بهذه الطريقة، سيأتي شخص ما ويقوم إما بحفره أو تدميره. كيف

يعمل هذا؟ ما هي الفائدة التي تعود على أي أحد من تدمير هذه المقابر؟ كيف تفعل هذا بعقلك؟

جميعهم تاريخ، وجميعهم أعمال فنية رائعة. يأتي هؤلاء الناس عديمي الحياء، الذين يفتقرون إلى الحشمة، ويدمرون هذه الأعمال. من المستحيل أن نشكرهم. وهنا يكمن التاريخ. إن محاولة تدمير المعالم التاريخية بهذه الطريقة ليست أمراً مقبولاً. ونحن نتابع هذه المسألة حاليًا مع القضاء لدينا. ومن خلال تحديد هوية المشاركين في هذه الأعمال، سنتمكن من تحديد هوية هؤلاء الإرهابيين الملثمين وملاحقتهم أيضًا.

«ألم تكن أنت من حولت الأشخاص البذيئين إلى أبطال؟»

إن حقيقة أن رئيس حزب الشعب الجمهوري يحمي هؤلاء الأوغاد الذين يرشقون الشرطة بالحجارة ويهاجمون بالفؤوس ولا يحترمون مساجدنا تسيء إلينا بقدر ما تسيء إلى أمتنا. ويحاولون إبعاد أنفسهم عن المشاغبين من خلال اللعب بالألفاظ والحديث الأخلاقي على وسائل التواصل الاجتماعي. حسنًا، أليس أنت من أعطى الأولوية لأولئك الذين لعنوا الناس حتى الأمس؟ ألم تكونوا أنتم من جعلوا من أصحاب الكلام البذيء أبطالاً قبل الانتخابات التي جرت في ١٤-٢٨ مايو/أيار؟ لقد قمت بالتحضير للخيانة التي حدثت مساء يوم الاثنين من خلال لغتك السامة.

«الوضع الخاص يتدهور»

يجب أن أقول هذا مرة واحدة وإلى الأبد؛ إن الفساد والانحطاط الذي حدث مساء الاثنين هو نتيجة لسياسة الكراهية التي تنتهجها إدارة حزب الشعب الجمهوري بإصرار. لا يمكنهم الهروب من هذا. السبب الأكبر وراء هذا العار هو إرهاق إدارة حزب الشعب الجمهوري. ولسوء الحظ، لم يتمكن أحد من إطلاق سراح السيد أوزيل. لم يكن بوسعه الهروب من سيطرة مراكز الوصاية التي كان يدين لها بمنصبه. نحن نواجه شخصية عاجزة وفاقدة للإرادة، تنكر ما تقوله اليوم، وتتعرض باستمرار للتصحيح من قبل رؤساء البلديات. بينما ننتظر بأمل أخير أن يتحسن كل يوم ويستعيد عافيته قليلاً، يتم جر السيد أوزيل إلى أسفل التل مثل شاحنة فشلت مكابحها.

رد فعل المقاطعة على أوزيل

أصبح ناخبو حزب الشعب الجمهوري مولعين بالسيد كمال في عام واحد. هنا ترى؛ في حين أن إسرائيل كانت تمطر الفلسطينيين بالقنابل لمدة ٤٧١ يومًا، فإنها لم تنطق حتى بكلمة مقاطعة للشركات التي تدعم الصهاينة. والآن يتحدثون عن مقاطعة العلامات التجارية المحلية والوطنية للبلاد. لا الطريق الذي يتبعه أوزيل هو الطريق، ولا أحد يستمع إلى الكلمات التي تخرج من فمه.

هل يمكن أن يكون هناك زعيم لحزب المعارضة الرئيسي يقول: «سأضر بالاقتصاد التركي»؟ هل يستطيع مثل هذا السياسي أن يقدم أي خير لحزبه؟ من يصدق أن شخصًا قادرًا على إصدار مثل هذه الجمل اللاواعية يتصرف بذكاء؟ أريد من الجميع أن يعرفوا هذا؛ ومع مرور الوقت، سوف يتضح من هو المتورط في دورة الفساد هذه. «وسوف نرى قريبا إلى أي مدى تمتد مخالب الأخطبوط الذي رأسه في إسطنبول.»

ترامب يشيد بإردوغان وسط اضطرابات سياسية واقتصادية

في وقت تعاني فيه تركيا من أزمة سياسية واقتصادية، الرئيس الامريكي دونالد ترامب يشيد بنظيره التركي رجب طيب إردوغـان، مثنياً على القيادة التركية وسط احتجاجات في الداخل وحملة قمع ضد المعارضة.

أشاد الرئيس الامريكي دونالد ترامب، بنظيره التركي رجب طيب إردوغان، مؤكداً دعمه الكامل للحكومة التركية في مواجهة الاحتجاجات الشعبية التي استمرت أسبوعاً، في وقت تشهد فيه الأسواق التركية تدهوراً نتيجة لحملة القمع ضد المعارضة، والتي أدت إلى نزوح رؤوس الأموال الأجنبية.

جـاءت تصريحات ترامب خلال اجتماع مع مرشحي السفراء في البيت الأبيض، حيث وصف إردوغان بأنه «قائد رائع»، بعد مقدّمةٍ موجزةٍ من توم بـاراك، مؤسس شركة كولوني كابيتال، وهو صديقٌ قديمٌ لترامب ومرشحٌ لمنصب السفير لدى تركيا، في وقت تشهد فيه تركيا تزايد القلق بشأن استقرارها السياسي والاقتصادي.

ويأتي هذا التأييد وسط تزايد الاستياء المحلي والدولي عقب اعتقال أكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول، في خطوة أثارت قلقاً كبيراً بشأن الحريات السياسية في تركيا. هذا، وقد شهدت أسواق المال التركية انخفاضاً ملحوظاً مع نزوح الاستثمارات الأجنبية، وسط قلق المستثمرين بشأن الآثار المحتملة للاضطرابات السياسية على الاقتصاد التركي.

مخرجات اجتماع الوزير روبيو بوزير الخارجية التركي فيدان

وزارة الخارجية الأمريكية/مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية

ينسب ما يلي إلى المتحدثة باسم وزارة الخارجية تامي بروس:

التقى وزير الخارجية ماركو روبيو ٢٥ اذار ٢٠٢٥ بنظيره التركي هاكان فيدان لمناقشة التعاون بشأن قضايا أساسية في مجالي الأمن والتجارة. وطلب الوزير روبيو من تركيا الدعم لتحقيق السلام في أوكرانيا وجنوب القوقاز. ونوه الوزير روبيو بالقيادة التركية في التحالف الدولي لهزيمة داعش، مشيرا إلى ضرورة التعاون الوثيق لدعم الاستقرار والوحدة والسلام في سوريا حتى لا تعمل كقاعدة للإرهاب الدولي ولا كمسار نحو الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار. وأكد الوزير روبيو أيضا على التطورات الأخيرة في مجال التجارة الثنائية، وشجع على المزيد من الشراكة الاقتصادية في المستقبل. وأعرب الوزير روبيو في نهاية المطاف عن قلقه إزاء عمليات الاعتقال والمظاهرات التي شهدتها تركيا مؤخرا.

أردوغان يراهن على تغاضي العالم عن الاضطرابات في تركيا

وكالة بلومبيرغ الامريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

سلجان هاجا أوغلو: يراهن الرئيس التركي، قائد ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، على أن العالم يحتاج إليه أكثر من حاجته للانضمام إلى معركة من أجل ديمقراطية البلاد. مع انشغال الولايات المتحدة وأوروبا بالتحديات الأمنية، نصب أردوغان نفسه وسيطًا رئيسيًا في المنطقة، من أوكرانيا إلى مناطق الصراع في الشرق الأوسط وأفريقيا.

باستثناء بعض الاعتراضات من العواصم الأوروبية، غابت الصرخة الدولية بشكل ملحوظ بعد أن اعتقلت محكمة تركية رسميًا يوم الأحد رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو. وصفت المستشارة الألمانية المنتهية ولايتها اعتقاله قبل أيام بأنه «مُحبط». بينما رفضت وزارة الخارجية الأمريكية، بقيادة الرئيس دونالد ترامب، الأمر واعتبرته شأنًا داخليًا.

تقول الحكومة التركية إن المدعين العامين لا يتحركون تحت ضغط سياسي. مع ذلك، وجد العديد من المنتقدين أنفسهم خلف القضبان بعد تحديهم أردوغان، وكان آخرها هذا العام ضمن موجة اعتقالات وتحقيقات. لكن سجن شخصية بارزة كإمام أوغلو، الذي يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه قادر على هزيمة أردوغان في الانتخابات المقبلة، أمرٌ غير مسبوق.

يُرجّح أن أردوغـان قدّر أن الأهمية الاستراتيجية

> أردوغان قدر أن الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لتركيا تفوق عيوبها الديمقراطية

المتزايدة لتركيا تفوق عيوبها الديمقراطية. وهو رهانٌ أثبت نجاحه سياسيًا حتى الآن – حتى مع تخلي المستثمرين عن الأصول التركية، مما أفسد التقدم الأخير في إعادة الأموال الأجنبية إلى البلاد.

جعلت الحرب في أوكرانيا أوروبا تعتمد بشكل متزايد على تركيا، التي تجعلها بصمتها العسكرية المتنامية وقدراتها الدفاعية حليفًا قيّمًا في الوقت الذي يُعيد فيه ترامب النظر في الالتزامات الأمنية الأمريكية في أوروبا.

قال سونر كاغابتاي، مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: «البيئة العالمية متساهلة تجاه أردوغان، القارئ المتمرس لروح العصر». وأضاف: «لا أتوقع أي رد فعل يُذكر من أوروبا أو الولايات المتحدة».

اعتقل إمام أوغلو، القيادي الرئيسي في حزب الشعب الجمهوري المعارض، لأول مرة في ١٩ مارس/آذار. كان ذلك بعد يوم من إلغاء السلطات لشهادته الجامعية، وهو شرط إلزامي للترشح للرئاسة. وُجهت إليه لاحقًا تهم فساد، وينفي جميع التهم الموجهة إليه.

يُعدّ رئيس البلدية البالغ من العمر ٥٤ عامًا قوة سياسية رئيسية منذ عام ٢٠١٩، عندما هزم مرشح أردوغان المُختار في الانتخابات المحلية. وكرر هذا النجاح ضد حليف آخر لأردوغان العام الماضي، مما ساعد جماعة المعارضة الرئيسية على إلحاق هزيمة غير مسبوقة بحزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان. على عكس قادة الأحزاب القومية التركية أو المؤيدة للكورد الذين سُجنوا سابقًا، فإن صعود إمام أوغلو الصاروخي وشعبيته تجعله أقوى منافس تمكّن أردوغان من تهميشه. وصرح إمام أوغلو في بيان بعد اعتقاله بوقت قصير: «سنزيل معًا هذه البقعة السوداء التي وُضعت على ديمقراطيتنا. أقف شامخًا، ولن أنحني أبدًا».

وأعلنت وزارة الداخلية يوم الاثنين أن الشرطة اعتقلت ١١٣٣ شخصًا خلال الاحتجاجات، وأصيب أكثر من ١٢٠ ضابطًا في اشتباكات مع المتظاهرين. ولم تُعلن الوزارة عن عدد المصابين.

ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية التركية المقبلة عام ٢٠٢٨، على الرغم من أن أردوغان، البالغ من العمر ٧١ عامًا، ممنوع من الترشح مجددًا بموجب الدستور. ولتغيير ذلك، يحتاج حزب العدالة والتنمية وحلفاؤه إلى أغلبية برلمانية، ويقول مراقبون إن قمع المعارضين والمبادرات الأخيرة لإحلال السلام مع الانفصاليين الكورد تهدف إلى زيادة الدعم.

قال وولفانغو بيكولي، الرئيس المشارك لشركة الاستشارات «تينيو»: «ما يتضح بشكل متزايد هو رغبة أردوغان في توجيه تركيا نحو الاستبداد الكامل، والابتعاد عن النموذج الاستبدادي التنافسي الذي اتسمت به إدارة البلاد على مدى العقد الماضي».

في غضون ذلك، تأتي الاضطرابات السياسية داخل تركيا في الوقت الذي تواجه فيه مؤسسة الدفاع عبر

ويتكوف: ترامب أجرى محادثة رائعة مع أردوغان

الأطلسي تحديات غير مسبوقة.

يتفاوض ترامب على وقف إطلاق النار بين روسيا وأوكرانيا، حيث عرض أردوغان إرسال قوة لحفظ السلام. تركيا من الدول القليلة التي لم تعارض روسيا دورها في هذا الشأن، مع أن الرئيس فلاديمير بوتين صرّح بأنه لا يريد وجود قوات تابعة لحلف الناتو في أوكرانيا.

قدّمت تركيا خططًا للمسؤولين الأمريكيين لتولي مسؤولية الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتوفير الاستقرار في سوريا، مما يسمح للأمريكيين بتركيز جهودهم على أولويات الأمن القومي الأخرى.

خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس الأمريكي في ١٦ مارس/آذار، طلب أردوغان أيضًا رفع العقوبات المفروضة على شركات الدفاع التركية خلال رئاسة ترامب الأولى. بالإضافة إلى ذلك، طلب أردوغـان، الذي يسعى للقاء ترامب في البيت الأبيض الشهر المقبل، إعادة تركيا إلى مشروع إف-٣٥، وهو برنامج مشترك لإنتاج أكثر الطائرات المقاتلة الأمريكية تقدمًا من الجيل الخامس.

وقال المبعوث الخاص لترامب، ستيف ويتكوف، يوم الجمعة: «أعتقد أن الرئيس أجرى محادثة رائعة مع أردوغان قبل يومين، وكانت بمثابة نقلة نوعية»، نافيًا المخاوف بشأن الاحتجاجات التي أثارها اعتقال إمام أوغلو. هناك الكثير من الأخبار الجيدة والإيجابية التي تأتي من تركيا حاليًا نتيجةً لتلك المحادثة.

في الوقت الحالي، قد يكون المستثمرون هم القوة الوحيدة التي تُكبح طموحات أردوغان.

تُهدد تقلبات الأسواق المالية المكاسب الاقتصادية للبلاد منذ إعادة انتخاب أردوغان في منتصف عام ٢٠٢٣، وتراجعه السريع عن سياساته غير التقليدية، مُعيدًا حليفه السابق محمد شيمشك إلى منصب وزير المالية.

رفع البنك المركزي أسعار الفائدة إلى ٥٠٪ - وهي أعلى نسبة منذ تولي أردوغان حكم تركيا عام ٢٠٠٣ - وأبقى عليها عند هذا الحد لفترة كافية لتراكم احتياطيات النقد الأجنبي بعد سنوات من العجز.

بدأ التضخم، الذي لا يزال يحوم حول ٤٠٪، يُظهر أخيرًا بوادر انحسار بعد أن دفعت الزيادات الهائلة في الأسعار العديد من الأتراك إلى براثن الفقر، وأبعدتهم عن حزب أردوغان الحاكم.

منذ اعتقال إمام أوغلو الأسبوع الماضي، ارتفعت تكاليف الاقتراض في تركيا، وتراجعت الأسهم، وشهدت الليرة أكبر موجة بيع لها منذ عام ٢٠٢١. تدخل البنك المركزي، حيث باعت البنوك التجارية ما يصل إلى ٩ مليارات دولار في اليوم الأول من التقلبات لوقف تراجع الليرة ومنعها من تأجيج التضخم.

وقال كاغابتاي، الخبير السياسي: «في هذه المرحلة، لا يمكن إقناع الرئيس التركي بتغيير مساره إلا بالاحتجاجات السلمية الحاشدة والأسواق - الأمر الوحيد الذي لا يملك أردوغان السيطرة عليه في تركيا».

*بمساعدة بيريل أكمان ونيكولاس كومفورت.

هل تتجه تركيا نحو الاستبداد؟

افتتاحية «واشنطن بوست»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

على مدار أكثر من عقدين من قيادته لتركيا، اتُهم الرئيس رجب طيب أردوغان بإظهار ميول غير ليبرالية، وتركيز السلطة، والتراجع عن الديمقراطية. في الأسبوع الماضي، عاد أردوغان إلى الاستبداد الصريح. في خطوةٍ صادمة حتى لرئيسٍ معروفٍ بغضبه من المعارضة، أمر أردوغان باعتقال منافسه السياسي الرئيسي، أكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول، وإلقائه في السجن بتهمٍ تبدو ملفقة.

كما اعتُقل وسُجن عشرات من المسؤولين المحليين الآخرين، ونزل أنصارهم إلى الشوارع في بعضٍ من أكبر الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي واجهها أردوغان منذ سنوات. تركيا، الحليف الاستراتيجي لأمريكا، الواقعة بجوار سوريا وإيران، وعلى الجانب الآخر من البحر الأسود من روسيا وأوكرانيا، تجد نفسها فجأةً في خضم أزمتها السياسية الخاصة.

مع قيام أردوغان على مر السنين باعتقال الصحفيين، والتدخل في القضاء، وخنق المجتمع المدني، اعتُبرت تركيا، في أحسن الأحوال، دولةً مضطربة أو شبه ديمقراطية. لكن الانتخابات كانت مهمة؛ إذ اضطر الرئيس إلى خوض حملة لتجديد ولايته. مع هذه الحملة القمعية الأخيرة، تبدو تركيا أشبه بروسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، دولةً شمولية يحكمها رجل واحد، حيث تُحسم نتائج الانتخابات مسبقًا.

يكشف توقيت أردوغان عن دوافعه الحقيقية. ففي الأسبوع الماضي، كان من المقرر أن يُعلن إمام أوغلو مرشحًا رئاسيًا عن حزب الشعب الجمهوري، أو حزب الشعب الجمهوري. (رُشِّح رسميًا بعد سجنه). في العام الماضي، حقق إمام أوغلو فوزًا ساحقًا في إعادة انتخابه رئيسًا لبلدية إسطنبول – وهو المنصب الذي كان بمثابة منطلق أردوغان نحو السلطة – وسيطر حزب الشعب الجمهوري على الحكومات المحلية على مستوى البلاد، في أسوأ هزيمة حتى الآن لحزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان. سئم الناخبون الأتراك من سوء إدارة أردوغان للاقتصاد، واعتُبر إمام أوغلو زعيمًا شابًا يتمتع بكاريزما، قادرًا على توحيد

المعارضة المنقسمة بشكل واضح في البلاد.

اتُهم رئيس البلدية والمعتقلون الآخـرون بالفساد والرشوة ومساعدة حزب العمال الكردستاني، الذي يُعتبر منظمة إرهابية في تركيا. ينفي إمام أوغلو جميع هذه الادعاءات، قائلاً: «لا يُمكن إسكات إرادة الشعب بالترهيب أو الأعمال غير القانونية».

في وقت سابق من الأسبوع الماضي، ألغت جامعة إسطنبول شهادة إمام أوغلو، مُدّعيةً وجود مخالفات في انتقاله عام ١٩٩٠ من جامعة أخرى. يُشترط على المرشحين للرئاسة في تركيا الحصول على شهادة جامعية، واعتُبر هذا الإجراء مناورة من أردوغان لإبعاد إمام أوغلو عن الاقتراع.

فاز أردوغان بفارق ضئيل في انتخابات عام ٢٠٢٣، ولن تُجرى الانتخابات القادمة قبل عام ٢٠٢٨، حيث سيُمنع دستوريًا من الترشح لولاية ثالثة. ومع ذلك، إذا أُجريت الانتخابات قبل ذلك، فقد يترشح أردوغان مرة أخرى – لأنه لن يكون قد أكمل ولايته الثانية كاملةً. قد يُشير اعتقال إمام أوغلو إلى نية أردوغان السعي إلى انتخابات مبكرة.

قد يكون من العوامل الأخرى المؤثرة على توقيت استعراض أردوغان للقوة عودة الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. فقد شعر القادة الاستبداديون حول العالم بالتشجيع من تخلي ترامب عن مناصرة الديمقراطية الأمريكية وإغلاقه المنافذ الإعلامية الممولة أمريكيًا للترويج للديمقراطية. قد يأمل أردوغان ألا تواجه أفعاله الاستبدادية الصارخة أي رد فعل يُذكر من ترامب.

إذا كانت هذه مغامرة أردوغـان، فيبدو أنه قد راهن رهانًا موفقًا. فقد صرّح ستيف ويتكوف، المبعوث الخاص لترامب إلى الشرق الأوسط، في ظهوره يوم الجمعة الماضي في برنامج تاكر كارلسون الإلكتروني، بأن ترامب وأردوغان أجريا مؤخرًا مكالمة هاتفية وصفها بأنها «رائعة» و«تحولية حقًا». كما أشاد ويتكوف بمرشح ترامب لمنصب السفير الأمريكي لدى تركيا، توم باراك، الصديق القديم والموالي لترامب، ووصفه بأنه يُرسي عهدًا جديدًا في العلاقات بين

> **اعتقال رئيس بلدية إسطنبول، والمنافس على الرئاسة، خطوة خطيرة**

واشنطن وأنقرة.

قبل عام واحد فقط، كان حزب المعارضة التركي يحتفل بمكاسبه في الانتخابات المحلية كدليل على المرونة السياسية للبلاد. بعد فوزه بإعادة انتخابه عمدةً لإسطنبول، قال إمام أوغلو إن النتيجة «تمثل نهاية التآكل الديمقراطي في تركيا وعودة الديمقراطية». حتى أردوغان بدا منزعجًا من الأداء الضعيف لحزبه، قائلاً: «سنقيّم النتائج بصدق وجرأة، وسننخرط في نقد ذاتي». ويبدو أن تقييم أردوغان دفعه إلى استنتاج أنه لا يستطيع التشبث بالسلطة إلا بإقصاء المعارضة.

ما سيحدث لاحقًا سيتأثر جزئيًا برد فعل الأسواق التي تراجعت. في الشوارع، تزايدت الاحتجاجات رغم حظر التظاهر. سيحدد رد فعل أردوغان ما إذا كانت تركيا ستنضم إلى صفوف الأنظمة الاستبدادية التي استولت على السلطة من خلال القمع العنيف – بما في ذلك الصين بعد مذبحة ميدان تيانانمن عام ١٩٨٩ وإيران بعد انتفاضة عام ٢٠٠٩. قد تتجنب تركيا مصيرًا مماثلاً، ولكن فقط إذا تراجع أردوغان عن مساره.

***تمثل المقالات الافتتاحية آراء الصحيفة كمؤسسة، كما يتحدد من خلال النقاش بين أعضاء هيئة التحرير، في قسم الآراء، وبشكل منفصل عن غرفة الأخبار.**

***أعضاء هيئة التحرير: نائبا محرري قسم الآراء، ماري دونوالد وستيفن سترومبرغ، بالإضافة إلى الكُتّاب روبرت جيبلهوف، وجيمس هومان، وميغان مكاردل، وإدواردو بورتر، وكيث ب. ريتشبرغ.**

حسني محلي:

بعد « تحييد » إمام أوغلو .. لا انقلاب وربما انتفاضة

كما كان متوقعاً، وبناءً على طلب وكيل النيابة العامة، أمرت المحكمة في إسطنبول بوضع أكرم إمام أوغلو في سجن سيليفري السيئ الصيت؛ بسبب استضافته جميع معارضي الرئيس إردوغان، ومنهم الزعيم السابق لحزب «الشعوب الديمقراطي» صلاح الدين دميرطاش ورفاقه، وهم هناك منذ ٩ سنوات حالهم حال العشرات، وأحياناً المئات من أمثالهم، وأياً كانت التهم الموجهة إليهم، وفي مقدمتها الإساءة إلى رئيس الجمهورية.

وقررت وزارة الداخلية، بناءً على توصية المحكمة، إقالة إمام أوغلو من منصبه كرئيس لبلدية إسطنبول التي يسيطرعلى مجلسها البلدي أتباع حزب «الشعب الجمهوري»، وهي الحال في بلديتين فرعيتين في إسطنبول، وأمرت المحكمة أيضاً بوضع رئيسيها في السجن وتعيين موظفين حكوميين بدلاً منهما.

ولا يستبعد كثيرون أن تحل السلطات المجلس البلدي، وتقوم بتعيين موظف حكومي رئيساً لبلدية إسطنبول، وذلك مع اقتراب موعد محاكمة إمام أوغلو المتوقع لها أن تكون بعد ثلاثة أشهر.

في الوقت الذي تتهم فيه الأوساط الحقوقية النيابة العامة بتلفيق الادعـاءات بحق إمـام أوغلو في كل الدعاوى المرفوعة حتى الآن، ووصل عددها إلى سبع دعاوى، تعتمد معظمها على اعترافات شهود الزور، كما هي الحال في الاتهامات الأخيرة، وقبل ذلك في قضية إلغاء جامعة إسطنبول شهادة إمام أوغلو بعد ٣٥ عاماً

> إردوغان لن يسمح لإمام أوغلو بمنافسته، وهو ما ستقرره المحكمة قريباً

من تخرجه منها بحجة أنها مزورة، وهو غير صحيح.

على صعيد ردود الفعل، خرج الملايين من المواطنين الأتراك ومعظمهم من النساء والشباب في مختلف المدن التركية إلى الساحات والشوارع رافعين اللافتات والصور التي تعبّر عن تأييدهم لإمام أوغلو، وتستنكر سياسات الحكومة المعادية للديمقراطية والدستور والقوانين.

ومع تدخل قوات الأمن بين الحين والحين لفضّ هذه التظاهرات والمسيرات، والتي تمّ خلالها إلقاء القبض على ١١٣٠ متظاهراً، زاد عدد المشاركين يوماً بعد يوم، كما بيّنت استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسات مستقلة أن ٦٨٪ من الشعب التركي يرفض ما يتعرض له إمام أوغلو وقال ٦٣٪ منهم إنهم سيصوّتون تأييداً له في أول انتخابات قادمة سيكون موعدها الدستوري في حزيران/ يونيو ٢٠٢٨.

ويبدو واضحاً أن تركيا لن تتحمّل حتى ذلك التاريخ، ليس فقط بسبب السيناريوهات الخاصة بالمعطيات الداخلية بل أيضاً بسبب سياسات الرئيس إردوغان الإقليمية والدولية التي يريد لها أن تحظى بدعم واشنطن له ضد معارضيه الآن ومستقبلاً.

وتقول الأوساط السياسية والإعلامية إن الرئيس إردوغان لن يسمح لإمام أوغلو بمنافسته، وهو ما ستقرره المحكمة قريباً «بتحييده» سياسياً عبر قرار جديد يمنع عليه ممارسة العمل السياسي إلى الأبد.

في الوقت الذي لا تستبعد فيه الأوساط السياسية لرئيس بلدية أنقرة منصور ياواش من أن يلقى هو أيضاً مصير أكرم إمام أوغلو باعتباره المرشح الآخر والأكثر حظاً في مواجهة إردوغان، وسط معلومات لا تستبعد اختيار ديلاك إمام أوغلو، زوجة أكرم إمام أوغلو، مرشحة باسم «الشعب الجمهوري» وأحزاب وقوى المعارضة بما فيها الكردية.

فعلى الرغم من مساعي الرئيس إردوغان للمصالحة مع حزب «العمال الكردستاني» لمنع الكرد من التحالف مع إمام أوغلو، فقد أعلن الرئيس المشترك لحزب «المساواة وديمقراطية الشعوب» (الجناح السياسي للعمال الكردستاني) تونجر باكيرهان استنكاره العنيف لسياسات الحكومة ضد إمام أوغلو.

وأعلن المتحدث باسم حزب «الشعب الجمهوري» أن عدد الذين صوّتوا لإمام أوغلو في العملية الانتخابية الحزبية من منتسبي الحزب وصل إلى ١،٦٥٣،٠٠٠ من أصل مليون و ٧٥٠ الفاً هم أعضاء الحزب المسجلّون رسمياً يضاف إليهم ١٣،٨٤٤،٠٧٠ مواطناً ذهبوا يوم أمس الأحد إلى صناديق الاقتراع طوعاً للتعبير عن تأييدهم له كمرشح لـ«الشعب الجمهوري» في

ويبقى الرهان في نهاية المطاف على السيناريوهات المختلفة

انتخابات الرئاسة القادمة.

ومن دون أن يبالي أحد بكل ما يتعرضون له من سياسات الدولة التركية التي تعرف جيداً أن إمام أوغلو ما زال أكثر حظاً من إردوغان، إذ إنه أصغر منه بنحو عشرين سنة وشعبيته بين الشباب والنساء عالية جداً، يضاف إلى ذلك، قوته في الخطابة والتواصل مع الجماهير بعد أن سئمت غالبية الشعب التركي من أسلوب الرئيس إردوغـان «الاستفزازي والتصعيدي والتحريضي والعدائي» لمعظم فئات الشعب التي تعرف جيداً تفاصيل قصص الفساد الخطيرة التي طالت إردوغان وعائلته والمقربين منه.

ويبقى الرهان في نهاية المطاف على السيناريوهات المختلفة التي تستبعد قطعاً أي انقلاب عسكري ضد إردوغان بعد أن سيطر على المؤسسة العسكرية برمتها، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/ يوليو ٢٠١٦.

ومن دون أن تتجاهل هذه السيناريوهات استمرار «الانتفاضة الشعبية» باعتبارها آخر فرصة لحزب «الشعب الجمهوري» وحلفائه للتخلص من الرئيس إردوغان في أقرب انتخابات رئاسية قد تكون نهاية العام المقبل، بعد أن وصل الاقتصاد التركي إلى حافة الإفلاس، وزادت الأحداث الأخيرة من خطورة هذا الوضع، حيث خسرت بورصة إسطنبول ما لا يقل عن ٤٠ مليار دولار خلال خمسة أيام، واضطر المصرف المركزي إلى ضخ ٣٥ مليار دولار لمنع المزيد من التدهور في قيمة الليرة التركية.

في الوقت الذي يعرف الجميع أن الرئيس إردوغان الذي هدد الاثنين ٢٤-٣ المتظاهرين وزعيم «الشعب الجمهوري» أوزغـور أوزال لن يتراجع عن سياساته الحالية، بما في ذلك حملات وإجـراءات التصعيد في جميع المجالات، وسترافقها سلسلة اعتقالات ضد الصحفيين وإغلاق معظم وسائل الإعلام المعارضة التي لا يريد إردوغـان لها أن تعترض على سياساته الداخلية والخارجية.

ويعتقد شخصياً أنها تحظى بدعم وتأييد واشنطن، التي يعتقد أيضاً أنها بحاجة إليه ما دام هو الأقوى داخل تركيا بإسكات المعارضة نهائياً، وخارجياً بمزيد من التأثير في سوريا التي ستكون محور كل التطورات المستقبلية للرئيس ترامب بعد إغلاق ملف أوكرانيا، ليكون إردوغان ضيفه الجديد في البيت الأبيض (منتصف الشهر المقبل) ومن دون أن يكون واضحاً ما الذي سيطلبه منه ومقابل ماذا، وهو ما سيستكشفه الوزير هاكان فيدان في واشنطن التي وصلها فجأة (الثلاثاء) وبتعليمات من رئيسه إردوغان.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

اعتقال رئيس بلدية اسطنبول؛ دور الكورد والخيارات المتاحة أمام أردوغان

***تقرير خاص لـوكالة«مهر» الايرانية الرسمية**

حليمة ملائي: ربما الآن أكثر من أي وقت مضى، أصبحت الزوايا المظلمة لرغبة أردوغـان في استئناف محادثات السلام مع الكورد الأتراك واضحة في هذا الوقت. ورغم الجهود التي بذلت خلال العقود القليلة الماضية لتهميش الكورد من المجال السياسي والاجتماعي في هذا البلد، وإنكار الهوية العرقية والقومية للكورد، حتى في الدول المجاورة، فإن أردوغـان والأحـزاب القومية المتحالفة معه يتحدثون فجأة عن أخوة الكورد والأتراك في تركيا وحقهم في المشاركة في إدارة شؤون البلاد. وفي تطور مهم، لم يعد أردوغان يعتبر الحديث عن إطلاق سراح زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان وعودة زعماء حزب العمال الكردستاني إلى تركيا جريمة. خلال احتفالات عيد النوروز في ديار بكر، والتي تتسم دائمًا بالطابع السياسي أكثر من كونها احتفالاً ثقافيًا وتقليديًا، يتم بث صورة أوجلان وصوته بعد ٢٨ عامًا. ومن خلال الاحتفال بعيد النوروز، يحاول أردوغان تضييق الفجوة بين الحكومة والكورد في تركيا.

والآن، بعد أسابيع قليلة من بدء عملية السلام بين حزب العمال الكردستاني وحكومة أردوغـان، بات من الواضح أن هدفه، قبل كل شيء، كان تعطيل معادلات القوة داخل تركيا وعزل حزب الشعب الجمهوري، الذي كان حليفاً للكورد منذ الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٩. ولعل الجواب على سؤال لماذا فكر أردوغان فجأة في إطلاق سراح أوجلان أصبح واضحا الآن.

وتظهر تصرفات أردوغـان منذ عام ٢٠٠٣ أن الأخوة الكردية التركية أو حل القضية الكردية في تركيا لم يكونا في يوم من الأيام بهذه الأهمية بالنسبة له. ما لم يكن هناك مصلحة شخصية أو حزبية. ولو كان الأمر مهماً، لما تم اعتقال آلاف المواطنين الكورد في تركيا كل عام في ظل حكومته بحجة ارتباطهم بحزب العمال الكردستاني. أردوغان يفكر في تخفيف ميزان القوى في المعارضة التركية ولديه خطة لذلك.

إنه يعلم جيدًا أنه إذا لم يصوت الحزب الكردي التركي في البرلمان على اقتراح حزب العدالة والتنمية ولم يتم تعديل الدستور التركي، فلن يتمكن أردوغان من المشاركة

> إذا لم يصوت الكرد لتعديل الدستور فلن يتمكن أردوغان من المشاركة في الانتخابات

في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٨. في هذه الحالة، سيصبح أكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول القانوني وممثل حزب الشعب الجمهوري ومنافس أردوغان، رئيسًا في الانتخابات التركية المقبلة، متبعًا نفس المسار الذي بدأه أردوغان من رئاسة بلدية إسطنبول وحتى وصوله الى السلطة في تركيا منذ سنوات.قبل انطلاق مؤتمر حزب الشعب الجمهوري، الذي كان من المفترض أن يُقدّم أكرم إمام أوغلو كمرشح الحزب النهائي للانتخابات المقبلة، اعتقله أردوغـان بتهمٍ كالإرهاب والفساد وتزوير الوثائق، وأودعه السجن. وأدت هذه الحادثة إلى احتجاجاتٍ شعبيةٍ في المدن التركية الكبرى، بما فيها أنقرة وإسطنبول، الأسبوع الماضي. مظاهرة قمعتها الشرطة التركية بعنف، وأصيب حتى الآن العشرات من الأشخاص، وألقي القبض على مئات المواطنين وأرسلوا إلى السجون.

وبطبيعة الحال، فقد حدثت هذه الإجراءات بالفعل في عهد حكومة أردوغـان، ولعدة سنوات كان صلاح الدين دميرتاش، الزعيم السياسي المعتدل للكورد في تركيا والمرشح الرئاسي، في السجن بتهمة الإرهاب. أو إزالة أي رؤساء بلديات كورد اكتسبوا شعبية بين الناس وتم تعيينهم أوصياء على بلدياتهم.

في رأي الكاتبة، هناك خياران محتملان فيما يتعلق بمصير التطورات الأخيرة في تركيا وهما:

الاحتمال الأول:

إذا استطاع أردوغان وحكومة أنقرة، بإطلاق سراح أوجلان، إقناع حزب العمال الكردستاني بعقد مؤتمرٍ قريبًا وحل الحزب ونزع سلاحه، وانضمّ النواب الكورد في البرلمان (الحزب الديمقراطي) إلى ائتلاف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، بموافقة أوجلان على تعديل القانون، سينسحب الحزب الديمقراطي الكردستاني فعليًا من ائتلاف حزب الشعب الجمهوري، وهو حزب أكرم إمام أوغلو، وستُهزم المعارضة التركية ويبقى أكرم إمام أوغلو في السجن مثل دميرتاش وأوجلان، لسنواتٍ طويلة.

وبطبيعة الحال، لا يبدو هذا الاحتمال جدياً في الوقت الراهن، نظراً لإعلان حزب العمال الكردستاني أنه من غير الممكن عقد اجتماع لقياداته بسبب الهجمات المتواصلة من قبل الجيش التركي، وأنه حذر أردوغان من أنه إذا لم يتم الوفاء بالوعود أو إطلاق سراح أوجلان، فسيتم إلغاء المؤتمر ونزع السلاح.

الاحتمال الثاني:

الاحتمال الثاني قد يصبح أقـوى إذا اشتدت المظاهرات في تركيا واستمرت في الأيام المقبلة. إن ظهور التحديات الأمنية والسياسية في تركيا، التي تعيش وضعاً اقتصادياً هو الأكثر حرجا في العقد الماضي، قد يجذب مجموعات أخرى، بما في ذلك الكورد، إلى الشوارع ويوسع نطاق الاضطرابات في تركيا.

وإذا كانت قدرة اتخاذ القرار في أنقرة في أزمة، فإن قنديل، الذي لا يميل إلى تنفيذ مرسوم أوجلان ويركز حالياً على التوتر الداخلي في تركيا، سيعتبر تنفيذ دعوة السلام أمراً غير مجدٍ. وفي هذه الحالة، ومع فشل المفاوضات وفقدان أهمية مطلب أوجلان في ٢٧ فبراير فليس من المستبعد أن يصطف الكورد وأنصار حزب الشعب الجمهوري وحركات المعارضة الأخرى في البلاد أيضاً ضد الحزب الحاكم في تركيا، وسيواجه حكم أردوغان في تركيا تحدياً خطيراً.

بسي هوزات: لا يمكن للعملية أن تمضي قدماً بدون ضمانات قانونية وحقوقية

وكالة الفرات للانباء:

خلال حديثها في برنامج خاص بثته قناة مديا خبر، قيّمت بسي هوزات الأحداث والتطورات التي أعقبت دعوة القائد آبو في ٢٧ شباط، وجاء في تقييمات بسي هوزات ما يلي:

«بدايةً، وقبل كل شيء، أهنئ القائد آبو وشعبنا وشعوبنا وأصدقائنا بعيد نوروز، واستذكر شهداء نوروز بكل احترام وامتنان في شخص الرفيقين مظلوم دوغان وزكية آلكان.

إننا نشهد ونعيش أسبوع البطولة، حيث أن أسبوع البطولة يبدأ من ٢١ آذار إلى ٢٨ آذار، واستذكر بكل احترام ومحبة وامتنان جميع شهداء الحرية والثورة في شخص الرفيقين مظلوم دوغان ومعصوم قورقماز.

لا تتعامل الدولة بجدية

يناضل القائد آبو منذ ٥٠ عام دون توقف على أساس الحل الديمقراطي للقضية الكردية من أجل دمقرطة تركيا، جمهورية ديمقراطية وتركيا ديمقراطية، يخوض هذا النضال منذ ٢٦ عام ضمن ظروف عزلة مشددة وتعذيب، وأظهر في الآونة الأخير من خلال دعوة السلام والمجتمع الديمقراطي التي وجهها من أجل دمقرطة

تركيا، الحل الديمقراطي للقضية الكردية، الحل بالطرق الحقوقية والسياسة الديمقراطية إرادة قوية جداً ووجه دعوة السلام والمجتمع الديمقراطي، لقد كانت هذه الدعوة مهمةً للغاية من أجل كردستان، الكرد، شعوب تركيا، المضطهدين والنساء، إن موقف، كفاح وجهد القائد آبو قيمين جداً.

ولكن لا تتعامل الدولة بجدية، خاصةً سلطات حزب العدالة والتنمية والحركة القومية تتعامل بشكل غير جدي، بشكل غير صادق، وإلى يومنا هذا أيضاً يواصل وزير العدل غير الجاد يلماز تونج الإدلاء بتصريحات بعيدة كل البعد عن روح وطبيعة الوضع، وممارسة العملية أيضاً نفس الشيء، المشكلة ليس فقط التصريحات، إنما في الممارسة العملية أيضاً ذات الشيء، لم تتخذ الحكومة ولا الدولة أية خطوات إلى الآن.

بالطبع شرح إدارة حزب العمال الكردستاني وخاصة الرفيق عباس هذه المرحلة بطريقة ملموسة ومفهومة، وعبّر عن الوضع من جهتنا وأيضاً من جهة الحكومة والدولة أيضاً.

كان لابد تطبيق حق الأمل على الفور في الأسبوع الذي وجه فيها القائد الدعوة، كان يجب أن تتم هذه العملية بالتوازي، مع بعضها البعض، ولكن لم يحصل هذا، يجب إجراء تغييرات قانونية لتنفيذ حق الأمل، وكان من الضروري تشكيل لجنة في البرلمان لإجراء التعديلات القانونية وإجراء التغييرات الحقوقية، ولكن هذا لم يتم، ولم تطرأ أي تغييرات في ظروف القائد آبو أيضاً.

ولا تزال العزلة مستمرة في إمرالي، كان من المفترض أن يتم رفع العزلة بالكامل مع الدعوة التي تم توجيهها، كان يجب تحقيق الحرية الجسدية للقائد آبو مع تطبيق حق الأمل، كان يجب على القائد أن يتواصل مع حركته، مع إدارة حزب العمال الكردستاني بعد توجهه للدعوة، كان يجب أن يكون في تواصل مستمر، وينبغي أن يكون الأمر على هذا النحو: كان عليهم أن يحددوا معاً موعد لعقد المؤتمر، وضع جدول الأعمال معاً، وإدارة القائد آبو بذاته مؤتمر حزب العمال الكردستاني بنفسه، والمشاركة في المؤتمر.

القائد آبو هو مؤسس حزب العمال الكردستاني، وهم بأنفسهم يعبرون عن هذا، وهذا ما يقوله بهجلي وأعضاء حزب العدالة والتنمية أيضاً، إذا كان هو القائد المؤسس لحزب العمال الكردستاني، وإذا كان هو القائد الذي أسس حزب العمال الكردستاني، حينها سيقوم هذا القائد المؤسس بدوره في حل حزب العمال الكردستاني، سيكون ضمنه بشكل مباشر، سيتولى إدارة وتوجيه هذا المؤتمر بشكل مباشر.

الآن لم يحصل هذا، لم يتم التواصل مع القائد آبو بعد الدعوة، ويتم رفض طلبات العائلة من أجل لقاء القائد، حيث تتقدم العائلة والمحامون بشكل مستمر بطلبات للقائه، ولكن يتم رفض الطلبات في كل مرة، ولا يتم قبولها، كان من المفترض أن يكون في علاقات مباشرة مع حزب العمال الكردستاني.

كما قلت: «كان لا بد من عقد المؤتمر وتحديد موعد اجتماعه وجدول أعماله، وكان لا بد من إدارته وتوجيهه بشكل مباشر، وكان على القائد آبو أن يدير هذه العملية برمتها بالتعاون مع إدارة حزب العمال الكردستاني. وكان عليه أن ينفذها مباشرة، وبالإضافة إلى ذلك، كان على القائد آبو أن قادراً على التواصل مع كل شخص يريده.

لا يمكن أن ينعقد المؤتمر، ولا يمكن للكريلا إلقاء السلاح ما لم يتدخل القائد آبو بشكل مباشر

هناك صحفيون، سياسيون، أكاديميون، كتّاب، منظمات اجتماعية، وفود مختلفة، حقوقيون وأوساط مختلفة من الذين يريدون رؤية القائد آبو، كان يجب أن يلتقوا مع القائد آبو، حيث كان ينبغي بإمكان أي شخص يريد الذهاب إلى القائد آبو ومقابلته، وكان من المفترض أن يلتقي القائد آبو ويتواصل مع أي شخص يريده، وكان يجب أن يتغير وضع إمرالي تماماً، وكان يجب إزالة هذا النظام، نظام إمرالي، نظام التعذيب ونظام الإبادة والتعذيب تماماً، كان لا بد من تفكيكه وإلغائه، وكان ينبغي أن تتحقق الحرية الجسدية للقائد آبو.

وهذا ما نقصده بظروف العمل وظروف الحياة الحرة، وهذه هي الحرية الجسدية للقائد آبو، كان من المفترض أن يكون القائد آبو على اتصال وعلاقة وتواصل مع جميع الأوساط التي تريد رؤيته، بما في ذلك مع تنظيمه، كان يجب القيام بذلك، هل تم القيام بذلك؟ لم يتم ذلك، لا زال نظام التعذيب والإبادة مستمراً، فقد مرَّ ٢٤ يوماً على يوم ٢٧ شباط، ولا يوجد أي تغيير حتى الآن، لا يوجد أي تواصل معه، ولا أي معلومات عنه، ولا توجد لدينا أي معلومات.

كيف سيحدث ذلك؟ أصدرت إدارة حزب العمال الكردستاني بياناً بهذا الخصوص، بدون القائد آبو، وبدون تدخل القائد آبو بشكل مباشر، لا يمكن لمؤتمر حزب العمال الكردستاني أن ينعقد أو يتخذ قرارات أو يحل نفسه ولا يمكن للكريلا أن تتخلى عن السلاح، لذا، فالأمر واضح، ولا يوجد أي جانب من هذه الجوانب قابل للنقاش، القائد آبو هو الوحيد القادر على إدارة هذه العملية.

وقد قالها الرفاق وعبّروا عن ذلك أيضاً، حتماً سيكون على هذا النحو، فالمشرف على قيادة عملية السلام والمجتمع الديمقراطي هو القائد آبو، والقائد آبو هو من يدير هذه العملية، والقائد آبو هو الذي يطور ويدير ويوجه عملية التحول الديمقراطي وإعادة الهيكلة، ولا يمكن لأي شخص آخر سواه أن يبدي تلك الإرادة وتلك القوة وتلك المبادرة، هذا واضح.

ولا يمكن لهذا المؤتمر أن ينعقد ويُتخذ قرار من هذا النوع دون اتخاذ خطوة في هذا الصدد، لا يمكن أن ينعقد لاتخاذ قرار من هذا القبيل، الشخص الوحيد الذي يمكنه القيام بذلك هو القائد، فهو مؤسس حزب العمال الكردستاني، والقائد آبو نفسه هو من سينهي هذه العملية، وينهي عملية الكفاح المسلح، هذا الأمر واضح.

كانت الرسالة المرئية عبارة عن اختبار

لماذا أصررنا على الرسالة المرئية؟ لأنه كان اختباراً، كان اختباراً للسلطة الحاكمة والدولة، أردنا أن نختبرهم لمعرفة مدى جديتهم، فلو كانوا جادين، لما كانوا قد اعترضوا على الرسالة المرئية، ولما كانوا عقبة أمامها، فإنه سيتم إطلاق عملية تاريخية بهذا القدر، وسيتم خوض عملية جادة، وسيتم حل القضية الممتدة على مدى ١٠٠ عام، إلا إنها تتجنب وتتهرب من رسالة مرئية، كيف يكون هذا؟ هذا يكشف عن جديتك وتصميمك، في الواقع، سقطت الأقنعة عن وجوههم هناك، فمن خلال عرقلة الرسالة المرئية، سقطت الأقنعة عن وجوههم،

وظهر وجههم الحقيقي، ثم أنهم لم يكملوا بعد ذلك، وها أنتم ترون.

الآن عن ماذا يتحدث، يقول: «حق الأمل ليس موجوداً في التشريعات»، غيّر التشريعات! إذا كنت جاداً، فغيّر تلك التشريعات، وإنه عليك إجراء التغيير القانوني وتطبيق حق الأمل خلال ٣-٤ أيام، فهذه العملية لا يمكن أن تتطور وتسير نحو الأمام دون ضمانات وتأكيدات قانونية وحقوقية، إذا استمر الحال على هذا النحو، فغداً أو بعد غد يمكنهم أن يعتقلوا الوفد المكون من ٧ أشخاص الذين ذهبوا إلى إمرالي بأكمله، ليس هناك أي ضمان حقاً لذلك، حتى لو كان الرئيسين المشتركين لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب من ضمنهم، فلا يوجد ضمان لذلك، لأنه لا توجد ضمانات قانونية وحقوقية، فكل شيء يتم بشكل غير قانوني، كما لو أنه يتم بشكل غير شرعي.

لا توجد ضمانة لهذه العملية، لذلك، تحتاج هذه العملية بالتأكيد إلى ضمانة قانونية وحقوقية، يجب إصدار وسن قوانين بشأن هذه المسألة، ويجب القيام بالتعديلات الحقوقية وإقرار القوانين والاعتراف بها في البرلمان، وقد قال قائدنا في بداية العملية: 'لتقوم أحزاب السلطة، وأحزاب المعارضة بتشكيل لجنة مشتركة معاً، ولتقم هذه اللجنة بإجراء التغييرات القانوني، فلتتشكل الضمانة القانونية والحقوقية لهذه العملية، ولتتشكل الأرضية لها'، لم يتم القيام بأي شيء من هذه الأمور.

على العكس من ذلك، تُشن الهجمات بكل أشكالها للحيلولة دون تشكيل هذه الأرضية، كيف يمكن لهذا أن يمضي؟

إذا كان سيتم حل القضية الكردية على شكل قانوني والسياسة الديمقراطية بدلاً الكفاح المسلح، وإذا كان سيتم حلها على هذه الأرضية، عندها، يجب أن تكون هناك أرضية للقانون والسياسة الديمقراطية، ولا بد من تهيئة حالة وأرضية ذلك الأمر، وبدون ذلك، كيف سيلقي حزب العمال الكردستاني سلاحه؟ إن الضرورة الأساسية لإلقاء حزب العمال الكردستاني لسلاحه هي تشكيل البعد القانوني والسياسة الديمقراطية، وما لم يتحقق ذلك، لا يمكن لحزب العمال الكردستاني إلقاء السلاح أو حل نفسه، وهذا واضح جداً، ومضمون دعوة السلام والمجتمع الديمقراطي يأتي بهذا المعنى بأكمله.

هذه الدعوة تفاهم مشترك، عليك الإيفاء بمتطلباتها!

وأودُ أيضاً أن أقول ما يلي، إن دعوة السلام والمجتمع الديمقراطي، هذه الدعوة التي أطلقها قائدنا، هي في الوقت نفسه تفاهم مشترك، إنها تفاهم مشترك تم التوصل إليه والإعداد له مع وفد الدولة، على سبيل المثال، لا أحد يلفت الانتباه إلى هذه الحقيقة كثيراً، لكنني شخصياً أجدها مهمة جداً، فالدولة أيضاً قبلت بمضمون هذه الدعوة، ولذلك، تشكل إجماع مشترك، ما هو مضمون ومعنى هذه الدعوة؟ هذه الدعوة هي دعوة لجمهورية ديمقراطية، هذه الدعوة هي دعوة للمصالحة الديمقراطية، هذه الدعوة هي دعوة لحل القضية الكردية من خلال الجوانب القانونية والسياسة الديمقراطية، والدولة أيضاً قبلت بذلك، لأن هذا إجماع مشترك في نفس الوقت.

وهل كان من الممكن توجيه هذه الدعوة لو لم تكن الدولة قد قبلت بها؟ وهل كان ذلك ممكناً؟ وهل كانت ستسمح بذلك؟ بما أنكِ، أيتها الدولة، السلطة، تقبلين بمشروع الجمهورية الديمقراطية ومنظورها وسياستها،

وتقبلين بالمصالحة الديمقراطية، وتقبلين بحل القضية الكردية بشكل قانوني وبالسياسة الديمقراطية، عندها، عليكِ الإقدام على اتخاذ خطوات، عليكِ أن تخطي خطوات ملموسة، وعليكِ تهيئة الأرضية القانونية والحقوقية لذلك، وعليكِ القيام بتهيئة الأرضية لحل القضية الكردية بشكل قانوني وبالسياسة الديمقراطية في البرلمان، وسيعمل البرلمان بجد وقوة، وسوف يستعيد القائد آبو حريته الجسدية بعد الدعوة مباشرة، وسوف يتواصل مع تنظيمه ومع الجميع، عليكِ أن تكوني جادة وصادقة وتوقفي هذه الهجمات.

لا، فهم يقولون بإصرار: «هذه الدعوة موجهة بدون شروط، أوجلان قالها بهذه الطريقة!» حينها، فإنكِ كدولة وسلطة حاكمة لم تفهمي شيئاً من تلك الدعوة! عليكِ أن تجلسي وتقرأي ملياً تلك الدعوة أربعين مرة، عليهم أن يفهموا ما تعنيه، فالدعوة نفسها هي حل القضية الكردية على أساس القانون والسياسة الديمقراطية، وإن حل القضية الكردية قائم على أساس الإدارة الذاتية الديمقراطية وترسيخ الديمقراطية في تركيا، فأنتِ قبلتِ هذه الدعوة بموافقتك، وهذه الدعوة هي بالفعل إجماع مشترك، عندها، عليكِ تلبية متطلباتها وتنفيذها، واتخاذ خطوات فعلية وفقاً لذلك، والتعامل معها بجدية.

إن التعامل بسيط للغاية، «لقد وجُهت الدعوة، فليتم تحديد موعد لانعقاد المؤتمر على الفور، وليعقدوا المؤتمر ويحلو نفسهم ويلقوا السلاح»، لا يجوز بهذه الطريقة، إنهم يعتقدون حقاً أن الطرف الآخر لا يفهم، ألا يكفي أن هذه الدولة تحيك وتدبر الحيل والمكائد ضد الكرد منذ قرن من الزمان؟ وهل المؤامرات والألاعيب والحيل التي تمارسها على الكرد أقل من ذلك؟ ألا يعرف الكرد ذلك؟ هناك عقل، وهناك ذاكرة! هناك وعي عميق، وهناك أحداث قد وقعت، وهناك تجارب، فمن سيقع في هذا الفخ؟ الآن، إذا أصررتم على ذلك، فسنقول لكم عندها، أنتم تحيكون الحيل، أنتم تدبرون وتحيكون المكائد، وما تقومون به هو مؤامرة، أنتم تسعون وراء الألاعيب، أنتم تستخدمون تكتيكات سياسية، وتقومون بمناورات سياسية، وليس لديكم أي نية لحل القضية من خلال طرق السياسة الديمقراطية والقانون.

مشكلتكم هي القضاء على الكرد ونضالهم الممتد على مدى ٥٠ عاماً مع كل قيمهم، ومع قيم الحرية والديمقراطية، وتصفيتهم، ومواصلة سياسة الإبادة الجماعية، أنتم تصرون على هذا الأمر، فأنتم تريدون الوصول بهذا الأمر من خلال التكتيكات، عندها، سنقولها بهذه الطريقة ونقيّمها بهذه الطريقة.

وبكل الأحوال، هناك قلق شكوك، فقد كانت موجودة بالفعل منذ البداية، لكن القائد آبو يعرف حقيقة هذه الدولة ويخوض نضالاً قوياً جداً هناك، فهو يريد أن يطور عملية تكون لصالح المجتمع في تركيا ولصالح المرأة والشعب الكردي والشعوب ويريد إنجاحها.

في هذا الصدد، بالطبع، نحن بحاجة إلى مواصلة خوض النضال، خاصةً أننا بحاجة إلى تنفيذ وخوض الحملة من أجل الحرية الجسدية للقائد آبو بطريقة قوية للغاية، ويجب أن نستخلص هذا الاستنتاج من هذه العملية، وينبغي لنا التركيز على دعوة القائد آبو، أي انه لا بد من إيصال هذه الحملة حتماً إلى النجاح من خلال منظور الحرية الجسدية للقائد آبو والمجتمع الديمقراطي، ويجب خوض نضال من هذا النوع.

اتفاق تاريخي بين الأحزاب الكردية تمهيدًا للحوار مع دمشق

بعد قرابة خمس سنوات من الخلاف توصّل قطبا الحراك السياسي لدى كورد سوريا «المجلس الوطني الكردي» و«حزب الاتحاد الديمقراطي» إلى اتفاق يحدّد رؤية موحّدة لمستقبل الأحزاب الكردية في سوريا الجديدة. ويقضي الاتفاق بتشكيل وفد كردي للتفاوض مع دمشق حول مستقبل الحكم والنظام الفيدرالي، الذي تطالب به عشرات الأحزاب الكردية، التي تسعى إلى تحقيق آمال وأماني الشعب الكردي بالاعتراف به سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا.

فابريس بالونش:

الفيدرالية: مسار محتمل لإعادة إعمار سوريا

معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى:

هل يمكن للرئيس المؤقت أحمد الشرع أن يجمع شمل سوريا؟ حتى لو وضعنا جانباً المصالح المتضاربة التي غالباً ما تشدد عليها القوى الإقليمية والعالمية، فإن المشهد الداخلي للبلاد وحده يجعل هذا السؤال شديد التعقيد. فبعد حرب أهلية مدمرة استمرت أربعة عشر عاماً، أصبحت سوريا مُمزقة، إذ تفككت الدولة التي كانت موحدة ذات يوم إلى ولاءات قبلية وطائفية صارت المصدر الرئيسي للشرعية المحلية. ويمثل الشرع وجماعته «هيئة تحرير الشام» في المقام الأول العرب السنة، الذين يشكلون أكثر من ثلثي السكان. وبعد قيادته للحراك الذي أطاح ببشار الأسد، لا يزال الشرع يعارض فكرة إقامة نظام فيدرالي ويطمح بدلاً من ذلك إلى إنشاء نظام سياسي مركزي يستمد قوته من الدعم الشعبي ومع ذلك، قد يكون النهج الفيدرالي أكثر فعالية، بل وربما لا غنى عنه، في تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة بناء البلاد.

سوريا المقسمة

كما تظهر الخريطة أدنـاه، تسيطر حكومة الشرع المؤقتة على مناطق محدودة نسبيًا في سوريا، بما في ذلك معظم المدن الغربية وأجزاء من الريف. أما في وادي الفرات، فلا يوجد تأكيد على ولاء العشائر السنية لـ»هيئة تحرير الشام «، بينما في درعا، تعارض القوات التي يسيطر عليها المتمرد السابق أحمد العودة، إلى جانب فصائل جنوبية أخـرى، الاندماج في الجيش السوري الجديد. وفي الشمال الشرقي، تنخرط «قوات سوريا الديمقراطية» التي يقودها الكورد في مناقشات مع الشرع لكنها لا تزال متحفظة إزاء نواياه.

وفي أماكن أخرى في الشمال، تحتفظ الميليشيات الموالية لتركيا التي تشكّل «الجيش الوطني السوري» بقبضتها على معاقلها الرئيسية في عفرين وجرابلس ومنطقة منفصلة بين تل أبيض ورأس العين. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أرغمت تركيا رئيس هذه المجموعة، سيف أبو بكر، على السفر إلى دمشق لتهنئة الرئيس

> لا يزال الشرع يعارض فكرة إقامة نظام فيدرالي ويطمح إلى إنشاء نظام مركزي

الجديد شخصيًا، لكن هذا هو التنازل الوحيد الذي قدمه للشرع حتى الآن. ويتقاسم الزعيمين تاريخًا طويلاً من العداء المتبادل، خاصة وأن العديد من مقاتلي الجيش الوطني السوري هم من قدامى المحاربين الذين خاضوا المعارك الدامية ضد «هيئة تحرير الشام » للسيطرة على محافظة إدلب بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠.

وتلقي هذه الأوضاع المحلية المتباينة بظلال من الشك على قدرة الشرع على إدماج جميع الفصائل والمجموعات العرقية بسلاسة في سوريا الجديدة. فالسكان العرب قد يجدون أنفسهم ميالين إلى التقارب مع دمشق، لكن يبدو أن الكورد حريصون على الحفاظ على وضعهم المتمثل بالحكم الذاتي، في حين بسط الدروز سيطرتهم على محافظة السويداء ويمنعون قوات «هيئة تحرير الشام» من دخولها. ويندرج الأمر نفسه على المناطق التي يقطنها الدروز في ضواحي العاصمة، بما في ذلك جرمانا وصحنايا وجديدة عرطوز. أما في المنطقة الساحلية العلوية، فقد حظيت زيارة الشرع إلى اللاذقية وطرطوس في ١٦ شباط/فبراير باحتفالات اقتصرت على المجتمعات العربية السنية المحلية. أما العلويون – طائفة عائلة الأسد ونواة النظام السابق – فلم يشاركوا في الاحتفالات، بل آثروا الانعزال في أحيائهم وقراهم. كما أنشأ مسؤولو النظام السابق ميليشيات جديدة لإعادة إحياء الدور التاريخي للمنطقة بوصفها ملاذ جبلي محصن للعلويين.

باختصار،

يتعارض مشروع الشرع السياسي القائم على مركزية السلطة مع الواقع الحالي على الأرض. فهو يرى أن الفيدرالية قد تؤدي إلى تفكيك «الأمة» – وهو تصور نابع جزئيًا من المشاعر المعادية لإسرائيل بين السوريين. إذ يعتقد كثيرون أن الولايات المتحدة فرضت الفيدرالية على العراق بعد سقوط صدام حسين بهدف إضعاف البلاد لصالح إسرائيل، ويخشون أن تسعى واشنطن إلى تنفيذ المخطط نفسه في سوريا ما بعد الأسد.

في الوقت الراهن، يتمثل الهدف الأساسي للشرع في توحيد مختلف الجماعات العربية السنية ضمن جيش وطني جديد عقب حل الجيش السابق. لكن في الاجتماع الذي عقده الثوار في ٢٩ كانون الثاني/يناير في دمشق احتفالاً بتنصيبه رئيساً مؤقتاً للبلاد، اتضح أنه لم يحظَ سوى بدعم ائتلافه الأصلي. ويبدو أن هدفه التالي هو ترسيخ سلطته على المنظومة البيروقراطية في دمشق والمناطق المحيطة بها، محاكيًا النهج المركزي الصارم الذي اعتمده سابقًا في إدلب. كما أطلق الشرع عملية حوار وطني، إلا أن المحادثات الافتتاحية أثارت تساؤلات حول شرعيتها بسبب تنظيمها المتسرع واختتامها على عجل.

إدلب بوتقة المعارضة الوطنية

عندما بدأت الانتفاضة السورية عام ٢٠١١، كانت الجماعات المسلحة المتمردة وفصائل المعارضة السياسية متجذرة في المجتمعات المحلية. في البداية، لم تكن هناك معارضة وطنية موحدة داخل سوريا، إذ إن الهياكل التي سعت إلى تحقيق ذلك، مثل هيئة الأركان العامة للجيش السوري الحر والائتلاف الوطني السوري، كانت تتمركز خارج البلاد. وقد أعاق ذلك جهود

المعارضة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية.

في المقابل، استقطبت «جبهة النصرة»، التي تحولت لاحقًا إلى هيئة تحرير الشام، مقاتلين من جميع أنحاء سوريا ممن نزحوا من المناطق التي سيطر عليها النظام، مثل درعا ودمشق والغوطة وحمص وشرق حلب. وعلى الرغم من تمركزها في إدلب، كانت «جبهة النصرة» الجماعة الوحيدة التي نشطت في مختلف أنحاء سوريا وشاركت في جميع التحالفات الثورية. ومع ذلك، فإن ارتباطها بتنظيم القاعدة قد جعلتها غير مؤهلة لأن تصبح قوة معارضة وطنية موحدة، خاصة بعد أن أدرجتها الولايات المتحدة ودول أخرى ضمن قائمة المنظمات الإرهابية في وقت مبكر من الحرب.

وتساهم الخلفية العسكرية الشاملة لـ«جبهة النصرة» في تفسير سبب انتماء أعضاء الحكومة المؤقتة الجديدة، برئاسة «هيئة تحرير الشام»، إلى مناطق مختلفة من البلاد رغم قضائهم سنوات في إدلب.» أما الشرع نفسه، فله جذور في دمشق، مما أكسبه قبولاً أوسع بين سكان العاصمة. فعائلته معروفة هناك، ولديه شبكات قائمة من الجيران والأصدقاء تُتيح له التواصل المباشر مع الأهالي ومع دائرته المقربة. وقد أسهم ذلك في تسهيل حل المشكلات في مرحلة ما بعد الأسد – على سبيل المثال، أخبر أحد رجال الأعمال كاتب المقال كيف ساعدته علاقاته الشخصية بعائلة الشرع في استعادة مصنعه بسرعة بعد أن استولى عليه أحد أبناء إخوة الأسد.

وينطبق الأمر نفسه على مناطق أخرى، حيث إن العديد من المحافظين وغيرهم من كبار المسؤولين الذين عيّنتهم الحكومة الجديدة ينحدرون أصلاً من المناطق التي أوكلت إليهم إدارتها. وهذا يمنحهم درجة من الإلمام بالأوضاع المحلية، مما يُسهّل انخراطهم في المجتمع ويساعد على تهدئة النزاعات المحتملة

> **النهج الفيدرالي لا غنى عنه، في تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة بناء البلاد**

– بما في ذلك الجهود العاجلة لاستعادة المساكن المُحتلة بشكل غير قانوني والممتلكات المنهوبة. ومع ذلك، تظل قدرتهم على إدارة هذه المحافظات وإعادة إعمارها بفعالية محدودة بسبب نقص التمويل وضعف الكوادر المؤهلة.

آفاق الفيدرالية وتحدياتها

في الوقت الحالي، تستند الهياكل السياسية والعسكرية والبيروقراطية في سوريا إلى الولاءات الشخصية. ويدرك الشرع أهمية الاعتماد على مجموعة متماسكة من الموالين له شخصيًا داخل «هيئة تحرير الشام»، كما ظهر ذلك في إدلب، حيث أسس السكان المحليون كيانًا تضامنيًا (قائم على العصبية)، مكنهم من تولي مقاليد السلطة (المُلك). لكن في بلد يبلغ عدد سكانه ٢٠ مليون نسمة – مع احتمال ارتفاعه إلى ٢٨ مليونًا بعودة اللاجئين – فمن شبه المؤكد أن النهج الحالي، القائم على المركزية والمحسوبية، لن يكون فعالاً على المستوى الوطني.

وقد تعلم بشار الأسد هذا الدرس بالطريقة الصعبة. فرغم تبنيه سياسة اللامركزية، إلا أن تطبيقها اقتصر على الجوانب الإدارية، مما أدى في نهاية المطاف إلى إضعاف الدولة دون تحقيق أي من المزايا الحقيقية للامركزية حيث ساهم هذا الخلل في تسريع انزلاق البلاد إلى الحرب الأهلية. وإذا أراد الشرع تفادي تكرار

> **الكورد حريصون على الحفاظ على وضعهم المتمثل بالحكم الذاتي**

أخطاء الأسد، فقد يتعين عليه أن يطبق اللامركزية الحقيقية في السلطة السياسية ويقيم نظاماً فيدرالياً. وقد أكدت الولايات المتحدة وأوروبا مرارًا وتكرارًا على أهمية إرساء الحكم الشامل للجميع في مرحلة ما بعد الأسد، ولكن كيف يمكن تحقيق هذه النتيجة في ظل نظام سياسي مركزي تحتكر فيه الهيئة السلطة المطلقة، بينما يتم تهمش الأقليات ؟

ولحل هذه المعضلة، ينبغي على القوى الأجنبية أن تربط رفع العقوبات والدعم المالي لسوريا باعتماد نظام فيدرالي. فالكورد والعلويون والدروز يسيطرون بالفعل على مساحات واسعة يمكن أن تستوعب مناطق حكم ذاتـي. ومن غير العملي تخصيص أقاليم منفصلة للمسيحيين والإسماعيليين والتركمان نظراً لمحدودية حجمهم وتوزيعهم الديمغرافي المبعثر. ومع ذلك، يمكن منحهم مناطق ذات وضع خاص، مثل وادي النصارى المسيحي في محافظة حمص، والمنطقة التركمانية الممتدة بين أعزاز وجرابلس.

وعلى الرغم من أن الفيدرالية قد تساعد في معالجة الانقسام الطائفي في سوريا وتعزيز توزيع أكثر عدالة للسلطة، إلا أنها قد تطرح تحدياً حاسماً أيضاً يتمثل في توزيع الموارد. فبالإضافة إلى السيطرة على النفط والغاز الطبيعي، سيتعين على المسؤولين اتخاذ قرارات صعبة بشأن حقوق استخدام إمدادات المياه والأراضي الصالحة للزراعة والوصول إلى البحر وما إلى ذلك.

فعلى سبيل المثال، تتركز معظم المنشآت النفطية في سوريا ضمن الأراضي الخاضعة لسيطرة «قوات سوريا الديمقراطية». وإذا قرر الكورد الاحتفاظ بسيطرتهم على هذا المورد بعد سقوط الأسد، فقد يواجهون خطر فقدان إمكانية الوصول إلى موارد استراتيجية أخرى، من بينها نهر الفرات. وبالمثل، قد تسعى المجتمعات الساحلية إلى فرض ضرائب على حركة البضائع عبر مرافئها، مما قد يؤدي إلى توترات داخلية.

لذلك، من الضروري تحقيق تـوازن دقيق. وقد أظهرت التجربة العراقية أن الموارد الهيدروكربونية لا تحتاج بالضرورة إلى أن تكون تحت سيطرة الحكومة المركزية – بل إن بغداد استخدمتها في أحيان كثيرة كأداة ضغط ضد إقليم كردستان. علاوةً على ذلك، يبدو أن الاحتياطيات النفطية السورية ليست كبيرة بما يكفي لتبرير محاولات احتكارها، فقد كان الإنتاج اليومي للنفط قبل النزاع يبلغ نحو ٤٠٠ ألف برميل فقط، وهو رقم ضئيل مقارنةً بإنتاج العراق البالغ ٦ ملايين برميل يوميًا. لذلك، ينبغي على السوريين دراسة أفضل السبل لتوزيع الموارد بين المناطق والحكومة المركزية، مع ضمان عدم احتكار دمشق لها.

وبالتالي، إذا تم تبني الفيدرالية، يجب أن تُطبق على جميع أنحاء سوريا، وألا تقتصر على الأقليات فقط. كما ينبغي أن يتمتع القادة الإقليميون في مختلف مناطق البلاد بدرجة من الاستقلالية عن البيروقراطية المركزية المثقلة بالأعباء، لضمان انتعاش سوريا السريع واستقرارها على المدى الطويل. وإلا، فقد تجد البلاد نفسها عالقة في دوامة لا تنتهي من الصراع.

***فابريس بالونش، أستاذ مشارك ومدير الأبحاث في «جامعة ليون ٢»، وزميل زائر في معهد واشنطن.**

مروحيات تركية فوق رأس الجولاني: هذا لا يبشر بالخير لإسرائيل

*صحيفة»معاريف «/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

بيليد أربيلي:أجرى باحثون تحليلا شاملا للتدخل العسكري التركي المتزايد في سوريا، وبحثوا تأثيراته المحتملة على إسرائيل. وبحسب التقرير، هناك احتمال أن تقوم طائرات تابعة لسلاح الجو التركي بالعمل في سماء سوريا وتصطدم مع سلاح الجو الإسرائيلي.

**نشر تال باري ، رئيس قسم الأبحاث في مركز ألما لدراسة التحديات الأمنية في الشمال، وبوعز شابيرا ، باحث كبير في المركز، تحليلاً شاملاً للتدخل العسكري المتزايد لتركيا في سوريا وآثاره المحتملة على إسرائيل. وبحسب هؤلاء فإن تركيا زادت من تدخلها في سوريا بشكل ملحوظ منذ سيطرة نظام الشريعة على البلاد. نشرنا عدة مقالات حول تزايد التدخل التركي في سوريا وآثـاره المحتملة على إسرائيل. إلى جانب الجوانب الاقتصادية والسياسية، يبرز التدخل العسكري التركي في سوريا، كما كتب الباحثون.

وبحسب التقارير، تعمل تركيا على ترسيخ وجود عسكري في المطارات السورية، بما في ذلك مطار تدمر ومطار تي فور، باستخدام البنية التحتية القائمة وتطويرها لصالح القوات الجوية التركية. وأشار باري وشابيرا إلى أن «هناك تقارير عديدة نشرت تفيد بأن تركيا عرضت المساعدة على النظام الجديد في إعادة تأهيل وتدريب وتسليح الجيش السوري الجديد، وأن الأطراف تنوي توقيع اتفاقيات دفاعية وتوريدية واسعة النطاق». «على سبيل المثال، أعلنا قبل أسابيع قليلة أن تركيا ساعدت في إعادة إعمار وتشغيل مطار دمشق الدولي».

علاوة على ذلك، فإن الدعم التركي للجيش الوطني السوري (الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا) والمنظمات العاملة تحته في شمال سوريا معروف جيدًا.

> تواجه إسرائيل واقعا أمنيا أكثر تعقيدا في سوريا بعد التغلغل التركي

انتشرت مؤخرا تقارير تفيد بأن تركيا تنقل جنودا ومعدات عسكرية إلى مطار مينا العسكري في شمال سوريا، والذي يقع على بعد نحو ٣٥ كيلومترا شمال حلب ونحو ١٣ كيلومترا جنوب الحدود مع تركيا.

وكتب الباحثون: «تزعم التقارير المختلفة أن تركيا قامت مؤخرًا بتجديد وتوسيع القاعدة وتركيب رادارات وأنظمة دفاع جوي ومعدات ذات صلة لمساعدة سوريا في السيطرة على مجالها الجوي ومراقبته». «وقد يكون النشاط في مطار مينا الخطوة الأولى نحو زيادة التدخل العسكري التركي المباشر على الأراضي السورية، وقد يشير إلى نوايا تركيا طويلة الأمد في المنطقة». وبحسب التقرير، هناك احتمال أن تقوم طائرات تابعة لسلاح الجو التركي بالعمل في سماء سوريا وتصطدم مع سلاح الجو الإسرائيلي. «في الأسابيع الأخيرة، نُشرت عدة تقارير في سوريا بشأن عدد من الحوادث الجوية التي تضمنت احتكاكًا بين طائرات تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي وطائرات تركية»، كما جاء في التحليل. «ورغم أن هذه الحوادث لم يؤكدها أي من الجانبين، فإنها قد تشكل دليلا إضافيا على التهديد الذي تشكله تركيا على إسرائيل.»

وأشار الباحثون إلى أن تركيا قد تتخذ عدة تدابير مضادة تتجاوز إرسال الطائرات:

• نقل معلومات استخباراتية مسبقة عن النوايا الإسرائيلية إلى السوريين

• تأخير الكشف العلني عن تفاصيل النشاط الإسرائيلي

• نقل أسلحة متطورة إلى سوريا، مع التركيز على أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ والطائرات بدون طيار

وفي الوقت نفسه، يقدر باري وشابيرو أن إسرائيل ستعرف كيف تتصرف عسكريا في سوريا حتى في وجود القوات التركية، كما تعاملت في السابق مع الانتشار الروسي في البلاد. وأوضحوا أن «هذا قد يتطلب المزيد من الجهود الاستخباراتية منها لتجنب الاحتكاك مع القوات التركية، وسيتطلب المزيد من إدارة المخاطر والاستعداد للرد التركي». «ولعل المصالح الأمنية للأطراف تتفوق على التوترات السياسية الكبيرة، ويتم إنشاء آلية تنسيق عسكري، كما تم إنشاؤها مع القوات الروسية المتواجدة في سوريا».

وفي ليلتي ٢١ و٢٤ آذار/مارس، هاجمت قوات الدفاع الإسرائيلية أهدافا في مطاري تدمر وتي فور ومحيطهما. وقد حاولت بعض المنشورات ربط هذه الهجمات برغبة تركيا في ترسيخ وجودها في شرق سوريا، إلا أن الباحثين يرفضون هذه الفرضية.

**وكتب باري وشابيرو: «في تقديرنا، لا توجد صلة بين الأمرين». «وتشكل الضربات التي يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي جزءا من جهد مستمر لتدمير القدرات العسكرية الكبيرة المتبقية في سوريا والتي قد تشكل تهديدا لإسرائيل وعمليات جيش الدفاع الإسرائيلي.» تواجه إسرائيل واقعًا أمنيًا أكثر تعقيدًا في سوريا بعد التغلغل التركي، ولكن وفقًا للباحثين، يجب عليها الحفاظ على حرية عملها: «إسرائيل هي من يجب أن تضع قواعد اللعبة في المنطقة. أي تهديد لأمن إسرائيل سيُقابل برد إسرائيلي مستقل، وعلى الأطراف الأخرى مراعاة ذلك. وعليهم بدورهم إدارة المخاطر المرتبطة بهذا الهيمنة الإسرائيلية».

انباء حول حصول تركيا على قاعدة في تدمر

موقع «ايدرلنك»/الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

أوزليم كونور أوستا: وظهرت في الصحافة مزاعم بأن تركيا اتفقت مع دمشق على إقامة قاعدة عسكرية في قلب سوريا. في المقابل، تشعر إسرائيل بالقلق من مواجهة تركيا في سوريا. التقييمات: «الكتلة الجديدة المتشكلة في سوريا أخطر من إيران!»

وكتبت الصحافة الإسرائيلية أن تل أبيب تشعر بالقلق إزاء الصراعات المحتملة مع تركيا. وبحسب موقع «واللا نيوز» نقلاً عن مصادر أمنية، تخطط إدارة دمشق لنقل السيطرة على منطقة في منطقة تدمر وسط سوريا إلى الجيش التركي مقابل دعم سياسي وعسكري واقتصادي.

وتربط منطقة تدمر التي ذكرها موقع «والا نيوز» المدن الجنوبية والغربية في سوريا. إضافة إلى ذلك، تمتد هذه المنطقة إلى ريف دير الزور وحقولها النفطية الخاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني شرق الفرات. وفي أعقاب زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى أنقرة في بداية شهر فبراير، نُشرت أنباء تفيد بأن تركيا وافقت على إنشاء قاعدة جوية في وسط سوريا وتوفير التدريب للجيش السوري الجديد. كما ورد ذكر تدمر في الأخبار في ذلك الوقت.

وبحسب خبر موقع «والا نيوز» الذي يحمل عنوان «قلق من خطر الصراع المباشر مع تركيا على الأراضي السورية»، فإن الرئيس السوري أحمد الشرع يقوم بمحاولات لإعادة بناء البنية التحتية العسكرية مثل بطاريات الدفاع الجوي والصواريخ والقذائف في جنوب البلاد. وبعد الإطاحة بالحكومة في سوريا، أعلنت إسرائيل أنها لا تعترف بالاتفاقيات التي تم التوصل إليها في عهد الأسد وبدأت في احتلال جنوب سوريا.

وبحسب الخبر الذي وقعه أمير بوهبوت، فإن تل أبيب منزعجة من نفوذ تركيا في المنطقة من أجل الحفاظ على التفوق الجوي وضمان حرية العمليات. وبحسب الأخبار فقد عقدت سلسلة لقاءات في إسرائيل على هذا الأساس. وتم

خلال هذه اللقاءات مناقشة التطورات المتعلقة بالمناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

تجدر الإشارة إلى التصريحات التالية الواردة في تقرير «والا نيوز»: «تمثل هذه التطورات مصدر قلق كبير لإسرائيل. لأن الوجود العسكري التركي في شرق حمص يوفر لتركيا الوصول العسكري إلى جنوب سوريا في المستقبل. وقد ينشأ صراع مع إسرائيل من هنا. في الواقع، في اجتماع لتقييم الوضع الأسبوع الماضي، قال مصدر أمني إن «تركيا وإسرائيل ستواجهان حتماً وجهاً لوجه في المنطقة السورية» لأن أردوغان يحاول الإضرار بحرية حركة إسرائيل».

«أكثر خطورة من إيران»

الدكتور الذي ظهر في صحيفة ماكور ريشون الإسرائيلية قبل أيام. وفي التحليل الذي وقعه ران بارتز، فإن «الفجوة التي أحدثها انهيار المحور الشيعي يملأها كتلة سنية قد تكون أكثر خطورة من إيران. هذه الكتلة تعمل بقيادة تركيا وتهدف إلى الوصول إلى مكانة إيران الإقليمية. لكن الفارق الحاسم: أنها أقرب بكثير إلى إسرائيل». تم تضمين البيانات. ويستند التحليل إلى ما قاله رئيس الموساد السابق يوسي كوهين عام ٢٠٢٠: «قوة إيران هشة؛ والخطر الحقيقي يأتي من تركيا!». ذكرني بكلامه .

«قوى جديدة تدخل الميدان»

اجتمعت لجنة ناجل، التي عملت على تقييم التهديد الاستراتيجي في تل أبيب، في الأسبوع الأول من شهر يناير. كما تم تسريب التقرير الذي أعدته اللجنة إلى الصحافة. وأكد التقرير أن «إسرائيل يجب أن تكون مستعدة لصراع مباشر مع تركيا». وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن هذا التقرير: «إننا نشهد تغيرات جذرية في الشرق الأوسط. لقد كانت إيران منذ فترة طويلة أكبر تهديد لنا، لكن قوى جديدة تدخل الساحة وعلينا أن نكون مستعدين لمواقف غير متوقعة. ويقدم لنا هذا التقرير خريطة طريق لتأمين مستقبل إسرائيل». قال. وحذرت اللجنة من أن طموح تركيا لاستعادة نفوذها من الفترة العثمانية قد يؤدي إلى زيادة التوترات مع إسرائيل وربما تتحول إلى صراع، وذكرت أن التحالف المزمع إنشاؤه بين سوريا وتركيا يمثل تهديدًا جديدًا وقويًا لأمن إسرائيل.

«قد تحدث تغييرات في الحديث»

تلخص مصادر من وزارة الدفاع الوطني التعاون بين تركيا وسوريا في مجال الدفاع على النحو التالي: «تستمر اتصالاتنا للتعاون العديد في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والإنسانية والصناعية في نطاق تطوير وإعادة إعمار وتطوير القدرة الدفاعية السورية. يمكن تعيين مستشارين عسكريين / أفراد اتصال بشكل متبادل في وزارتي الدفاع لتحديد وحل احتياجات سوريا الملحة. كتركيا، نحن مستعدون لجميع أنواع الدعم في سياق رفاهية واستقرار وأمن الشعب السوري ونحن نعمل ولهذا وكما قلنا من قبل فإن العاملين في سوريا «قلنا إن عناصرنا قد يغيرون مواقفهم وفقا للتطورات الجديدة. أنشطتنا مستمرة في هذا السياق».

وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه ضرب أهدافًا عسكرية في قاعدتي تدمر وتي فور في تدمر صباح أمس. وجاء في البيان أن "دولة إسرائيل ستواصل اتخاذ الإجراءات للقضاء على أي تهديد لمواطنيها". قيل. وهذا هو الهجوم الإسرائيلي الثاني على تدمر خلال الأيام الأربعة الماضية.

امريكا والتطورات في الشرق الاوسط

تصريحات في خلال إيجاز في مجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في الشرق الأوسط
من قبل القائمة المؤقتة بأعمال الممثل الدائم للولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة السفيرة دوروثي شيا

***بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة**

شكرا سيدي الرئيس،

وأود أن أوجه الشكر أيضا للمبعوث الخاص غير بيدرسون ولوكيل الأمين العام توم فليتشر على إيجازيهما. نحن نثمن

جهودكما المتواصلة، وبخاصة عقب أعمال العنف الطائفي التي عصفت بمناطق الساحل في غرب سوريا في وقت سابق من هذا الشهر. وأود أن أشكر أيضا السيدة جومانة سيف على إيجازها الذي تضمن قصتها الشخصية وتطرق إلى الدور الحيوي الذي تلعبه المرأة في خلال المرحلة الانتقالية في سوريا.

اعتمد هذا المجلس بتاريخ ١٤ آذار/مارس بيانا رئاسيا دعا السلطات المؤقتة إلى محاسبة مرتكبي أعمال القتل الجماعية في غرب سوريا وسن المزيد من التدابير لتفادي تكرارها.

ونحن نتوقع من السلطات المؤقتة التحرك في ضوء الرسالة الواضحة التي وجهها المجلس. ويتعين على كافة الأطراف في سوريا حماية المدنيين من أعمال العنف، وذلك بغض النظر عن إثنيتهم أو ديانتهم أو عقيدتهم السياسية.

ونتطلع إلى التقرير المتوقع أن تصدره اللجنة المستقلة للتحقيق في بداية الشهر المقبل لمعاينة كافة الفظائع المرتكبة، مع التركيز على التقارير التي تحدثت عن عمليات قتل خارجة عن نطاق القضاء. وسيكون من المهم بمكان أن نشهد على جهود مصالحة فعلية مع المجتمع العلوي من قبل لجنة الساحل المكلفة بمساندة السلطات المؤقتة في عملية المشاركة.

ويتعين على السلطات المؤقتة أن تشرع أيضا في عملية سياسية تضم المجتمعات الكردية والدرزية والعلوية والمسيحية، إذ لم تشرع بأي عملية مماثلة ذات مغزى حتى اليوم، ووحدها العملية التمثيلية الفعلية قادرة على طمأنة السوريين على مكانهم في مستقبل البلاد.

> **يتعين على كافة الأطراف في سوريا حماية المدنيين**

وتعيد الولايات المتحدة التأكيد على دعمها لعملية الانتقال السياسي التي تبين أن الحوكمة الموثوقة وغير الطائفية هي أفضل مسار لتجنب المزيد من الصراعات. ونحن نشعر بالقلق إزاء إطار العمل الخاص بمسودة الدستور وعدم سيره في الاتجاه الصحيح، كما نراقب عن كثب من يتم اختيارهم لتولي مناصب حكومية.

لقد رحبنا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع قوات سوريا الديمقراطية يوم ١٠ آذار/مارس، والذي يقضي بدمج شمال شرق البلاد في سوريا الموحدة، واعتبرناه تقدما فعليا وذا مغزى ستحدد ملامحه تفاصيل التنفيذ. ويشكل هذا الاتفاق خطوة أولى متواضعة على المسار نحو سوريا المستقرة والمستقلة.

وليكون هذا الاتفاق ذا معنى، يتعين استكماله بتفاصيل تشتمل على هيكل أمني موحد يضمن ألا تشكل سوريا تهديدا خارجيا للدول المجاورة وأن تكون قادرة على هزيمة تنظيم داعش المتمركز في البلاد أو غيره من الجماعات المتطرفة العنيفة، بما في ذلك الميليشيات المدعومة من إيران.

ويجب أن يتضمن إطار العمل الأمني في سوريا خططا مفصلة تضمن أن يبقى مقاتلو داعش رهن الاحتجاز وأن تتم السيطرة بشكل متواصل على العدد الكبير من إرهابيي داعش الأجانب الذين تحتويهم قوات سوريا الديمقراطية حاليا، إذ سنشهد على عودة داعش في حال هرب هؤلاء المقاتلين البالغ عددهم حوالي ٨٢٠٠ شخص أو تم الإفراج عنهم.

وفيما يتعلق بموضوع مخيمي الهول وروج، فنحن ندعو كافة الدول التي لديها مواطنون داخل المخيمين إلى استعادتهم. لقد حان وقت إفراغ المخيمين لأنهما باتا حاضنين للإرهاب، وينبغي تجنب نشر التطرف في قلوب جيل جديد لداعش.

سيدي الرئيس،

إن الإجراءات التي كان ينبغي أن تشكل محطات مهمة على المسار الانتقالي القائم في سوريا لم تأت على قدر التوقعات، وينبغي أن ندرك جيدا التحديات القائمة التي نواجهها. ويعرف الجميع، وبما في ذلك السلطات السورية المؤقتة، أنه يمكن وينبغي القيام بالمزيد.

ينبغي أولا تمثيل الأصوات السورية بشكل موسع ضمن لجنة جديدة يتم تشكيلها لإعداد مسودة الدستور الدائم. فسوريا ستفشل ما لم يتم تشكيل لجنة تمثيلية، وستقبع في الظل الطائفي لنظام الأسد، مما يزيد من احتمال نشوب حرب أهلية.

ليس للمقاتلين الأجانب أي دور في المؤسسات العسكرية أو الحاكمة في سوريا. وقد تذكرنا خطورة هذا التهديد بفعل الاشتباكات التي شهدتها منطقة الساحل هذا الشهر والتي ارتكب مقاتلون أجانب الفظائع في خلالها بحسب ما أشارت إليه التقارير. وينبغي إبعاد كافة المقاتلين الأجانب عن مواقعهم بشكل فوري، كما ينبغي حل أي وحدات عسكرية مؤلفة من مقاتلين أجانب.

ونحن ندين المحاولات الأخيرة التي قام بها حزب الله وداعموه الإيرانيون لزعزعة الاستقرار عند الحدود اللبنانية-السورية ونراقبها عن كثب، كما ندعو السلطات السورية المؤقتة والحكومة اللبنانية إلى التعاون وإزالة التضارب في عملياتها العسكرية حتى لا يتمكن الإرهابيون المدعومون من إيران من استعادة موطئ قدم لهم في سوريا.

سيدي الرئيس،

أود في نهاية المطاف أن أشجع السلطات السورية المؤقتة على المشاركة مع المنظمات الدولية التي تسعى إلى دعم عملية الانتقال في البلاد. ونشير في هذا الصدد إلى التصريحات الأخيرة الصادرة عن كل من الأمين العام للأمم المتحدة والمبعوث الخاص بيدرسون، والتي أعربت عن

> **الاتفاق بين قسد والشرع خطوة أولى متواضعة على المسار نحو سوريا المستقرة والمستقلة**

الاستعداد لدعم عملية انتقال سياسية بقيادة وملكية سورية.

ونرحب أيضا بالمشاركات بين السلطات المؤقتة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤخرا، ومن المفترض أن تصل الفرق الفنية عما قريب لتبدأ مهمة تحديد برنامج الأسلحة الكيمياوية الخاص بنظام الأسد وتدميره.

حضرات الزملاء،

تقف سوريا عند نقطة مرحلية بعد مجرد ثلاثة أشهر على سقوط نظام الأسد. لقد سلطت الأحداث الأخيرة الضوء على هشاشة سوريا، وزادت مخاوفنا لناحية عدم طي القادة المؤقتين لصفحة ماضيهم الجهادي. لقد شهدنا على مرونة الشعب السوري الذي تحمل وزر ١٤ عاما من الصراع المدني وأكثر من خمسين عاما من حكم النظام الوحشي. ويمثل تعزيز المحاسبة وضمان الحوكمة التمثيلية مفتاح السلام والازدهار الدائمين في سوريا.

يتعين علينا بصفتنا أعضاء في هذا المجلس توحيد الصوت في الأيام والأشهر المقبلة فيما يسعى السوريون إلى إعادة توحيد بلادهم والعيش بسلام مع الدول المجاورة.

وتسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق السلام والأمن في المنطقة، وإلى أن تكون سوريا بعيدة عن التأثيرات الخارجية، وأن تحترم حقوق السوريين كافة، وأن تمنع الإرهابيين من استخدام البلاد كمنصة.

وتحث الولايات المتحدة هذا المجلس على مساعدة السوريين لتحقيق هذه الأهداف المشتركة.

شكرا.

الاستخبارات الامريكية تحذّر من «مخاطر» الصين وروسيا و «التهديد الإقليمي» لإيران

حذَّرت وكالات الاستخبارات الامريكية من تنامي خطر المنافسة الصينية بوجه الولايات المتحدة.

وقالت مديرة الاستخبارات الوطنية تولسي غابارد، إن «المجتمع الاستخباراتي يقيِّم أن الصين هي أكثر منافس استراتيجي لامريكا»، مشيرة إلى أن بكين تسعى لوضع نفسها في موقع القيادة على الساحة الدولية اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً. وجاء كلام غابارد في جلسة استماع حامية، هي الأولى التي تجمع مديري وكالات الاستخبارات كافة، في العهد الثاني للرئيس الامريكي دونالد ترمب. وجلست أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، وإلى جانبها مدير الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) جون راتكليف، ومدير مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) كاش باتيل، بالإضافة إلى مدير وكالة الأمن القومي تيموثي هوف، ومدير الاستخبارات الدفاعية جيفري كروز.

الخطر الروسي

وأشارت غابارد إلى أن «القدرات النووية والتقليدية لروسيا، بالإضافة إلى قدراتها الاقتصادية والعسكرية تجعلها منافساً قوياً للولايات المتحدة». وأضافت أن «امتلاك روسيا أسلحة نووية أكثر من أي دولة أخرى يمكن أن يلحق أضراراً كارثية بالولايات المتحدة والعالم، في حال اندلاع حرب كبرى يخشى القادة الروس أنها قد تعرضهم ونظامهم لخطر جدي».

وتابعت غابارد بأن روسيا طوَّرت قدرات متقدمة في المجال السيبراني، وحاولت التجهيز للوصول إلى البنية التحتية الحيوية في الولايات المتحدة. وذكَّرت بأن هذه الأنشطة السيبرانية الروسية تمكنت من تحقيق اختراقات بارزة، بما في ذلك اختراق مايكروسوفت في عام ٢٠٢٣. ورأت أن «من بين أكثر التطورات الروسية إثارة للقلق هو قمر صناعي جديد مخصص لحمل سلاح نووي، كسلاح مضاد للأقمار الصناعية، ما ينتهك القانون الدولي، ويعرض الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي للخطر».

التهديد الإيراني

وبخصوص إيران، رأت غابارد أن طهران تواصل السعي لتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط «رغم الضرر الذي لحق بوكلائها ودفاعاتها خلال حرب غزة». وقالت غابارد، من ناحية أخرى، إن وكالات الاستخبارات تقيِّم أن إيران لا تبني سلاحاً نووياً، مشيرة إلى أن هذه الوكالات تراقب الأمور من كثب حال قررت طهران إعادة السماح ببرنامج الأسلحة النووية. وأضافت أنه «على الرغم من ضعف إيران فإنها لا تزال تشكل تهديداً لإسرائيل والقوات الامريكية المنتشرة في العراق وسوريا، ولعمليات الشحن والعبور العسكري والتجاري الامريكي والدولي».

وقالت غابارد إنه منذ العام ٢٠٢٢، أصبحت العلاقات بين الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية أقرب، وإنه من غير المرجّح أن تؤدي إزالة العامل المسرّع للحرب في أوكرانيا إلى تغيير العلاقات بين هذه الدول إلى مستوى ما قبل الحرب. وتابعت غابارد أن روسيا كانت هي المحفّز لهذا التعاون الموسّع – مع الصين وروسيا وكوريا الشمالية – مدفوعة بقوة للحاجة للدعم في مجهودها الحربي ضد أوكرانيا وللحماية من العقوبات الامريكية والغربية.

وأضافت أن روسيا اعتمدت بشكل أكبر على دعم الصين لها في القطاعين المالي والدفاعي، كما زادت من التدريبات العسكرية المشتركة مع الصين للإشارة إلى القوة المشتركة (بين الدوليتين) ضد الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ومن الواضح أن المقاربة الامريكية الجديدة مع إيران خلقت تساؤلات كثيرة في صفوف أعضاء الكونغرس من الحزبين، المستائين بشكل عام من توجه الإدارة السابقة حيال طهران، ما أدى إلى فرض سيطرتها على المنطقة، حسب المنتقدين. وفي هذا الإطار حذَّر رئيس اللجنة، السيناتور الجمهوري توم كوتون، إيران، من الاستمرار في برنامجها النووي؛ مشيراً إلى أن طهران لا تزال تسعى إلى تدمير إسرائيل والولايات المتحدة، وأنها تواصل تسليح «المتمردين» اليمنيين لمهاجمة الشحن العالمي «رغم الخسائر الفادحة التي عاناها هؤلاء الخارجون عن القانون خلال الأسبوعين الماضيين، بفضل التصرف الحاسم للرئيس الامريكي دونالد ترمب» على حد تعبيره.

وأشار كوتون إلى أن إيران تواصل جهودها «لتطوير شبكات بديلة داخل الولايات المتحدة، لتهديد المواطنين الامريكيين». وعن أنشطة إيران النووية قال كوتون: «كل هذا سينتهي قريباً. يواجه المرشد الأعلى لإيران الآن خياراً واضحاً بفضل الرئيس ترمب. يمكن للمرشد الأعلى تفكيك برنامجه النووي بالكامل، أو سيتم تفكيكه نيابة عنه».

وشهدت الجلسة نقاشاً حاداً حول قضية تبادل رسائل سرية لمسؤولين في الإدارة الامريكية بشأن العمليات العسكرية في اليمن، ودق الديمقراطيون جرس الإنذار؛ إذ أعربوا عن دهشتهم، وهددوا بالتحقيق في خلفيات مشاركة هذه المعلومات السرية والحساسة مع صحافي امريكي.

توماس فريدمان:

زمن التفكك الكبير

*صحيفة»نيويورك تايمز»الامريكية

لو أنكم حائرون في أمر استراتيجيات الرئيس ترامب المتغيرة تجاه أوكرانيا، أو التعريفات الجمركية، أو رقائق الكمبيوتر، أو غيرها من القضايا الساخنة، فليس هذا بذنبكم. إنما هو ذنبه. لأن ما ترونه إنما هو رئيس تقدم لإعادة الانتخاب ليجتنب الملاحقة الجنائية ولينتقم ممن اتهمهم زورا بسرقة انتخابات ٢٠٢٠. ولم تكن لديه قط نظرية متماسكة لأهم توجهات العالم اليوم، وأفضل السبل لمواءمة أمريكا معها على النحو الأمثل لتزدهر في القرن الحادي والعشرين. فهو لم يترشح من أجل هذا السبب.

ولم يكد يفوز حتى استعاد ترامب هواجسه ومظالمه القديمة ـ الخاصة بالتعريفات الجمركية، وفلاديمير بوتين، وفلوديمير زيلينسكي، وكندا ـ وملأ إدارته بعدد هائل من المنظرين المتطرفين الذين استوفوا معيارا رئيسيا واحدا هو الولاء أولا ودائما لترامب ونزواته، متجاوزين الدستور، والقيم التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية، أو القوانين الأساسية

في الاقتصاد.

والنتيجة هي ما ترونه اليوم: مزيج جنوني من التفعيل حينا والتعطيل حينا للتعريفات الجمركية، والتفعيل حينا والتعطيل حينا للمساعدات لأوكرانيا، والتفعيل حينا والتعطيل حينا لتخفيضات الوزارات والبرامج الحكومية، المحلية منها والأجنبية - والقرارات المتضاربة ينفذها جميعا وزراء وموظفون، يجمعهم الخوف من أن يغرد في حقهم إيلون ماسك أو ترامب إذا ما انحرفوا عن أي خط سياسي ظهر دونما مراجعة في الدقائق الخمس الأخيرة من منشورات قائدنا العزيز على مواقع التواصل الاجتماعي.

وما لأربع سنوات من هذا أن تنفع أيها الناس.

سوف ستصاب أسواقنا بانهيار عصبي من جراء عدم اليقين، وسوف يصاب رواد أعمالنا بانهيار عصبي، وسوف يصاب رجال الصناعة لدينا بانهيار عصبي، ومستثمرونا - الأجانب والمحليون ـ سوف يصابون بانهيار عصبي، وسوف يصاب حلفاؤنا بانهيار عصبي، وسوف نتسبب لبقية العالم في انهيار عصبي.

فلا يمكنك أن تدير بلدا، أو أن تكون حليفا لأمريكا، أو أن تدير مشروعا تجاريا، أو أن تكون شريكا تجاريا طويل الأمد لأمريكا، في حين أن الرئيس الأمريكي، في فترة وجيزة، يهدد أوكرانيا، ويهدد روسيا، ثم يتراجع عن تهديده لروسيا، ويهدد بفرض تعريفات جمركية هائلة على المكسيك وكندا، ثم يؤجلها - مرة أخرى - ويضاعف التعريفات الجمركية على الصين، ويهدد بفرض المزيد على أوروبا وكندا.

إن كبار المسؤولين لدى أقدم حلفائنا يقولون سرا إنهم يخشون لا من أن نصبح غير مستقرين وحسب، وإنما هم يخشون من أن نصبح أعداء لهم. والشخص الوحيد الذي يلقى معاملة حنون هو بوتين، وأصدقاء أمريكا التقليديون مصدومون من ذلك.

> **إذا كان الدمار نصيبنا، فلا بد من أن نكون نحن منشئيه ومكمليه**

وها كم كذبة ترامب الكبرى بين كل أكاذيبه الكبيرة: فهو يزعم أنه ورث اقتصادا خربا، فهو لهذا السبب مرغم على كل هذه الأمور. وهذا هراء. فقد أخطأ جو بايدن في الكثير من الأمور، ولكنه بنهاية ولايته، وبمساعدة احتياطي فيدرالي حكيم، كان اقتصاد بايدن في حالة جيدة جدا وماضيا في الاتجاه الصحيح. ومن المؤكد أن أمريكا لم تكن بحاجة إلى علاج صدمة عالمي بالتعريفات الجمركية.

كانت ميزانيات الشركات والأسر في وضع جيد نسبيا، وكانت أسعار النفط في المنحنى المنخفض، وبلغ معدل البطالة نحو ٤٪ فقط، وكان الإنفاق الاستهلاكي في ارتفاع، وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢٪. ومؤكد أننا كنا بحاجة إلى معالجة اختلال التوازن التجاري مع الصين - وكان ترامب محقا في ذلك منذ البداية - ولكن هذا كان البند الملح الوحيد على جدول الأعمال، وكان بوسعنا تحقيق ذلك من خلال زيادات مستهدفة للتعريفات الجمركية على بكين، بالتنسيق مع حلفائنا إذ يقومون بالمثل، وهذه هي الطريقة التي تحمل بها بكين على التحرك.

والآن يخشى الاقتصاديون أن يؤدي عدم اليقين العميق الذي يضخه ترامب في الاقتصاد إلى انخفاض أسعار الفائدة لأسباب خاطئة تماما، أي بسبب عدم اليقين الشديد لدى المستثمرين

> لم يكد يفوز حتى استعاد ترامب هواجسه ومظالمه القديمة

وإضعافه للنمو، سواء هنا أو في الخارج. أو أننا قد نواجه مزيجا أسوأ: أي مزيج ركود النمو والتضخم (من جراء كثرة التعريفات الجمركية) وهو ما يعرف بالركود التضخمي. ولكن هذا ليس مجرد عدم اليقين الاقتصادي الدوري الذي أطلقه ترامب، وإنما هو حالة عدم اليقين التي تنخر في العظام، وهو حالة عدم اليقين التي تنجم عن رؤية عالم عرفتموه لثمانين عاما إذ يتفكك على يد أقوى لاعب – لأنه لا يدري ما الذي يفعله، ولأنه محاط بالدمى.

لقد نعم العالم بفترة استثنائية من النمو الاقتصادي وغياب حروب القوى العظمى منذ عام ١٩٤٥. ولم يكن ذلك العالم مثاليا بالطبع، فقد شهد سنوات اضطراب عديدة وتخلف دول. ولكن على مستوى تاريخ العالم الواسع، كانت هذه السنوات الثمانون تتسم بالسلمية والازدهار لكثير من الناس، في أماكن كثيرة.

والسبب رقم واحد في أن العالم بقي على ما كان عليه هو أن أمريكا كانت على ما كانت عليه. ولقد تلخصت أمريكا تلك في سطرين وردا بخطبة تولي جون إف. كينيدي الحكم في ٢٠ يناير ١٩٦١: «فلتعلم كل أمة، سواء أرادت لنا الخير أم السوء، أننا سوف ندفع أي ثمن، ونحتمل أي عبء، ونواجه أي مشقة، وندعم أي صديق، ونعارض أي عدو من أجل ضمان بقاء الحرية ونجاحها».

وأيضا: «فيا أيها الأمريكيون، لا تسألوا ما الذي يمكن أن يقدمه لكم بلدكم، بل اسألوا عما يمكنكم أنتم فعله لبلدكم. ويا مواطني العالم، لا تسألوا عما ستقدمه أمريكا لكم، بل عما يمكننا أن نفعله معا من أجل حرية الإنسان».

وجاء ترامب ونائبه الأجوف، جيه دي فانس، فقلبا دعوة كينيدي رأسا على عقب. فها هي نسخة ترامب-فانس: «لتعلم كل أمة، سواء أرادت لنا الخير أم السوء، أن أمريكا اليوم لن تدفع ثمنا، ولن تحتمل عبئا، ولن تكابد مشقة، ولكنها سوف تتخلى عن الأصدقاء وستحتضن الأعداء من أجل أن تضمن بقاء إدارة ترامب سياسيا - حتى لو تكلف ذلك التخلي عن الحرية حيثما يكون من وراء ذلك ربح أو ملائمة لنا».

«فيا إخواني الأمريكيين، لا تسألوا عما يمكن لبلدكم أن يقدمه لكم، بل عما يمكنكم أن تقدموه للرئيس ترامب. ويا مواطني العالم، لا تسألوا عما ستقدمه أمريكا لكم، بل اسألوا كم يمكنكم أن تدفعوا مقابل أن تدافع أمريكا عن حريتكم في وجه روسيا أو الصين». وعندما تكون دولة في مثل مركزية أمريكا ـ أي دولة لعبت دور الاستقرار الحاسم منذ عام ١٩٤٥، من خلال مؤسسات من قبيل حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وتدفع طبعا حصة أكبر من غيرها لكي تكون الفطيرة أكبر كثيرا، فكانت لنا من ذلك الفائدة الكبرى لأننا حصلنا على الشريحة الكبرى، عندما ينحرف بلد مثل بلدنا فجأة عن هذا الدور ويفترس هذا النظام، فترقبوا ما يمكن أن يكون.

ولئن كان ترامب قد أظهر أي فلسفة واضحة ومتسقة في السياسة الخارجية، فهي فلسفة لم

يؤسس عليها حملته الانتخابية قط، ولا مثيل لها في التاريخ.

لقد قال لي ناحوم برنياع الكاتب في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية قبل أيام إن «ترامب إمبريالي انعزالي». يريد جميع منافع الإمبريالية، بما في ذلك من أراض ومعادن، دون إرسال أي قوات أمريكية أو دفع أي تعويضات.

فلا أقول إن فلسفة ترامب في السياسة الخارجية هي فلسفة «الاحتواء» أو «الانخراط»، بل فلسفة «النهب والسلب». إذ يطمح ترامب إلى أن يكون لص متاجر جيوسياسيا. يريد أن يملأ جيوبه بجرينلاند وبنما وكندا وغزة ـ فيلتقطها ببساطة من الرفوف، دون دفع أي ثمن – ثم يعود مسرعا إلى ملاذه الآمن في أمريكا. وهذه أمريكا لم يرها قط حلفاؤنا في ما بعد الحرب. لو أن ترامب يريد تغيير أمريكا جذريا، فإنه يدين للبلد بوضع خطة متماسكة، قائمة على أسس اقتصادية سليمة وفريق يمثل أفضل العقول وألمعها، وليس أكثر المتزلفين ودعاة اليقظة اليمينيين. ويدين لنا أيضا بإيضاح دقيق لما ينتفع به البلد وليس ما ينتفع به ترامب وحده من تطهير البيروقراطيات الرئيسية من الموظفين المحترفين الذين يديرون شؤون البلد عند الانتقال من إدارة إلى أخرى، سواء في وزارة العدل أو في مصلحة الضرائب، ومن تعيين أصحاب أيديولوجيات هامشيين في مناصب رئيسية. والأهم من ذلك كله، أنه مدين لكل أمريكي، بغض النظر عن انتمائه الحزبي، ببعض اللياقة الإنسانية الأساسية.

فالطريقة الوحيدة التي يمكن لأي رئيس أن ينجح بها، ولو بشكل طفيف، في إحداث تحول جذري كهذا، أو حتى أقل من ذلك، هي أن يمد يده إلى خصومه محاولا على الأقل استمالتهم قدر الإمكان. إنني أتفهم

> **أصدقاء أمريكا التقليديون مصدومون من سياسات ترامب**

ذلك، أتفهم أنهم غاضبون. لكن ترامب رئيس. ويجب أن يكون أكبر منهم.

ولكن للأسف، ترامب ليس هذا الرئيس. فما قاله ليون ويسلتييه ذات مرة عن بنيامين نتنياهو ينطبق على ترامب مرتين: وهو أنه رجل صغير للغاية، في زمن عظيم للغاية.

ولو أن التناقض مع خطاب تنصيب كينيدي هو أكثر ما يحزنني اليوم، فإن خطاب لينكولن في يناير ١٨٣٨ أمام مدرسة الشبان الثانوية في سبرينجفيلد ٣ بولاية إلينوي، هو أكثر ما يؤرقني – وبخاصة تحذيره من أن القوة الوحيدة القادرة على تدميرنا هي نحن، بإساءة استخدامنا لأعز مؤسساتنا، وبإساءة استخدامنا لبعضنا بعضا.

فقد تساءل لينكولن: «في أي نقطة إذن يمكننا توقع اقتراب الخطر؟» وأجاب قائلا: «أجيبكم أنا، إذا وصل إلينا يوما ما، فلا بد أن ينشأ منا. لا يمكن أن يأتي من الخارج. إذا كان الدمار نصيبنا، فلا بد من أن نكون نحن منشئيه ومكمليه. وبوصفنا أمة من الأحرار، لنا أن نعيش على الدوام أو نموت بأيدينا».

لو أن هذه الكلمات لا تؤرقكم مثلما تؤرقني، فأنتم غافلون.

توماس فريدمان كاتب مقال في الشؤون الخارجية في نيويورك تايمز ومؤلف كتاب «من بيروت إلى القدس».

الموسم الثاني للإنصات المركزي